

٤١٥
أ. ب

(امتحان الاذكياء) ، تأليف محمد بن بيرعلى البركلى ، الرومى محى الدين (٩٢٩-٩٨١هـ) . بخط حسين ابن حسن الامام سنة ١١١١هـ .

٧٦ق ٢٥س ٢٢×١٦٫٥سم

٧٣٦

نسخة حسنة ، خطها تعليق ، مطبوع .

دار الكتب المصرية ٢ : ٧٩ ، الأزهرية ٤ : ١١٢

١- النحو ، لغة عربية أ- البركلى ، محمد بن بيرعلى البركلى (٩٢٩-٩٨١هـ) . ب- الناسخ جـ- تاريخ النسخ د- شرح لب الالباب في علم الاعراب للبيضاوى .

لب الالباب

من كتب الفقير الله ... زاده
السيد عثمان مصطفى
عفي عنهما
١٢٢٨

المصادر: ايضاح المكنون (ط)
المؤلف: محمد بن بير علي البركلي الرومي محيي الدين (-٩٨١هـ)
دار الكتب ٢: ٧٩، الأزهرية ٤: ١١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصا منهم على السراج المنير المصطفى
وصلوة عليه وعليهم مصفى ومستصفى وعلى آلهم واصحابهم الذين هم اخوان الصفا
وعلى اتباعهم الذين هم اصحاب الوفا وبعد فلما اردت ان ادرس كتاب اللب المنسوب الى الامام
الاوحدي علم القاضي البيضاوي عليه رحمة العزيز القوي سألني بعض اصحابي ان اكتب لهم شرحا يحل
عقد الفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه ويبين ماله وما عليه وما فيه مشتملا على نكتة
دقيقة ورموز خفية تشحيذا للجنان واختبارا للاذهان وتنشيطا للطلاب وترغيبا لاولي الالباب
موجزا غاية الايجاز بلا اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا اضلال عاريا عن المشهورات والواضحات
خاليا عن نقل الاقوال والاختلافات بلا ترجيح وتمييز لعمري ان هذا العزيز فقلت اني مشغول بما هو اهم
وما الفائدة فيه اتم والعمر اقل من القليل وقد نودي الرحيل الرحيل وقد غلب على علماء الدهر العناد
والحسد والكبر فلما اردت رد سؤالهم وعدم اجابة اقوالهم ناداني سر المرء انهم ايتام سائلون
والى العلم والتعليم محتاجون الم يجدك ربك يتيما فآوى ووجدك عائلا فاغنى وعلمك ما لم تكن تعلم
وكان فضل الله عليك عظيما فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث
فاستجبت لهم من غير ترك ما انا فيه وان هذا انا بكمال الشيب ولكن تفرغت الى من هو عليه هين يسير
وما من حكم عليه بعسير انه على كل شيء قدير وتوكلت على الحي الذي لا يموت وكل حي غيره يموت
ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن يدعوه بصدق فهو يجيبه حسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
الا بالله الجليل الحمد لله الذي رفع اي رفع على درجات الجنان او شرف وكرم الجازمين المعتقدين
بغير تردد واحتمال بوحدانيته متعلق بالجازمين وتعلقه برفع بمعنى ان الرفع بسبب الوحدانية اذ الشركة
ترفع النظام والرفع فرع بعيد لفظا ومعنى اي بالامور المنسوبة الى وحدته كعدم الشركة في الالوهية والخالقية

والخالقية وسائر الصفات المختصة فيدخل فيه ارسال الرسل لكونه فرع رفع السماوات والارض اللازم
للشركة والالف والنون من تغيرات النسب ولم تدخل التاء المصدرية لاحتياجه الى التأويل لكون الوحدة مصدرا
فيضيع العدول عن الاخصر وعدم ثبوته ودخول الموحد الثاني لبعثة الرسول صلى الله عليه وسلم في الجازمين مع انهم ليسوا
بموقنين وتوهم كون المراد الوحدة من طريق العدد وليس كذلك اذ هي غير مختصة به تعالى بل هو لازم بين لكل
جزئي حقيقي ولذلك قال في الفقه الاكبر والله تعالى واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له
ومراده نفي المراد به لا نفي الوحدة العددية فانه كفر بفضله متعلق برفع فيكون اشارة الى ان الرفع باختياره
واحسانه لا على طريق الوجوب عليه او ايجابه اياه او بالجازمين ولا يمنع منه تقدم الجار الواحد بغير عطف لاختلافهما
معنى اذ الاولى للالصاق والثانية للسببية فيكون اشارة الى ان افعال العباد وان كانت قلبية منه تعالى لا منهم
والاول اقرب وان كان ابعد ويمكن ان يكون من باب التنازع بان يحذف احدهما حذرا من التكرار فيحصل الاشارتان
مع ما لله هي ذكر المنة ونفي العجب اللازم للمذهبين الباطلين وخفض في دركات النيران او اذل وحقر
فالفعلان مجازان من جهة الصيغة او المادة الشاكين المترددين في وحدانيته ويعلم حال المنكرين بطريق
الاولى وجرهم الى الجحيم صفة بجر فقط بعدله متعلق باحد الثلثة او على التنازع وتأخيره لاجل السجع ومعنى العدل
وهو ابعدها ان شكهم بخلق الله تعالى لا بخلقهم ولكن ذلك الخلق عدل لكونه تصرفا في الملك اذ الكل ملكه لا ظلم
لكونه تصرفا في ملك الغير ولا ملك للغير ثم للتراخي الزماني او الرتبي الصلوة والسلام والتحية والرضوان
على خير الانام محمد المصطفى وصف لا علم وعلى تكرير على لبعيد نوع استقلال فيكون ابلغ وتمامه منهي عنه آله وصحبه
هو من الصاحب كالركب من الراكب ومجيء الفعل جمع الاع بمعنى الشريف وهو في الاصل صاحب الغرة وهي البياض
في الجبهة الكرام جمع كريم وفي ذكر الرفع والجزم والخفض والجر والعدل براعة الاستهلال وهي كون الفاتحة مناسبة للمقصود
وقد اعتنى بها المتأخرون وتكلفوا غاية التكلف وهي من المحسنات البديعية خارجة من البلاغة ولما كان يبحث النحو
عن الكلمة الواقعة في الكلام من حيث الاعراب والبناء بدا بتعريفهما ثم بتقسيمهما ثم بتعريف الكلام المركب من اقسامهما

فقال الكلمة لامها للجنس والحقيقة من حيث هي هي ولا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وههنا ليس
كذلك وتاؤها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو او لكنه
ولا من حيث وجوده في ضمن البعض او الكل وانما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية
والجنس واما الوحدة النوعية والجنسية فليست من معنى التاء في مثلها بل الاولى احد معنييها في نحو حرجة والحراجة
ومعنى صيغة فعلة بالكسر وقولهم التاء في مثل تمرة للفرق بين الجنس والواحد لا يقتضي التنافي بل الاختلاف
وكم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم ونحو تمرة وتمر بان الوحدة ماخوذة في حقيقة الاولى دون الثانية
ثم الكلمة والكلام ماخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح لتأثيرهما في القلوب ما اي شيء اذ لا ضرورة الى
التخصيص اذ الدوال الاربع تخرج بقوله لم تخرج بوضع او للفظ بقرينة شهرة كون الكلمة من قسم اللفظ ليكون
افيد ووجه العدول الى الاختصار على التعريف فاذا جاز ارادة اللفظ حسن ذكر ما يتعلق به فنقول هو في
الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور دوري ولا مجال
هنا للجواب المشهور في امثاله وهو كون المراد بما في التعريف لغويا كما لا يخفى والحركات كيفيات للصوت والحرف
فلا يصدق عليها اللفظ وكذا الصيغة وكلاهما على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت المكيف لا كيفية له
وهو القول الاحق بالقبول والضمائر المستترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في حكمها من حيث انها تقع
محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف
الاسد ونظيرها الجمل الواقعة مسندا اليها في نحو زيد قائم جملة اسمية فانها في حكم الكلمات وتأويلها لا هي هي
والتحقيق ان الكلمات المستترة وعلماء دالة بصيغها عليها بلا فاعل لفظي اصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره
حفظا للقاعدة من ان كل فعل وشبهه لا بد له من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل وعلى اسامة بالعلمية
كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شيء او جوفه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف
فظهر ان مراد من قال ان المستكن ليس من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض وانما

خصهما بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفي على بعض فظن انه من مقولة اخرى فقال
لا ادري من اي مقولة هو وعلى بعض حيث قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا
جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه مما خفي على غيرك قال بعض الفضلاء لا ادري من
اي مقولة هو فليت قولي بلغه انتهى وهذا نفخ وغرور بما هو غلط فاحش اذ النحاة جعلوا المستكن جزء الكلام
وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك وما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتباري
والمستكن الحكمي وقد اعترف به حيث قال اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزء
الكلام ولا قائمة مقام الالفاظ وهذا فرية بلا مرية وضع الوضع المطلق تعيين الشيء للشيء متى ادرك
الاول فهم الثاني للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بازائه
ونوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند اطلاق الوضع هو الشخصي والاستعمال ذكر اللفظ
الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات والمحرفات عن الوضع غلطا ومقتضيات
الطبع وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلقه في الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه
المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا كذا ذكره الشريف في حاشية المطول نعم قد
يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات
المعتبرة ولكن بهذا الاستعمال لا وضع ولو قيل تسميته وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يخص الحقيقة
وان الاستعمال يعمها والمجاز والكناية مفردا حال من ضمير وضع وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فخرج به المركبات
كلامية او غيرها اعلم ان ههنا ابحاثا ثلثة غامضة زلت فيها الاقدام وتحيرت افهام الاقوام لابد من بيانها
اظهارا للحق وارشادا للخلق فنقول وبالله التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول انهم اختلفوا في تعريف
الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالزمخشري والمطرزي جعلا لفظ دالة على معنى مفرد وضعا وابن الحاجب

ومن تبعه حذفوا الدلالة استغناء عنها بالوضع والمص حذف المعنى ايضا اذ دلالة الوضع
على المعنى اوضح منها عليها وان كانتا التزاميتين لذكرهما في مفهومه كما سبق دونها وبدل اللفظ
بما وقد سبق وجهه ويتميز الحق منها ببيان مقدمة هي ان المعرف ثلثة لانه اما ان يقصد به
تمييز صورة حاصلة عما عداها فلفظي حقه ان يكون بمرادف اوضح من المعرف عند المخاطب فيجوز التعاكس
نحو القصاص القود فان لم يوجد ذكر مركب لا يقصد به تفصيله بل تعيين المعنى فهو في حكم المفرد فيوصف
بالترادف تبعا وهذا التعريف للفظ فقط لا للمعنى فلذا سمي لفظيا وسمي ارباب اللغة او تحصيل
صورة فان كان في الحقايق الموجودة فاما بمجرد الذاتيات فحد حقيقي تام ان بجميعها وناقص ان ببعضها
والا فرسم حقيقي وتحديد الحقايق متعسر بل متعذر فان الجنس شبيه بالعرض العام والفصل بالخاصة
وان كان في المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح
لمفهوم مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له فتعريفه به يسمى حدا اسميا وما كان خارجا عنه كان عرضيا له
وتعريفه به يسمى رسما اسميا فتحديدها في غاية السهولة كذا افاده الشريف في مواضع من كتبه فنقول
الزائد مقدم فالناقص ان قبل اصطلاحه من كل وجه لكن يقض للاستلزام المذكور فالدلالة الالتزامية
مهجورة في التعريفات او اكتفاء بالبعض لحصول التمييز عن جميع ما عداه فحد ناقص والتام اولى وان لم يقبل
اصلا واراد تحديد الاصطلاحي فذلك وان كان لا مشاحة في الاصطلاح غير مقبول بلا داع وان قبل
بحسب التناول والتمييز لا بحسب المفهوم بان قال المراد تمييزه عن جميع ما عداه فذلك تحصل بما ذكرنا والاختصار مطلوب
فهذا كلام سديد لكن ينبغي ان يقتصر على لفظين نحو لفظ مفرد او موضوع اذ الموضوع في المركبات هيئة
وهي ليست بلفظ كما سبق ولو سلم فالمتبادر هو الشخصي كما ذكرنا والتعريف يجب حمله على المتبادر والثاني
انهم اختلفوا في نحو عبد الله علما انه كلمة او كلمتان وجه الاول عدم دلالة جزء لفظه على معنى وعدهم من اقسام
العلم المفرد دون اقسام الكلام ووجه الثاني كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين قال

قال التعريف الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثاني لتحديدها باللفظة كالزمخشري والمطرزي
وانسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا جعل علما كيوم الناطق
اقول وكذا كل متبوع مع تابعه وكل اسم مع معموله نحو ضارب زيدا وحسن وجهه لكن في التابع مع المتبوع
يجري اعراب واحد على الجزئين معا نحو جاءني زيد وعمرو ورايت زيدا وعمرا او غير ذلك اثر على الاول فقط
والثاني مشغول بالحكاية لا يتغير والحق عندي هو الاول لانهم عرفوا بانه لا دلالة لجزء العلم على معنى
اصلا فصار كجزء زيد فكما لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز هذا ايضا ولو كفى دلالته قبل العلمية لكان
بعلبك كلمتين وان المتبادر من دلت ووضع لمعنى ومفرد البقاء في الحال لا الانقطاع لكا لاستفهام
والتعريفات يجب حملها على المتبادر كيف وعبارة المفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع واتفقوا
ان المتبادر من صيغة الفاعل الحال وانها حقيقة فيه فمن اراد ادخال جزء العلم فلا بد له من تعريف جديد وايضا
منع صرف مثل ابي هريرة وشهر رمضان مع كون العلم مجموع المضاف والمضاف اليه صرح به الزمخشري
في الكشاف وغيره وذا لا يكون الا في مفرد معرب وان جزء العلم ليس بعلم بل لو كانا كلمتين وبقي للاضافة معنى
العلم المضاف مع الاضافة وحدها وخرج المضاف اليه كما ذكر في عدم البحر بل على انهما كلمة واحدة وانما
قولهم معرب باعرابين فممنوع بل الاعراب ما في آخر الاول فقط والثاني مشغول بحكاية خاصة او عامة
الا ترى ان معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون الجر علامة له وان الفاعلية انما هي لمجموع المضاف
والمضاف اليه لا لمجرد المضاف اذ لا معنى له اصلا وانما جرى الاعراب في آخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال
الآخر بالحكاية وكونه كلمة معربة في الاصل وان صار الآن جزء كلمة وذلك اولى من اهدار الاعراب وجعله تقديريا
او محليا كما في تابط شرا علما وليس هذا ابعد من اعطاء اعراب كلمة لكلمة اخرى بمجاورة لها بالجر ذكونها في صورة
حرف وان كان اسما حقيقة في نحو جاءني الضارب زيدا او رجال الآن زيد واما قولهم المركب كل اسم ركب
من كلمتين فمشترك الالزام فلا بد من تاويل وهو الحمل على المجاز باعتبار الكون قال ابن مالك اطلاق الكلمة

على احد جزئي العلم المضاف مجاز مستعمل في عرف النحاة واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فمجاز
مهمل في عرفهم ومستعمل في اللغة والعرف العام وامّا مناسبة ذلك للتحديد باللفظ فقد زيّفه ابن الحاجب
في شرح المفصل حيث قال قوله اللفظ ان اراد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربه ففاسد لان اقله
حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس بشرط به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى
للاختصار ورفع الاحتمال انتهى وان اراد امكان استقلال التلفظ به في الجملة فينتقض ببعلبك
بل بحضرموت وان اراد ما يعد في العرف واحدا فليس فيه عرف ظاهر سيما عند المبتدي ومن ههنا ظهر اختلال
كون ما في عبارة المفصل عبارة عن اللفظ وان اراد ما لم يجر عليه اعرابان فبعد تسليم دلالة التاء على هذا وجوازها
في التعريفات وجودها فيما نحن فيه فذلك فرع الوحدة فيلزم الدور في موقع الحد وبطل ما كانوا يعملون واعلم
انهم اختلفوا ان تاء التانيث والفيه وحروف المضارعة وياء النسبة والتنوين ولام التعريف وحروف
الاعراب وحركاته كلمات ام ابعاضها وجه الاول دلالتها اطرادا على معان مفردة وجواز نحو حسنة
ووجه الثاني عدم استقلالها وجريان الاعراب على بعضها وتغيير البنية ببعضها وهم يمنعون دلالتها
على معان ويقولون دخولها وكونها جزءا صار سببا لدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا الالف في اكرم وتضعيف
كرّم ونحوهما من المزيدات لعدم الاطراد واتفقوا ان الضمائر المرفوعة المتصلة كلمات وان تغيّر البنية
بسببها لئلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل وان نحو ضرب وضارب ومضروب كلمات وان دل هيآتها
على معان فلذا اعترضوا بها على تعريف الكلمة وتكلف بعضهم بان المراد بالمفرد ما لا يدل جزء من اجزائه المرتبة
على معنى ورده بعضهم بانه تمحل لا يسوغ به التحديد وقد عرفت جواب هذا الاعتراض فيما سبق وفاقا
جعل الحركات كلمات واما ما عداها مما اختلف فيه فالحق فيه التفصيل فتاء التانيث ان كانت مطردة
بان جاز انتزاعها مع بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة والا كظلمة فجزء والفا التانيث جزآن في الاسماء
كدعوى وصحراء واما في الصفات نحو فضلى وحمراء ففيهما احتمال لاطرادها وعدم انتزاعها مع بقاء الكلمة

الكلمة ولكن الاول اقوى دلالة من الثاني لتخلفه في نحو ضربت فكونها كلمة ارجح وحروف المضارعة مثلها احتمالا
ورجحانا ولكن ينبغي ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل لا على نفسه والا لزم تقدم الفاعل على الفعل وتعدده
في البعض وياء النسبة ايضا مثلها ان غيّرت لكن الرجحان ههنا اشد لاتحاد معناها متغيرة او غير متغيرة
وان لم تغير فكلمة والتنوين كلمة للاطراد والانتزاع وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف للاولين واما
حروف الاعراب ففي التثنية والجمع كلمات للاطراد والانتزاع وفيما عداها اجزاء لانتفائهما وهذا
ما عندي والعلم بالحقيقة عند الله تعالى وهو راجع الى ما حرف في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل
الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه لو دل اي لو وجد جنس الدلالة له بسبب ذكر
غيره فقط بحيث لو لم يذكر لم يفهم معنى بخلاف الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذي فان معنى مفهوم بدون
المتعلق لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس صفة لشيء فلا يحصل الا به فذكر المتعلق في
الحرف ليحصل الدلالة وفي الاسماء المذكورة ليحصل الغاية وسرّ عدم دلالة الحرف بدون المتعلق انه
معنى غير مستقل بالمفهومية ولا مقصود بالملاحظة بل ملحوظ من حيث هو حالة بين شيئين وآلة
لمعرفتهما حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث
هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا
صار مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه ومعنى للفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة وقع في يوم كذا
فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى
الحرف ضمنا فيحصل الدلالة ولو معنى ان بقرينة قسيمه والا لزم ان لا يوجد الحرف وجوابه محذوف استغناء
بما تقدم اي فهو حرف لا ما تقدم اذ الشرط صدر الكلام والا اي وان لم يدل بغيره بان وجد دلالة ما بنفسه
ولو تضمنية والا لم يصر كلمة فغير حرف اي فهو فعل سمي باسم مدلوله التضمني فاندفع بتقريرنا ان يقال ان اراد بالدلالة
المطابقية لزم كون الفعل حرفا فالدلالة على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لابد في دلالته عليه

من ذكر الفاعل كما بيّنه الشريف في رسالته وان اراد التضمنية زاد الف لعدم صدقه على الحرف مع صدقه
على الفعل ولا مجال للارادة الالتزامية وان اراد اعم لزم ما لزم في المطابقية هذا ولكن في قرينة الحصر خفاء
لو اقترن اي ما وضع مفردا وضعا اي اقتران وضع او زمان وضع او موضوعا باحد الازمنة الماضي
والحال والاستقبال ولما كان فصل الفعل من الاسم باَنّ دلالته على احد الازمنة بالهيئة وظ هذا لا يفيده
بل يقتضي اقتران لفظه وليس كذلك لا بد من التاويل اي لو دل على اقتران معناه التضمني وهذا الحصر
اولو اقترن معناه في الفهم والذهن بمعنى احد الازمنة وهذا المجازي ومن تبعه اولو اقترن نفسه
بدلالة احد الازمنة او داله بان اشتمل على هيئة داله عليه وهذا الى وهو اظهر فهما واقل تكلفا واقرب
للمراد وبقوله اقترن خرج ما لم يدل على الزمان اصلا نحو رجل وضرب وما دل على نفسه نحو امس وغد
والان وزيادة وضعا ليدخل الافعال الانشائية المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال كعسى
وبئس كذا قيل ويمكن ان يقال هي دالة على الحال او الاستقبال اذ الانشاء احداث ما لم يكن
وليخرج اسماء الافعال لكونها منقولة عن المصادر والاصوات والظروف واسماء الفاعل والمفعول
لكون دلالتهما على الحال المتبادر منهما بغلبة الاستعمال وعلى الاخيرين بالقراين كذا قيل وهذا مشكل
لقولهم انهما في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجاز بالاتفاق والتبادر من امارتها وحقّ ان معناه في الحال
وفي الاستقبال في الكاين فيهما لا في الدلالة عليهما والامارة قد تتخلف ثم التحقيق ان اشتراط الحال
بدلالة العقل مثلا مفهوم الضارب من قام به الضرب لا يصدق على المعدوم وان جميع الاسماء مصدرا
او مشتقا او جامدا مثلهما في كونها في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجازا لاقتضاء مفهوماتها الوقوع في الحال
واستعمالها في الاستقبال مجاز باعتبار الاول واما في الماضي المنقطع ففيه خفاء واختلاف فظهر ان
لا دلالة للاسماء بحسب الوضع على الزمان وان فهم في بعضها عند فهم معانيها عقلا او استعمالا وكلاهما
غير معتبر وباحد الازمنة خرج نحو الصبوح والغبوق وبقي المضارع لانه لاحد الازمنة في اصل

في اصل الوضع ولو سلّم الاشتراك فالدال على اثنين دال على واحد واقوى الاشكال بمثل الماضي
والمستقبل اذا لم يرد بهما الزمانان اجاب ابن الحاجب في الايضاح بامرين احدهما ان المستقبل والماضي
يراد بهما نفس الزمان فاذا قيل للفعل مستقبل فالمعنى مستقبل زمانه ثم حذف للكثرة والثاني ان
دلالتهما على الزمان من حيث المعقول كقولك الاستقبال والمضي والانتظار ونحوه لا بالوضع واجاب
الرضي بان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الذي مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان
نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال اقول لا وجه لذكر الحال ههنا اذ هو خارج بالاقتران كما
اذ لا يقال ضرب حال مثلا بل حالي بخلافهما واعلم ان الشراح فيه والوضع بالاولى لئلا يخرج نحو نعم
وبئس مما انسلخ من الزمان ونحو ليس مما انسلخ من الحدث ولا يدخل اسماء الافعال فان الوضع فيها
متعدد فيلزم مهم نحو يزيد علما ويمكن ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر في مختلف الحقيقة بل وضع كل يعتبر
مستقلا والكلمة جنس وما تحتها من الثلثة انواع بقي ان يقال لم صار يزيد بالنقل والوضع الجديد اسما
ولم يصر اسماء الافعال افعالا ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق النقلين والوضعين في الكل ويمكن ان يقال
لما لم يبق بين المعنيين في نحو يزيد مناسبة واشتراك في شيء اعتبر المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه حد
الاسم بخلاف الاخيرين فلم ينقطع ملاحظة المعنى الاول فيهما بسبب المناسبة والشركة فلم يتغير حكمه
ولو قال المصنف رحمه الله تعالى لو وزنه على زمان لكان اخصر واظهر وادفع واتبع ولما اراد المصنف الايجاز بحذف
تعاريف انواع الكلمة والتنبيه عليها الموجودين في الكافية واكتفى بما فهم من دليل الحصر ذكر خواص الفعل
والاسم فيه فلزم تغيير ترتيب الكافية فقال ومما خص به اي بعض ما خص بالفعل لا كله مجموع الاشياء
الستة بناء على ان حق المبتدا التقديم مع ما يتعلق به على الخبر وان الواو داخل على الجزء كقولهم
السكنجبين خل وعسل لا على الجزئي كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وان من للتبعيض والا فلا دليل
على بعضية المجموع وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره اما شاملة لجميع افراده اولا والحد

لا يكون الا شاملاً والمبتدى ينتفع بها اكثر منه ولكنه اشرف وانفع في نفسه فلذا قدم وقد حذف الدخول
الواقع في الكافية لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب والخاصة
المنطقية لا يصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها قيل وجه الاختصاص كونها لتحقيق الفعل او تقليله او توقعه
او تقريب الماضي وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل وفيه بحث لانه ان اريد بالفعل الحدث فعدم التحقق ممنوع
وان المصطلح ففساده الا بتقدير مضاف نحو حدث الفعل وذا لم يعرف الا من الاختصاص اذ لم يخبر به الواضع
فيلزم الدور فالصواب فيه وامثاله الاستقراء ليس الا والجوازم حرفاً واسماً قيل لاختصاص الجزم به وفيه
انه لم لا يجوز ان يختص عملها لا نفسها كما ولا وقيل لانها اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولا النهي
او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل لا يتصور الا في الفعل ومثله والصواب ما مر والسين وسوف
قيل لدلالتهما على الاستقبال الذي لا يوجد الا في الفعل وفيه انه ان اريد لا يمكن وجوده فممنوع وان مدلولاً
فغير مفيد للمطلوب بل عدم الدلالة بعد الامكان اذ ربما الا ترى الى قولك ضربي زيداً غداً امر اد
والمرفوع البارز المتصل احترز بالمرفوع عن المنصوب فانه يعم الكلمتين نحو ضربه وانضاربه على راي وانه
وعن المجرور فانه لا يوجد في الفعل وبالبارز عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو زيد ضرب وضارب
وبالمتصل عن المنفصل فانه ايضاً يعمهما ووجه الاختصاص قصد الاختصار فيما يكثر استعماله والتاء الساكنة
في الاصل نحو ضربت وضربتا وتقي الى زادها لئلا يتوهم تعلق الكلام بالساكنة موضوعة لتانيث ما اسند اليه
فعله تفسير المسند راجع الى الفعل او نائب الفاعل اي اوقع الاسناد اليه فلا ضمير في المسند ولم يقل
لتانيث الفاعل مع كونه اخصر ليشمل نائبه لكن لو قال المسند اليه لكان اظهر واخصر وفيه انها حرف
دال على التانيث لا مسند اليها والا لزم تعدد الفاعل في نحو ضربت هند او الى وبل البعيد
وجه الاختصاص انهم قصدوا التمييز الاسم والفعل في ادات التانيث بالتحريك والتسكين
والفعل لثقله وكثرة استعماله احق بالسكون والا اي وانما لم يقترن وضعاً باحد الازمنة بعد ان

بعد ان وجد دلالة ما بنفسه فالاسم اي فهو اسم من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه في كونه مسنداً اليه
فيصدق على نحو رجل وزمان وامس ورويد وماض ومستقبل ومما اختص به اي الاسم تذكر ما قلنا في الفعل
اللام اي لام التعريف لتبادر الذهن اليها لغلبتها وشهرتها وما عداها كلام الابتداء وجواب لو لا يختص بالاسم
وفي عبارة المصنف علامة اختيار لمذهب سيبويه في كون حرف التعريف هو اللام الساكنة فقط كما ان حرف التنكير هو التنوين
الساكنة وزيد الهمزة للابتداء دون مذهب الخليل في كونها كهل والمبرد في كون الهمزة فقط وزيد اللام لدفع لبس
الاستفهام قيل وجه الاختصاص كون الفعل خبراً وهي للتنكير وهذا مع كونه قاصراً يفيد الاولوية لا الامتناع
نحو زيد اخوك وقيل لما تعاقب التنكير والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علامتيهما فلما لم يكن في الفعل علامة
التنكير لم يدخل عليه اللام وفيه ان اللزوم ممنوع كيف ونحو ويا رجلاً لا يدخله اللام ونحو افضل لا يدخله التنوين
فان قيل منعه منع التصرف قلنا فكذلك في الفعل مانع سببية وقيل انها لتعيين المعنى المطابقي المستقل
وهو لا يوجد الا في الاسم ورد بانه قد يكون لتعيين المدلول الالتزامي نحو عندي الاسد الرامي وقد يكون
للتضمني كما في الصفات فانها تدل على الحدث والنسبة والذات ولا حظ للاولين من التعريف وهذا مردود
بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى
المجازي مطابقية وان كان فيه شبهة وقوله ولا حظ الخ ان اراد من حيث ذاتهما مستقلين فليسا بمدلول
الصفة وان اراد من حيث هما قيدا الذات فعدم الحظ ممنوع فان التعريف في الحسن ليس للذات المجردة بل
للذات المنسوب اليه الحسن نعم يرد عليه مثل ما مر من ان اشتراط المطابقة انما عرف من الاختصاص فكيف
يعرف الاختصاص منه والجر قيل لانه اثر الحرف وهو لا يفضي معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المأول به
فلا يدخل الا اياهما او المضاف واللفظية فرع المعنوية وهي بتقدير الحرف المذكور وقيل لما ارادوا
نقص اعراب الفعل حطاً للفرع عن رتبة الاصل اختاروا الحركة التي لا يعملها والتنوين لانه اما للتمكن
مدخوله اي تعززه واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف والفعل متطفل فيه او للتنكير و

ووجه الوجه الاخير من لام التعريف وفيه ما فيه قيل هو مختص بالاصوات واسماء الافعال او للعوض
عن المضاف اليه وسيجيء اختصاص الاضافة او للمقابلة نون جمع على رأى من جعل نحو عرفات غير منصرف
والزمخشري يجرحها لعدم تحقق التاء للتانيث ومنها التقدير احرى عصا ركالغاية فلا يكون الا فى جمع
المؤنث السالم سوى الترنم يقال ترنم بكذا اى رفع صوته به مطربا مغنيا وهذا التنوين يستعمل
في القوافي للتطرب والمشهور انه ما يلحق القافية المطلقة اى المتحركة التي تولدت من حركتها احدى
حروف المد بدلا عنها لان حرف العلة مدة فى الحلق فاذا ابدلت منها التنوين يحصل الترنم لان
التنوين غنة في الخيشوم وقيل سمى به لان حرف الاطلاق يصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين
اشعارا بترك الترنم لخلو التنوين من المد واما ما يلحق القافية المقيدة اى الساكنة فيسمى الغالى
لخروج الشعر بواسطة عن الوزن فكان المصنف رحمه الله اراد كليهما لانهما يدخلان الفعل ايضا قال
اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن وقال وقاتم الاعماق خاوى المخترقن
بفتح ما قبله تشبيها بالخفيفة ويكسر لالتقاء الساكنين وهذا زيادة على القافية لعدم صحة الاطلاق والجواب
انه فى غاية الندرة فلا يراد عند الاطلاق والاسناد اليه الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه
ان الاختصاص ح معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة
واضطرب الشراح فى التفصي قال الفاضل الجامي والمراد به كون الشيء مسندا اليه قيل فى حاشيته
انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره
بالاسناد الى الاسم الخ اقول بين كون الشيء مسندا اليه والاسناد الى الشيء تباين وان تلازما وجودا
ومعنى الثاني كونه مسندا يعم الفعل والاسم والذي عندي ان مراد الجامي ارجاع الضمير الى الاسم
باعتبار جنسه الاعم للتخلص عن الاشكالين وقال الهندي والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه
بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من اليه المختص به عقلا فيفيد الخبر

الخبر فاعرف انتهى يرد ان الاسناد مطلق نوع والاسناد الى الاسم صنف منه ومعلوم الاختصاص هو
الثاني لا الاول ورد بان الاول ليس بمختص وقيل الضمير راجع الى اللام لكون الاسناد بمعنى مسند
فمعناه ومما خص بالاسم المسند اليه اى هذا القسم لا يوجد الا فى الاسم والخاصة تطلق على المحمول
وغيره وكما يقال الضحك خاصة الانسان يقال الضاحك خاصة الانسان وفيه ان المسند فى المسند اليه
ليس بمعنى المفعول بل فعل فى صورته والمصدر يكون بمعنى المفعول لا بمعنى الفعل الذى فى صورته بل لا معنى له
ولا وجه لان يقال ايضا اريد بالمصدر صورة المفعول التى بمعنى الفعل ولان الفعل قد يكون فى صورة
المصدر فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص قيل لان الفعل وضع لان يسند الى شيء فلو اسند
اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة ورد بمنع فساده مستندا بمثل اعجبنى ضرب
زيد عمرا والجواب ان المراد بالاسناد النسبة التامة وقد بين هذا المراد فى مواضع فى كتبه بان النسبة
التامة منفردة عن غيرها بنفسها مع طرفيها لا تر تبط بشيء اصلا وجمل الواقعة خبرا او حالا او وصفا
لا تشتمل عليها وان نسبة المصدر والصفة ليست بتامة فظهر الاستحالة وقيل لان الفعل وضع
لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان اراد بفقط انه لم يوضع لان
يسند اليه فلا يفيد وان اراد وضع لان لا يسند اليه فممنوع ولو سلم فانما يعرف من الاختصاص
وكانه اخذ من كلام الشريف حيث قال بعد الرد الا بعد والاولى ان يقال ان الفعل وضع
لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز جعله مسندا اليه والا لخرج عن وضعه فزاد فقط ظنا منه انه
يرد عليه الرد الا بعد اعنى منع الاستحالة لولم يزد ونقص معنى مصدره وهو محط الجواب
ومحصوله ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى الشيء والمسند اليه لا يكون الا ذاتا فلو كان
مسندا اليه يلزم الخروج عن الوضع اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا فى حالة واحدة
والاضافة اى كون الشيء مضافا اذ اللفظية فرع المعنوية المفيدة للتعريف او التخصيص

المسند عين المسند استقلالا في الملاحظة واما اختصاص كون الشيء مضافا اليه فقد علم من اختصاص الجر

ونحو يوم ينفع الصادقين فان الصحيح ان المضاف اليه الجملة فلا وجه لحمل الاضافة ههنا عليه وايضا

اما في المعلوم فصفة المضيف او المجهول فصفة المضاف فلا وجه لجعلها صفة المضاف اليه

الا باتصاله وحده ههنا لبس بقياس ولذا ذكرت في الاسناد والاختلاف اللفظي دليل المعنوي

ثم ان المص قدم في دليل الحصر والاجمال الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز وتدريجا في الانتقال

من الادنى الى الاعلى فالاسم اعلى لكونه مسندا ومسندا اليه فيمكن تحصيل الكلام من مجرده ودونه

الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل الكلام من مجرده والحرف ادنى منهما لانه لا يكون مسندا

ولا مسندا اليه وقدم في التفصيل بعد هذا الاسم ثم الفعل تقديما للاشرف فالاشرف ولما فرغ من

بيان اقسام الكلمة شرع فيما تركب منها فقال الكلام لانه كلام الكلمة ما تضمن او تضمنت الذي وجد له

الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة او حكما او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث يفيد السامع فائدة تامة

وهي التي يصح السكوت عليها بان لا يبقى للمخاطب طلب انتظار الى المسند او المسند اليه وبه خرج غير المسند

فاخرجه بقوله من اسمين حال من الضمير المجرور او فعل معه اي مع الاسم وانما انحصر فيهما لانه لا بد من

نقيض المسند والمسند اليه والحرف لا يكون واحدا منهما والفعل لا يكون مسندا اليه والاسم الواحد من حالة

واحدة لا يكون الا احدهما والتركيب الثاني سنة ولا يوجدان معا الا في هذين القسمين وههنا

ابحاث غامضة كما في الكلمة لا بد من بيانها ويتميز الحق منها ليصير الطالب على طريق مستقيم

ويرجع اليه من هو في ضلال قديم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم الاول في الفرق بين الجملة

والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلقا وليس النزاع لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد بل في انه

هل يفهم من استعمال المتقدمين في كتبهم وتعريفاتهم الفرق او لا بعد عدم تنصيصهم على شيء فالحق انه

وان فهم من ظاهر عبارة بعضهم الترادف يجب صرفه عن ظاهره اذ لم يوجد ولم يسمع ان يقال هذا

هذا الكلام وقع خبرا او حالا او صفة او شرطا او جزاء مما ليس فيه نسبة تامة في الحال وان كانت

في الاصل كما يقال هذه الجملة وقعت كذا وكذا فدل انهم اكتفوا في الجملة بوجود الاسناد في الاصل

وان ذهب في الحال مما ذكر وما لم يوجد فيه اصلا كالمصادر والصفات مع مرفوعاتها فلا يسمى جملة ايضا

واشترطوا في الكلام ان يوجد فيه الاسناد في الحال فيلزم ان لا يكون له اعراب اصلا اذ النسبة التامة تمنع

الربط بالغير كما سبق ولهذا تراهم يقولون الجملة التي لها محل من الاعراب كذا ولا يقولون الكلام الذي

له محل من الاعراب والثاني في اقسام الجملة بعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية وشرطية

وبعضهم ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية ايضا فيها وخيرهم اوسطهم اذ لو اكتفي

بمجرد اعتراض الشرط لخروج والانفراد لا يكفي باعتراض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا

او الخبرية او الحالية او نحوها فيكثر الاقسام جدا وان الظرفية وان قررت بفعل لكن جعل الظرف

مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل للظرف ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج

الى الاعتماد ولا ملفوظا ولا مقدرا فلما استقلت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسه والثالث

في زيادة القيود في حد الكلام بعضهم زادوا مفيدا اي للسامع علم ما لم يعلم وجعلوا نحو السماء فوقنا

غير كلام واستدلوا عليه بقول سيبويه الكلام يطلق على الجملة المفيدة ومراد سيبويه بها والله اعلم

اشتمالها على النسبة التامة التي يصح السكوت عليها كما بيننا ويلزمهم ان يخرج جميع القضايا بعد المعرفة

عن الكلامية حتى كلام الله تعالى وفساده لا يخفى كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم الافادة في الجملة اي

في بعض الاوقات ولبعض الاشخاص ولذا مثلوا لعدم الافادة بالاوليات والمحسوسات

نحو النار حارة وبعضهم زادوا مقصودا احترازا عن نحو حديث النائم ولا فرورة لاخراجه قال ابو حيان

لا يشترط فيه قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب وبعضهم

زادوا لذاته احترازا عن الجمل التي في حكم المفرد كالواقعة خبرا فانها لا تقصد لذاتها بل لغيرها فلا تسمى كلاما

في اصطلاحهم وقد عرفت ان تلك الجمل لا اسناد لها في الحال بل في الاصل والمتبادر مما في الحال
ويجب حمل التعريفات على المتبادر فلا حاجة الى لزامه والرابع في تقسيم الاسناد هو اما انشائي
او اخباري والانشاء كلام لا يكون لنسبته الذهنية خارج تطابقه او لا تطابقه بل يكون نفسه محدثا
لنسبته وهذا معنى ما يقال الانشاء اثبات ما لم يكن كالامر والنهي فان معناهما طلب الفعل او الترك
من الفاعل يحصلان بنفس الصيغة بخلاف الخبر فانه الذي يكون لنسبته خارج تطابقه فيكون صدقا او لا تطابقه
فيكون كذبا فلا يتصوران في الانشاء والاسناد الخبري ثلثة لانه اما ان يفيد ثبوت شيء لشيء نحو
زيد قائم او سلبه عنه نحو ليس زيد قائما فيسمى حمليا او ثبوته او سلبه عنه نحو ان جئت فانت
طالق ولست ان خرجت بطالق فيسمى اتصاليا او ثبوت انفصاله او سلبه عنه نحو اما ان يكون
العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون العدد زوجا او زوج زوج فيسمى انفصاليا وليس
في طرفي الاخيرين اسناد وحكم بل في المجموع ففي الثاني يحكم باتصال الجزء الثاني للاول ولزومه له
او سلبه وفي الثالث بانفصال احدهما عن الآخر ومنافاته له او سلبه والجزء الاول منهما بجميع اجزائه
مسند اليه ويسمى مقدما والجزء الثاني كذلك مسند ويسمى تاليا فصدق موجبتهما انما هو بتحقق
اللزوم والمنافاة وكذبهما بعدم التحقق وسالبتهما على العكس ولا اعتبار لصدق الطرفين وكذبهما
لو اعتبر فيهما الحكم الحملي مثلا قوله تعالى ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين كلام صادق مع ان الطرفين
لو اعتبر فيهما الاسناد الحملي كانا كاذبين فاذا عرفت هذا عرفت ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين
وان الحرف قد يكون جزءا منه مثلا الآية المتقدمة تشتمل على اكثر من عشر كلمات بعضها حروف وكلها ركن
حتى لو حذف بعضها لم يوجد الاسناد المقصود وما ذكره المص اقل ما يمكن ان يتركب منه ما له الاسناد
ولا يفهم هذا من عبارته بل يقتضي ان يوجد دائما في القسمين المذكورين لكون من اسمين حالا كما بينا بخلاف
عبارة الكافية فانها عارية عن هذا المقتضى فالاوجه ان يقول الكلام ما له الاسناد واقله اسمان

اسمان او فعل معه الخامس ان ما عدا المسند والمسند اليه من جهة الاعراب من الفضلات كذلك
هل يدخل في حقيقة الكلام ام لا وظاهر كلام المص والزمخشري حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى يقتضي الخروج وظاهر عبارة الكافية يشعر الدخول والحق في التفصيل
فان كان مغيرا كالاستثناء يكون ركنا من الكلام يتوقف الاسناد والحكم على ذكره والا فلا اذ لو تحقق الاسناد
قبل المغير لزم التناقض في الاستثناء المتصل ووقوع الطلاق على جميع النساء والعتق على جميع العبيد
في قوله جميع نسائي طالق الا زينب وجميع عبيدي معتق الا زيدا واللازم باطل فالملزوم مثله
فاعلم ذلك ينفعك في مواضع شتى ومن هذين البحثين عرفت ان مجرد زيادة حقيقة او حكما في حد
الاسناد لا يكفي الجمع لان طرفي المتصلة والمنفصلة لا يمكن التعبير عنهما بالمفرد كما بين في المنطق فلا يكونان في
حكم الكلمة وكذا نحو ما جاءني الا زيدا بل فائدته دخول جسق مهمل وديز مقلوب زيد فقط ولما فرغ
من الكلمة والكلام واقسامهما شرع في بيان الاسم وقسمه اولا بانقسام وهو اي الاسم معرب لو اختلاف آخره
راجع الى الاسم لا المعرب وهو من اعربه اي اوضحه واظهره فالمعرب محل اظهار المعاني لانه محل
المظهر يعني الاعراب ومحل الشيء محل لوصفه والمراد بآخر الاسم ههنا هو الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة
ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون على المختار بخلاف
التنوين ونوني التثنية والجمع بالعامل فيخرج نحو ابي هؤلاء وهذا ظاهر في الاعراب بالحركة
لانتقال الاسم من السكون اليها واما في الاعراب بالحروف فمشكل لوجودها قبل العامل مثلا
نحو مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد جموع السالمة المذكرة
انما تقول مسلمون مؤمنون مصلون او تقول مسلمين مؤمنين مصلين وكذا التثنية وملحقاتهما
والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مترادفان في اصل الوضع الا ان الواضع شرط
استعمال الاول عند ورود الرافع والثاني عند الناصب والجار فالعامل لا يحدث شيئا

من الاختلاف بل الاختلاف من الواضع فكان كهو واياه وانت واياك فكما ان الواضع شرط
ان يستعمل هو وانت عند ورود الرفع واياه واياك عند النصب فكذلك التثنية والجمع
فمن هذا ظهر ما في قول من قال في تفسير اختلاف الآخر ذاتا او صفة ومن قال ان هذان وهذين واللذان
واللذين جميع موضوعة ليس اختلافها من العامل بل من الواضع فتكون مبنية بخلاف التثنية والجمع
فتكونان معربين والذي عندي في حل الاشكال ان حروف الاعراب قبل العامل اما غير دالة على شيء
او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دالة على المعاني الموجبة للاعراب فتعدد الدلالة
في بعضها فتحدث في حرف الآخر بسبب العامل صفة هي الدلالة كما تحدث بسببه في الاعراب
بالحركة صفة اي الحركة الدالة على المعاني المقتضية فالاعراب يحصل من العامل اما ذاتا وصفة معا
او صفة فقط فحروف الاعراب قبل العامل ليس باعراب وان كانت موجودة ذاتا
فالاعراب من حيث هو اعراب لا يكون الا بعد العامل وان نحو هذان وهذين معربان وان كان مفرداهما
وجمعاهما مبنيين لان التثنية لما كان لفظها قياسيا مطردا فاما ارادوا ان يجعلوا الكلمة على وتيرة
واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بنائه من غيره واما نحو هو
واياه فالاختلاف ليس في الآخر فقط بل في المادة والصيغة ولا مجال لجعلها اعرابا وان دلا على
المعاني الموجبة لان الاعراب وصف في الآخر وهما اصلان وهذا هو سبب بناء المضمرات
عندي اعني انهم استغنوا بدلالة نفس اللفظ عن دلالة الاعراب فظهر ان المراد باختلاف الآخر اختلاف
صفة فقط لكن تلك الصفة قد يكون حركة وقد يكون دلالة والله اعلم بالصواب ولو كان ذلك
الاختلاف تقديرا مقدرا والاختلاف المقدر في الآخر اما بعدمه في الحال ووجوده في الاصل
وهو في الاعراب التقديري او بوجوده في الحال لكن لا في الآخر فيقدر فيه كالاعلام المضافة
فان الاختلاف فيها موجود في الوسط وهو آخر المضاف فيقدر في آخر المضاف اليه اذ قد عرفت

عرفت انهما كلمة واحدة على المختار ومحل الاعراب آخر الكلمة لكونها دالة على المسمى والاعراب
على صفة المتأخرة عنه ولا يلزم نحو جاءني الضارب زيدا او رجال الا زيد لان التقدير
فيهما في نفس الكلمة لا في الآخر فبذلك افترق التقديري والمحلي فان قلت فيلزم كون
اعرابهما لفظيا وقد حكموا بان اعراب جميع المبنيات محلي قلت اللفظي ما وقع في لفظ ماله
الاعراب وفيهما ليس كذلك وان اردت به ما وقع في لفظ ما فيجامع المحلي والا اي وان لم
يختلف آخره بالعامل فمبني اي فهو مبني وانواعه اي الاعراب الدال عليه معرب لا الاختلاف
وان كان اقرب واظهر لان المختار ان الاعراب نفس الحركات والحروف لا الاختلاف لانه علامة
من حقها الظهور والادراك بالحس رفع ونصب وجر ولم يذكر الجزم لانه من اعراب الفعل
والقصد في الاسم سمي بالرفع لان الاصل فيه الضمة والواو وعندهما يضم الشفتان ويرفعان
والاصل في النصب الفتحة والالف وعندهما يفتح الفم فكان الفم ساقط نصبة لفتحك اياه
والاصل في الجر الكسرة والياء وعندهما يجر الفك الاسفل فكانه يكسر اذ المكسور يسقط ويهوي بمعنى يميل
الى الاسفل فظهر من هذا وجه تسمية القاب البناء ايضا اعني الضم والفتح والكسر مجردة
او مع التاء وتخصيص المجردة وتقسم اما وجه الاختصاص فتقدم القاب البناء لانها من
حيث الذات ولذا تطلق على كل حركة غير الاعرابية بلا قرينة وعليهما مع القرينة والقاب
الاعراب من حيث الوصف اعني الدلالة ولذا لا تطلق على غير الاعرابية وضم الشفتين وفتح الفم
وكسر الفك مقدم على رفعهما ونصبه وجره هذه التفرقة عند البصرية والكوفية يستعملون
احدهما مقام الاخرى بلا فرق تنبيه مراد المصنف من اختصار الكافية بقدر ما امكن
مع اشتماله فيها مع زيادة ليسهل حفظه ويكثر نفعه فما نقص ان ظهر الاستغناء عنه مع
حصول اصل المراد كما في قوله وهو حرف لو دل الخ فانه قد نقص فيه اكثر عبارة الكافية
بلا اخلال بالمقصود فلا حاجة الى التنبيه عليه وان لم يظهر فلا بد من التنبيه وكذا ما زاد ان ظهر نفعه
والا فالتنبيه وههنا قد زاد فائدتين دليل الحصر وتعريف المبني ونقص تعريف المعرب والاعراب
مع بيان مدلولات انواعه والعامل ولفظ اختلاف وافراد العامل ووجه نقص الاول
ان المقصود الاصلي من تعريفه ان يعرف افراده فيجري عليه الاعراب وهذا لا يحصل الا بمعرفة
جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب فذلك يقتضي تقديم المبني كما فعله صاحب اللباب
واما تعريف ابن الحاجب فما بعد هذا الغرض مع اختلاله في نفسه لانه اطلق المركب والمراد

جزء المركب او المركب مع الغير تركيباً يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التي
توجب البناء وهو مجهولة محتاجة الى تفصيل على جميع انواع المبنيات واراد بمعنى الاصل الحرف
والماضي والامر وكل ذلك لا قرينة عليه فالتعريف في غاية الاختلال فيجب تركه والاكتفاء بما يفهم
من دليل الحصر من ان المعرب على اي قسم من اقسام الاسم يطلق وكذا المبني وحواله تمام المعرفة على
بحث المبنيات والوجه الثاني حصولهما من مجموع قوله وانواعه الخ وقوله فالمفرد الخ وقوله
المرفوعات الفاعل الخ والوجه الثالث ان معرفة العامل لا يحصل الا بمعرفة جميع اقسامه
وكيفية اعمالها وشرايطها وتعريف ابن الحاجب يتوقف على المقوم والمقتضي والاول انما
يعرف بمعرفة جميع اقسام الفعل والاسم والحرف العاملة والثاني بمعرفة جميع اقسام
المرفوع والمنصوب والمجرور فان قلت المفهوم غير الافراد فالموقوف هو الثاني
دون الاول والمعرف بالعكس كما ان تعريف الانسان بالحيوان الناطق لا يتوقف على معرفة
جميع اقسام الحيوان والناطق بل يحصل بمفهومهما قلت نعم فيما امكن معرفة الافراد
حين الغرض به كالمثال المذكور واما اذا لم يمكن كما فيما نحن فيه فلا فتدبر والوجه الاخير ان
ان اختلاف الآخر بعامل خاصة شاملة وباختلاف العوامل مفارقة لعدم وجوده في نحو
مع والشاملة اولى مع انها اخصر ولما بين انواع الاعراب اراد ان يبين انواع المعرب
بالنسبة اليه ليعلم اصناف الانواع ونشر على ترتيب اللف فاول الاصناف لاول الانواع
فقط والثاني للثاني الا وجد الثالث للثالث والا فلهما وبهذا استغنى عن زعفا وضادجر
فالمعرب اما بالحركة او بحرف اللين وكل اما بتمامها او بتمامه او بنقص منهما فالاقسام اربعة
واشار الى الاول بقوله فالمفرد ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لكون مرتبة
بعد الاجمال ويسمى هذا ترتيبا ذكريا نحو قوله تع فاما الذين امنوا فيعلمون الآية وقوله
فقال رب ان ابني من اهلي الآية والمراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع بقرينة ذكرهما بعده
وجمع المكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الا على الجمع وهو ما تغير بناء واحده المنصرف فان
قال في ايضاح المفصل فسر المنصرف بانه الذي يدخله حركات الثلاث والتنوين لعدم شبه
الفعل وهذا لا يصدق المعرب بالحروف فلا يرد الاسماء الستة واما الجواب بانها ملحقة بهما وفي
حكمها فلا يدخل في المفرد ففاسد لان الالحاق انما يكون فيما كان في حكم الملحق به من كل وجه ككلا
واثنين وعشرين واولي ولو اريد بالمفرد ما سبق مع زيادة وما ليس في حكمها ولو بوجه فهذا

فهذا مع كونه خارجا عن المعاني الاربعة له مقابل المضاف والمركب والجملة والمثنى والمجموع وعدم القرينة
غير معقول اذ فيه اخراج عما يشاركه في الحقيقة وفي بعض الاحكام مثل كون الاعراب تاما وادخال
فيما يخالفه فيهما بمجرد المشاركة في كون الاعراب بالحروف مع مخالفته في خصوصيته وكذا الجواب
بان القضية مهملة او ان الاستغراق يوجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها فاسد اذ الغرض
ضبط اعراب انواع المعرب واصناف الاعراب وذا لا يحصل الا باستغراق الافراد والاحوال
والا يبقى مهملات لا يعرف كيفية اعرابها على ان اشتمال الافراد ايضا لا يستقيم في ذو ثم اعلم
ان الاصل في الاعراب الحركة لخفتها وعدم الشركة لئلا يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة
لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فما كان على هذين الاصلين
اعني المفرد والمكسر المنصرفين لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليهما
بالضمة اي ملابس مرفوعا والفتحة منصوبا والكسرة مجرورا نحو جاءني زيد ورجال ورأيت
زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال والقسم الثاني اعني ما يكون ببعض الحركات نوعان الاول
ما يكون المتروك فيه الفتحة واشار اليه بقوله وجمع المؤنث السالم لم يسبق في المكسر وهو
ما زيد في اخره الف وتاء ليجمع مؤنثا واحده او مذكرا نحو قوله تع الحج اشهر معلومات والتسمية
بالمؤنث باعتبار الاصالة والغلبة ملابس بالضمة مرفوعا والكسرة منصوبا ومجرورا نحو جاءني
مسلمات الخ وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله اعني المذكر السالم على ما سيجيء
والنوع الثاني ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله وغير المنصرف سيجيء ملابس
بالضمة مرفوعا والفتحة منصوبا ومجرورا حمل جره على نصبه لانه لما شابه الفعل على ما سيجيء
منع منه ما لم يكن في الفعل اعني التنوين والكسر وجر بما يناسب النصب دون الرفع في كونهما
علامة الفضلة والرفع علامة العمدة والقسم الثالث ما كان بتمام حروف اللين واشار
اليه بقوله والاسماء الستة الاتية لو كانت مكبرة زيادة على الكافية احترازا عن المصغرة
فانها بالحركة اقول هي داخلة في المفرد المنصرف فلا حاجة الى الاحتراز كما لا حاجة الى الاحتراز عن نحو
اباء لدخوله في المكسر ولا عن نحو ابوين وابين لدخولهما في المثنى والمجموع ويمكن ان يقال دخول
هذه الاشياء ظ بخلاف المصغرة فان المبتدي يتوهم اشتراكها مع المكبرة فلا بد من الاحتراز
والا فلا حاجة الى ذكر مضافة الخ لان المفردة داخلة ايضا في المفرد المنصرف مضافة
خبر ثان او صفة الى غير الياء ياء المتكلم بقرينة الاضافة ملابسة بالواو مرفوعة والالف

منصوبة والياء مجرورة وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة في حال الاضافة
سماعا بخلاف نحو دم محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن
جعلها علامة كما في التثنية والجمع وذا ساكن اخف من المتحرك فانقلبت الحال بهنابت
العارض فصار حرف اصلا لخفته دون حركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف
لمجرد الاعراب او كذا فصار العين اخر محلا للاعراب لحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا
لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا محضا من الكلمة والاعراب
وصف فتنافيا ولما لزم التحريك في التصغير بسبب سكون ياء عاد الى اصل الحركة والا
اي وان لم يكن مكبرة مضافة الى غير الياء بان كان مصغرة نحو اخيك او مفردة نحو اخ او مضافة
الى الياء نحو اخي فملابسة بالحركات لفظا في الاوليين وتقديرا في الثالث لمانع في الاخر
وهو الكسر لاجل الياء وهذا مذهب البعض وعند البعض المضاف الى الياء مبني وهذا
مستغنى عنه لظهور دخول هذه الاشياء بعد الاحتراز في المفرد المنصرف ثم ذكر كيفية اضافتها
ههنا استطرادا للايجاز وفي الكافية ذكرت في اخر المجرورات فقال ومعها اي مع ياء المتكلم
بكون الاسماء الستة ابي واخي وحمي الحم قريب زوج المراة فلا يضاف الا اليها وهني
الهن الشيء الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه
الاربعة مفتوحات وادية لا يرد لامها عند الياء وفمي اصله فوه بدليل افواه حذفت الهاء
نسيا ثم قلبت الواو ميما وجوبا في حال الافراد وقبلا مع الياء والاكثر بقاء وها وادغامها
في الياء ولذا قال وفي بالادغام اكثر استعمالا منه اي فمي وفتح فاء الفم مفردا
او مضافا احترازا عن في فان الكسر فيه متعين اكثر منهما اي من الضم والكسر المفهومين من الفتح
وذو لفظ معرون بالواو بعد حذفت اللام يضاف الى الجنس اضافة لازمة لانه وضع
وصلة الى الوصف باسم الجنس ثم ذكر اللغات الغير المشهورة فقال وجاء الحركات الثلث
بدل الحروف الثلث للاعراب لفظا بلا تشديد ولا رد لام ولا زيادة همزة لان الاصل في العطف
التباين وتعلم حال الاثبات بظهور دخولهن في المفرد المنصرف فيها اي الاسماء الستة
المكبرة المضافة الى غير الياء لدخول المقابلات الثلث في قوله والا فبالحركات سوى ذو
لكن لا قرينة للاستثناء الا انه يحمل امتناع الحذفين وبقاء المعرب على حرف واحد فنقول هذا
ابك واخك وحمك وهنك وفمك الخ والقصر اي جعلها مقصورة كعصا نحو هذا ابا

هذا ابًا واباك واباي واخا واخاك واخاي وفما وفماك الخ والتشديد اي تشديد
الاخر نحو هذا اب وابك وابي وفم وفمك الخ وجاء اخ كدلو نحو هذا اخو واخوك
واخوي الخ وجاء حم كدلو وخبء يعني بالهمزة مكان الواو مطلقا قيد للقصر والتاليات
يعني مفردة او مضافة الى الياء او غيرها وكل هذه اللغات مذكورة في الشرح وغيره مع زيادة
الا التشديد في حم فلم اجده والقسم الرابع اعني ما يكون ببعض حروف المد نوعان ما يكون المتروك
فيه الواو واشار اليه بقوله والمثنى سيجيء حده واثنان وكذا اثنتان وثنتان وكلا مع
اتصال الضمير ملابسة بالالف مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة وكلا مع غيره اي مع
غير الضمير ولو قال ومع الظاهر لكان اظهر كالعصا بالحركات التقديرية والنوع الثاني ما يكون المتروك
فيه الالف واشار اليه بقوله والجمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده لاجل الجمعية والتغير
في نحو سنين وارضين وثبين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية واولو جمع ذو من غير لفظه
وباب عشرين يعني نوع عشرين مما استعمل على ملحقات الجمع من العدد وهو ثمانية الفاظ
ملابسة بالواو مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة ووجه عدوله عن الاصل الاول قد سبق
الاشارة اليه في الاسماء الستة واما في الثاني فالاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلثة فلزم
التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتي والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف
الاخف ولكونه ضمير التثنية في نحو ضربا ويضربان والواو لكونها اخت الضمة اولى لرفع الجمع
من الباقين فلزم الاشتراك الاربع في الياء ففتحوا ما قبلها فيهما وكسروا فيه ولما كانت هذه الحروف
دالة على معنى التثنية والجمع لم تتمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق
التنوين الدال على التمكن حذرا عن التقاء الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط
مع اللام والوقف والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في التثنية
وفتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين ووجه
الحاق اثنين واثنتين ظاهر لانها كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى المعنى فراعوا
في الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع جانب
المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع
لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة ولما ذكر في تقسيم الاسم الاختلاف
التقديري اراد ان يبين مواضعه ليعلم ان ما عداها لفظي واما المحلي فمخصوص بالمبنيات

على زعمهم وقد بيّنا ما هو الحق فقال وعصا اى واعراب نحو عصا اى الاسم المعرب الذى فى اخره
الف مفردة وان حذف للتنوين ونحو غلامى اى معرب بالحركة اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت
او قلبت ونحو قاض اى ما فى اخره ياء مكسور ما قبلها ولو حذفت للتنوين فى كل حال سوى
حال نصبه وقد يسكن يا اخره فيه اى نصبه ايضا كما يحرك اى مثل تحريكه جرا اى مجرورا
للضرورة الشعرية متعلق بالاخذ الفعلين وتقييد الاخر يغنيهم من التشبيه ويجوز ان يكون
من التنازع كقوله فيا ان رأيت ولا ارى فى مدتى كجوارى يلعبن فى الصحراء فقيل بثبت
التحريك فى الرفع ايضا كقوله وعرق الفرزدق فى نشر العروق خبيث الثرى كابى
الازند ونحو مسلمى اى كل مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم رفعا اى مرفوعا والمحكى
بناؤه نحو من غير علما على الاشهر او اعرابه مفردا كان نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا
ونحو دعنى من تمرتان او مركبا نحو ان زيدا وهل زيد عالمين ولو كان ذلك المحكى جملة نحو
تابط شرا علما فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديرى وقيل مبنى كما قبل العلمية والمثنى كائنا
مع ما اى لفظ اوله ساكن يعنى يجى بعده متصلا به رفعا مرفوعا نحو جاءنى مسلما القوم و
فى نصبه وجره تحرك الياء بالكسر لفتحة ما قبلها والاسماء الستة المعربة بالحروف وجمع
المذكر السالم معه اى مع ما اوله ساكن لابد من استثناء المنقوص فانه يحرك فيه الواو بالضمة
والياء بالكسر لفتح ما قبلهما بسبب الاعلال فاعرابه لفظى فى الاحوال كلها نحو جاءنى مصطفو
القوم نحو مطلقا قيد للكل سوى ما خص اى حال كونه غير مقيد بحال وزمانا او اعرابا
مطلقا تقديرى خبر وعصا اعلم ان الاصل فى الاعراب هو اللفظى لان من شان العلامة
الظهور فان منع فان فى الاخر فقط فتقديرى والا فمحلى ومجموع ما ذكره المصنف ثمانية
نقص وزاد من عبارة الكافية ولم يحصر وخرج اشياء وهذه اربعة يحتاج الى البيان اما الاول
فالمانع فى المقصور تعذر الحركة على الالف وعند الحذف للساكنين مقدر كالملفوظ لا منع
كما قيد وفى الثانى وجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وبعده تعذر اجتماع الحركة
والسكون والحركتين مثليين او ضدين ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعد ورود
العامل وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده فى التثنية
والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة
الى المضمر لا يوجبه نحو غلامك وغلامه وفى حالتى المنقوص لزوم التسكين للاستثقال

للاستثقال تحريكين على الياء المتحرك ما قبلها بخلاف الفتح وفى رفع نحو مسلمى لزوم القلب
والادغام واما النصب والجر فلفظى بياء مدغم وفى المحكى لزوم اشتغال الاخر بالحكاية
فصار كالثانى وفى رفع المثنى لزوم حذف الالف للساكنين لتعذر تحريكه وفى الاخيرين
لزوم الحذف ايضا لتعذر التحريك فى البعض وللاستثقال التحريك للزوم تحريكين الثقيلين
فى الاكثر واما الثانى فلفظ فيما تعذر او استثقل واللفظى فيما عداه ووجه الاولين الداخل
لانه ان اراد قبل الاعلال فما سوى غلامى مستثقل وان اراد بعد الاعلال وتعذره فالكل
متعذر فانه لو تحرك الياء فى القاضى وعاد الواو فى مسلمى والياء فى قاض مع الحركة
لزال الاعلال كما اذا عاد الواو مع الحركة فى عصا وفرق بعضهم بان موجب التقدير
فى المنقوص ونحو مسلمى الاستثقال الموجب لحذف نفس الاعراب او قلبه وفى المقصور
لا يوجب الاستثقال حذف الحركة التى هى الاعراب بل يوجب قلب محله الفا فبعده
يحتاج الى التقدير للتعذر فالموجب التعذر ليس الا واه اذ قد صرح بان المقلوب يسكن
اولا لتلين عريكته ويسهل الانقلاب ثم يقلب وكون التسكين بالعرض لا يجدى ويمكن ان يقال
مراد ابن الحاجب الحال مع قطع النظر عن الاصل والاعلال فتحريك الالف ملفوظة او مقدرة
والتحرك بحركة اخرى متعذر وتحريك الياء والواو وقلب الياء واوا ممكن مستثقل
والتحريك اللفظى للياء المقدرة فى قاض وان كان متعذرا لكن لما كانت كثيرة العودة كانت
فى حكم الملفوظة فالحقها بها وجعلها من المستثقل فان قلت تحريك الالف مع سكونه
متعذر فكان كالمتحرك فاى فرق بين القاضى وغلامى وقلب الياء واوا كقلب الالف واوا فاى
فرق بين العصا ومسلمى قلت السكون عدم حركة الحرف فلا يمنع قبول محله اياها
والالف فلا قابل اصلا بخلاف الضد والمثل وقلب الياء واوا احداث نفس الاعراب وقلب الالف
واوا احداث لمحله ثم يحتاج الى احداث حركة فالمراد تعذر الاعراب بالذات بلا واسطة شئ
وضم ما قبل الواو ليس من شرط الاعراب بل لمناسبتها وهذا نفيس دقيق ووجه
الثالث ان اعراب المعرب منحصر فيهما على زعمهم وقد اشار اليه فيما سبق بقوله ولو تقديرا
اذ لو وجد فيه المحلى وهو داخل فى التقديرى لقال ولو محلا فاذا انحصر التقدير فى
ثمانية كان ما عداها لفظيا فلا حاجة الى الذكر واما الثالث فالاربعة الاخيرة
والتسكين والتحريك الضروريان ويمكن ان يدفع الاولى بان المحكى داخل فيما تعذر

ولم يجمعوا في الاثنين والثلثة الاجره في الاستثقال ولم يجمعوه ايضا في الاثنين واما الرابع
فالمعرب بالحركة الموقوف بالسكون نحو احمد ومسلمات وضاربة مطلقا ونحو زيد رفعا وجرا
والمدغم كبيرا كما في قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرحيم ملك يوم الدين ونحو بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة
ابي عمرو ايضا وما يتبع حركة آخره لحركة غير اعرابية نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابي جعفر
والحمد لله بكسر الدال على قراءة حسن البصري رحمه الله تعالى ومنه تابع المبني على لفظه نحو يا زيد الظريف
ومنه جر الجوار ايضا وقد صرح الدماميني في شرح مغني اللبيب بانه ليس بحركة اعرابية ولا بنائية
بل للمناسبة والاعراب معذر انتهى فيكون التسمية بالجر لمشاكلة واما عبارة الكافية فشاملة
اكثرها بلا تكلف ومعه كلها ولما ذكر فيما سبق غير المنصرف احتاج الى بيانه مع ان له احكاما اخر
لا بد من معرفتها وبه يعرف المنصرف ولم يعكس لان الاعدام تعرف بالملكات نعم توقفت مما لا يدخله
الكسر والتنوين لا العكس الا انه دوري اذ الغرض من التعريف معرفة المبتدى وتمييزه حتى يجري
الاحكام ولا فائدة معتد بها في مجرد معرفة الاصطلاح بعد معرفة الاحكام بالاستعمال وقد بين التعريف
هذا عن ابن الحاجب في تعريف المعرب وقيل لما كان غير المنصرف اقل ضبطه اذ به ينضبط المنصرف
ايضا على قياس الاعراب التقديري واللفظي ورد بان القلة في الافراد والتعريف للمفهوم والجواب
ان المقصود الاصلي معرفة الافراد اذ الاحكام تجري عليها لا على المفهوم وضبطها بالانواع والاصناف
اسهل في الاقل والتعريف وسيلة ومقصود بالعرض **غير المنصرف** سمي به لانه اقبل على الفعل
بالمشابهة فاخذ بعض احكامه ولم يعرف ولم يرجع عن الاقبال بخلاف المنصرف او لانه لم يكن ظرفا في
الكلمية بل شابه شبعه الفعل بخلاف المنصرف فانه تمكن ولذا سمي امكن **ما** اي شيء او الشيء الذي
وجد فيه في ذلك الشيء **الجمع** ترك التعريف مستقلا وعد الكتاب والامثلة استغناء
بالتفصيل الآتي مع ان ذكر العلة التقريبية في التعريف محل له وقدم ما قام مقام العلتين لقوته ولقرب
الحكم اذ التفصيل من تمام تعريفه وحكم الشيء يعقبه بخلاف عبارة الكافية فلذا قدم فيها الحكم على التفصيل
لكن اخر بعض الاحكام عنه والمناسب الجمع كما فعل المصنف والمراد بالجمع المعنى المصدري لا الاسم اللفظ
ولو كان ذلك الجمع موجودا في الاصل لانه لا يحال لحضاجر علم لجنس الضبع منقول عن جمع حضجر
بمعنى عظيم البطن مبالغة في عظم بطنها او في التقدير بان لم يكن جمعا لا في الحال ولا في الاصل
لكن قدر وفرض حفظا لقاعدتهم كسراويل فانه غير منصرف في الاكثر مع انه مفرد حقيقة فقدر انه
جمع سروالة حفظا لقاعدتين اختصاص هذا الوزن بالجمع وعدم منعه بدونه وهذا التقدير

كتقدير العدل في عمر ولم يلتفت الى الحمل على النظير لعدم النظير وحذرا من زيادة العلل وان اجيب عنه
بجعله جمعا حكميا وجعل جمع اربعا حاليا واصليا وتقديريا وحكميا على انه رد بلزوم اتحاد الشرط
والمشروط ح وان كان مردودا بان الشرط الجمع الحكمي اذ هو يستغني عنه بنفسه مع انه لا يلزم
ان يكون ما هو شرط لشيء شرطا لما هو في حكمه كتحريك العضو والتهوا للفظ دون المستكن
وبان المشروط هو الموزون فالشرط الوزن او الكون عليه وشرطه اي الجمع في منع الصرف
نوع وزن حضاجر وسراويل او وزن نوعهما اذ الشخصي مختص بهما وما اوجز وما ابلغ
كلامه حيث ادرج المثالين في الشرط والمراد الوزن الصغير لا التصريفي لئلا يخرج نحو جعاضا
ومصابيح وينبغي ان يقول ولو في الاصل ليدخل نحو دواب وجوار على الصحيح ووجه الاشتراط
اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرر الجمعية في البعض ولذا سمي منتهى الجموع
فتقوى الجمعية بغير هاء حال من الوزن لان المعنى ومنع وزن حضاجر او صفة له اذ لا يعني
شخصيا كما مر وجعله خبرا بعد خبر يحتاج الى تقدير كون والمعهود كائن وغير يعني لا كقولهم
جئت بغير مال والا يلزم اشتراط اتصال شيء غير الهاء للوزن ولا يفهم اشتراط عدم الهاء
بطريق الموافقة اذ الاتصال شيء يغاير شيئا لا ينافي الاتصال به والمراد بالهاء الحرف
الدال على التانيث غير الالف بطريق عموم المجاز والقرينة شهرة استعمال الهاء بهذا
المعنى عندهم اعني العرف الخاص كما ان القرينة في لا اضع قدمي دار فلان العرف العام
لا تاؤه على المجاز بالاول ولا حقيقة مرادها الموقوفة لعدم شمولها الحالتين فيخرج
نحو فواره ويدخل نحو فرازنة وملائكة ووجه الاشتراط كونه بلحوق الهاء على زنة المفردات
كالكراهية فتضعف ولما كان مذهب البعض كون تاء التانيث كلمة برأسها مطلقا
علما بينا لم تغير الوزن المشروط عنده فاحتيج الى نفيها ولكن ورد نحو مدائني فانه منصرف
مع وجود الشرط فاضطرب الشراح في النقض فقيل هو مفرد محض ليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف نحو فرازنة وقيل بامتزاج الياء به
خرج عن الصيغة المعتبرة ومبناهما على جعل الياء جزءا والصحيح خلافه لما بينا وايضا يلزم
استدراك بغير هاء لانه كالياء بلا فرق فنحو فرازنة خارجة عن الوزن المعتبر وقيل
المراد بالهاء الحرف الفارق بين الواحد والجنس نحو تمر وتمرة وروم ورومي حاصله
يرجع الى عموم المجاز بعلاقة الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة وعدم كون تاء نحو

فرزنة وباء مدائني للفرق فيلزم ان يراد بالهاء الحرف الذي يجي في بعض المواضع للفرق وهذا لا يفهم
من الهاء اصلا ولا وجه علاقة معتبرة وقيل ان الكلام في ما يتحقق جمعيته باقية على حالها وقيل
هذا لا يدخله ياء النسبة واذا صار علما زال جمعيته كحضاجر ومدائن وجاز دخول ياء النسبة
فح لا يعتبر جمعيته الاصلية اذ قد صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة وحاصله ان ضمير شرطه
لجمع الحالي وفيه انه يلزم اهمال شرط الجمع الاصلي وهو عدم دخول الياء وقيل المراد بجمع
بجميع حروفه وفيه ان الاعتراض بمدائني في مدائني وهو جمع في الاصل بجميع حروفه الا ان
يجعل الياء جزءا وقد علمت حاله فظهر لزوم ذكر الياء مع الهاء وعلى ما اخترناه كون التاء
في امثالها جزءا وياء النسبة كلمة برأسها مطلقا يحتاج الى ذكر الياء دون التاء واما اذا انخلع
عن الياء معنى النسبة نحو كرسي وبختي فلا نزاع في جزئيتها فلذا منع جمعاهما لوجود الوزن
وقيل صرفه اي سراويل ارجاعا للتعريب فيل وجه عدم جمعيته فيبطل اختصاص الوزن
والتخلص اما بجعله عجميا او بجعل النادر كالمعدوم وقيل جوار كاحال سواء حيث كالقاضي
اختلفوا في مثل جوار في الرفع والجر قيل منصرف لان الاعلال اخرجه عن الوزن فصار كسلام
وقيل لا لان الياء مقدرة للاعراب ومنع الصرف مثله في كونه حكما لفظيا وهذا مذهب
سيبويه وهو الصحيح والتنوين عوض عن الياء والممنوع ما للتمكن وحذف الياء لتقدم الاعلال
الذي لتصحيح الصيغة على منع الصرف الذي لتصحيح الهاء والغالب الاصلي في الكلمة هو الصرف
ولما نظر بعد الاعلال الى حال الصيغة وجدت مستحقة بمنع الصرف وتنوين الصرف واي
آخر للعوض عن الياء او جعل هذا التنوين الذي للصرف في الاصل عوضا عنه بعد الحذف
وقيل كلام المصنف رحمه الله تعالى محمول على هذا فالغرض من التشبيه اثبات الياء لينتج عدم صرفه
لا بيان اعرابه لانه تقدم يريد ان وجه التشبيه مجرد كون الياء مقدرا لا الصرف ولا كون الاعراب
مقدرا واظهر من هذا قول بعضهم بحسب الصورة يعني حذف الياء وثبوت التنوين هذا
والمتبادر من الكتاب المذهب الاول وقيل يلفظ بجواري اي جعل جره كنصبه
بتقديم منع الصرف على الاعلال كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى مواليا وهذه لغة مستهجنة
وانما استعملها الفرزدق مع فصاحته لملايمتها للهجو او الف التانيث معطوف على جمع
بتقدير مضاف اي احدى الفي التانيث مقصورة نحو حبلى وممدودة نحو حمراء قيل انما قاما
مقام العلتين للزومها للكلمة وضعا مثلا لا يقال حبل ولا حمر بخلاف التاء فانها ان

ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية اقول ان اراد وا عموم السلب في التاء منقوض بنحو ظلمة
اذ لا يقال ظلم بمعناها وان اراد وا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وصحراء
وان اراد وا مجي التاء للفرق مطردا في بعض الصفات فكذا الالف المقصورة في افعل التفضيل
والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا منع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوى الا
ان ينضم اليه قلب التاء في الوقف هاء وهي حرف خفي كانه معدوم فغلب مفارقة التاء
وندر مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم ولما فرغ من الاسباب التامة لمنع
الصرف شرع في الناقصة فقال او اثنان من العلمية قدمها الشرطيتها في الاكثر وعدم
اشتراطها بشيء ولما كان ما عدا العلمية من المعارف غير معتبر جعل العلمية نفس السبب
لا شرطا للمعرفة التي هي السبب كما فعل ابن الحاجب ايجازا وفيه اللطافة ونظر ابن الحاجب
ظهور الفرعية للتنكير في المعرفة اكثر منه في العلمية والعدل من عدل عن الطريق الى الظل مثلا
مال والمعدول من الحذف والايصال وهو في اصطلاح النحاة خروجه اي المعدول
المدلول بالعدل باعتبار مادته الاصلية ولم يرجع الى الاسم لانه مع بعده لفظا لا يشمل
نحو ثلث واخر وسحر وامس على رأي الا ان يراد بالضمير الثاني الذات دون الوصف
عن صيغته ترك الاصلية لدلالة الاضافة اذ اضيفها للعهد والاصلية هي المعروفة
المشهورة والمراد بالصيغة اعم من الافرادية والتركيبية ليشمل ما سبق لكن لا بد من
اعتبار الوحدة لئلا يكون صيغتين او صيغا فلا يتناول اصول ما قدر فيه الجار فان عمل
الاول في الثاني يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمعرف باللام وخرج عن هذا التعريف
ما حذف منه اصل او قلب لانه نقص وعدم لا خروج وصيغ المشتقات والمصغرات
ونحوها اصلية لانها ماخوذة من صيغ اصلية للمشتق منه والمكبر ونحوهما فلا نقض والمراد
بالاصلية ان يقتضيها القاعدة من غير معارضة لكمالها في الاصالة فلا يشمل اصول المغيرات
القياسية واما الفرق بين اخر عند من جعله معدولا عن الاخر حيث منع وبين امس
في اللغة الفصيحة اعني البناء على الكسر حيث لم يمنع عن الصرف مع تحقق العدل فيهما لحذف
معنى اللام كلفظه في الاول ولذا صار نكرة واعتباره وجعله جزءا من المعنى في الثاني ولذا صار
معرفة واما تعريف سحر مع كونه غير منصرف عند الجمهور فللعلمية التقديرية اذ تعريف اللام
غير معتبر في منع الصرف بالاتفاق وعند البعض مبني على الفتح لتضمن معنى اللام واما ضحى

وعشية ومساء وبكرة أعنيات معرفات لعدم سبب غير العدل فلم يحتج الى تقدير العلمية
واما عدم بنائها فلكون اللام مقدرة لا متضمنا معناها لجواز اظهارها والمتضمنة لا تظهر
واما نحو متى وكيف واين فليس لها صيغ اصلية بل بمجرد تضمن معنى حرف الاستفهام
فلذا بنيت واما المقدر فكالملفوظ فمعناه مستفاد من لفظ المقدر ولم يجعل جزء من شيء
فلذا لم يبن وبقي غير الغاية من جموع الشاذة وغيرها مما لم يذكر خروجه داخلة في الحد
ولا حاجة لنا الى اخراجها الا ان يوجد فيها علة اخرى مع كونها معرفات ولم تثبت
الا ترى ان الرضي جعل الغايات وضحى وعشية ومساء وبكرة اعنيات معدولات
لكن بنى الاول لموجبه وانصرف البواقي لعدم انضمام سبب آخر وهذا لان التعريف
لمطلق العدل فكان كالوصف والتأنيث فانهما يوجدان في ضاربة مع انصرافها وانما
لم يبينوا العدل في المبنيات والمنصرفات لعدم اثره ومن هذا سقط تكلف بعضهم
بان العدل كله تقديري والمنقسم انما هو الاصل فما وجوده محقق بلا شك فعدله
تحقيقي والا فتقديري وهذا مع كونه خرقا لاجماع النحاة وجعل سبب من الاسباب
اعتباريا محضا منقوض بنحو أخر وجمع فان اصلهما مقدر لم يستعمل قط ونحو عمر فان اصله
اعني عامر محقق بلا شك فعلى زعمه يجب ان يقول ما وجد فيه دليل على ان الاصل فيه
شيء آخر فعدله تحقيقي والا فتقديري ويجعل المحقق هو الدليل لا الاصل اللهم الا ان
يريد بتحقق الاصل تحقق دليل اصالته وبتقديره تقدير اصالته تسامحا وسبب وقوعه
في هذه الورطة عدم ذكر عمر العدل في المغيرات الشاذة وقد عرفت وجهه كجمع جمعاء
مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فعل او اسما فعالى فهو معدول عن احدهما والجمعون
شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل لجمعاء شاذ والسبب الآخر الوصف
الاصلي على الاصح وان كان ذلك لخروج عن تقدير مقدرا كعمر فان خروجه عن عامر
لم يدل عليه دليل لكنه قدر حفظا لقاعدتهم من عدم المنع الا بعلتين او ما في حكمهما ولا شك
ولا يخفى اي غير بالاستقراء بحاء عمر كلاهما او كلهم والوصف وهو كون الاسم دالا
على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود الاصلي اي الثابت في الوضع احترازا
عن العارض بحسب الاستعمال كاربع في مررت بنسوة اربع وعن المتوهم كافعى للحية اذ الاصالة
ما ثبت بالتحقيق والتوهم [illegible] الاصلي مما زال بغلبة الاسمية كاسود فلا يحتاج الى التصريح

التصريح بعدم ضررها ولا يعتبر الوصف الاصلي مع العلمية فلا يلزم منع نحو حاتم اذ لا [illegible]
وهذا التخصيص للوصف الاصلي ولو لم يذكر لفهم الاعتبار ووجه عدم الاعتبار ان الوصف
يقتضي الابهام والعلمية التعيين بحسب وضعهما ويمتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد من منع
الصرف والتأنيث اي بالتاء بقرينة سبق الفيه لفظيا او معنويا وشرطه اي
شرط التأنيث بالتاء بلا قسميه في منع الصرف العلمية ليصير لازما لان الاعلام محفوظة
عن التغير بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان فيكون التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان
حرف معنى فيلزم وهذا الشرط كاف في وجوب تأثير اللفظي لقوته بظهور العلامة
وفي جواز المعنوي لا في وجوبه ولذا قال وذا اي التأنيث المعنوي لان ذا للاشارة القريبة
يؤثر في منع الصرف وجوبا اي تأثير وجوب او تأثيرا واجبا او وجوب
منع صرف لو كان ذلك المعنوي متحرك الوسط او عجمية اي ذا عجمة او عجميا
او زائدا حروفه على الثلاثة الاعرف وجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا يقوى
قوة الملفوظة الا بقيام شيء في اللفظ مقامها ولو بالواسطة وحرف الرابع قائم مقامها
بدليل عدم ظهورها في عقيرب مع وجوبه في نحو قديرة وتحرك الوسط قائم مقام الرابع
بدليل وجوب الحذف في جمزى مع جواز جلولى والعجمة وان لم تكن مؤثرة في الثلاثي الا انه
الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التأنيث ولضعف هذين لا يؤثران الا فيما في سماع
تأنيث بخلاف الرابع واما حديث مقاومة الخفة فلا طائل له اما اولا فلان تأثير
العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فعدم لزوم الثقل لها كيف والعلمية والوصف
والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخير [illegible] واما ثالثا فلانه لا ينصرف
نحو قدم وماه وجور اعلاما للذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التأنيث
وقوته اذ الخفة والمقاومة منه سيان في الحالين والمسمى به اي المذكر الذي سمي بالمعنوي
لو كان تأنيثه اي ذلك المعنوي اصليا بان لم يحتج الى تأويل غير لازم والا فمنصرف
بكل حال كل متكسر بغير تاء فان تأنيثه بتأويل الجماعة ولا يلزم لجواز تأويله بالجمع وهذا
القيد زائد على الكافية ولا بد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب اذا سمي به مذكر شرطه اي شرط
تأنيثه في منع الصرف او علم الاستخدام ولا يجوز ان يراد بالموصول المعنوي لخلوه عن اشعار

ذكورة المسمى الا ان يجعل نائب الفاعل ضمير المذكر ولم يسبق له ذكر بوجه الزيادة على ثلثة
احرف لغاية ضعف التانيث ح فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات. ولما بين حال تسمية
المذكر بالمؤنث المعنوى كان مظنة ظلجان الخاطر بمعرفة حال العكس فقال زائدا على الكافية
ولو سميت مرأة مقابل بقوله والمسمى به والخطاب غير مناسب له ومحتاج الى تقدير
ولو قال هنا والمسماة او فيما سبق ولو سمى به لكان احسن بمذكر اى بلفظ مذكر مثل
جعفر وحسن وزيد منع ذلك المذكر من الصرف حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة او منعا
مطلقا ومنع ما عدا الثلاثى الساكن الاوسط اتفاقى ومنعه مذهب المحققين كسيبويه وخليل
ووجهه رفع اللبس فقوى اعتبار التانيث بهذه الضميمة فوجب المنع بخلاف نحو هند فهى باقية
على الضعف اذ لا مقوى لفظا ولا معنويا والعجمة وهى كون الكلمة غير عربية فى الاصل
وشرطه فى منع الصرف العلمية اى كون محلها علما فى اول استعمالها اى استعمال محلها
او علم الاستخدام سواء كان علما فى العجم ايضا كابراهيم او اسم جنس كقالون فانه فى العجم بمعنى الجيد
ثم نقل علما لاحد رواة نافع رحمه الله فظهر الخلل فى عبارة الكافية وما وجه به من التعميم الحقيقى
والحكمى يجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعموم المجاز والاقرب ان يقال ان العلة فى هذا
الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها بعدم تصرف العرب بادخال لام التعريف والاضافة
والتعريب والتغيير فتكون كالكلمة العربية فتضعف العجمة فلا تؤثر وهذه العلة بعينها موجودة
فى نحو قالون فيلحق بنحو ابراهيم دلالة هذا ويكون الشرط فيهما ظهور العلة للكل وفى وجوده ههنا
خفاء لا يخفى والزيادة اى زيادة حروف محلها على ثلثة احرف او تحرك الاوسط
نحو سقر وشتر فنوح منصرف اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب جعل العجمة كالتانيث المعنوى بدليل
اعتبارها فى ماه وجور فيجوز فى نحو نوح الوجهان كهند هذا للزمخشرى وقد زيفوه بان التانيث
امر حقيقى وله علامة تظهر فى بعض التصرفات والعجمة امر اضافى لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من
اعتبار التانيث فى نحو هند اعتبار العجمة فى نحو نوح واعتبارها فى نحو ماه للتقوية لا لاستقلال
السببية وانه لم يسمع قط منع الصرف فى نحو نوح بخلاف هند والثانى عدم اعتبار تحرك
الاوسط فى العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره فى التانيث لقيامه مقام الرابع القائم
مقام التاء فيقوى بوجود النائب فى الجملة وهذا لا يعقل فى العجمة اذ لا علامة له حتى يسد
مسدها شئ فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على التطول والامتداد

والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثر دورانها فى كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة
معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤذيا للثقلة فى لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو
حجر بخلاف الرباعى وهذا مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضى والثالث
اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة
وقلعة وانما يظهر الثمرة فى نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ووزن الفعل وهو
هيئة توجد فى الفعل قدمه على التركيب لبساطته ومناسبته بالعجمة من حيث انه دخيل فى
الاسم لا اصيل ولا الجمع وزن الفعل بالعدل بالاستقراء بين هذا الحكم ههنا للايجاز
وليقبل الذهن ما سيجئ من قوله ولو نكر ما فيه [illegible] من غير تردد واختلاج شبهة ولانه
من احكام وزن الفعل وعدم جمع العدل به وان كان من احكام العدل يعرف من هذا
ولم يعكس لان الحوالة الى المعلوم اولى وشرطه فى منع الصرف ان يختص ذلك
الوزن به اى بالفعل فى الوضع الاول فلا يوجد فى الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم
نحو ضرب مجهولا او مشدد العين نحو بقم او يكون فى اوله اى فى اول موزونه
زيادة اى وصف هو زيادة كزيادة الفعل او فى محل اوله زائد كزائد الفعل او فى
اول وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجازا بالحلول والمراد بزيادة الفعل ما له
نوع اختصاص باول الفعل يعنى حروف اتين غير حال من الزيادة قابل للتاء فى اخره
وانما اسند عدم القبول للزيادة لكونها سببا له فى البعض الا ترى ان زيادة الهمزة
للتفضيل والصفة سبب لاستيناف صيغة للمؤنث بخلاف نحو قائم وحسن ووجه
اشتراطه تاكد المشابهة والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق بقابل او بغير اى يمتنع من
قبول التاء باعتبار السبب الاخر فى منع الصرف فلو قبل باعتبار غير السبب لم يضر
كاسود اسما للحية السوداء فان السبب الاخر فيه هو الوصف الاصلى وباعتباره لا يقال
للمؤنث اسودة بل سوداء وباعتبار الاسمية العارضة يقال للانثى من الحية اسودة والاسمية
ليست من السببية فى شئ بخلاف يعمل وارمل فانهما يقبلان التاء باعتبار الوصفية
يقال ناقة يعملة وامراة ارملة والوصفية فيهما وان لم تكن مؤثرة لم تخرج من السببية
وهذه زيادة على الكافية لا بد منها كما رايت والتركيب قيل هو جعل كلمتين او اكثر
كلمة واحدة فيلزم استدراك العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر [illegible]

في تأثيره في منع الصرف من اشتمال السببين في الاصل لانه نحو انجم وبصري علمين
منصرفان ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع العجمة اعلاما محكيات فلا يظهر منع الصرف
وقد اصاب في زيادة هذه على الكافية والعلمية في حال لتحقق الافراد لان منع
الصرف حال الكلية وهذا التعليل اولى من قولهم ليأمن من الزوال فيحصل له قوة
واما قول بعضهم او لتحقق السبب الثاني ففاسد للاشتراك وعدم التعين وعدم الاضافة
في الاصل لان المضافين لا يكونان اثرين لغير مختار فان النار لا يؤثر الا حرارة والماء الا برودة
والمؤثر في منع نحو شهر رمضان وابي هريرة ليس التركيب لتحقق السببين وعدم الاسناد
نحو تأبط شرا او زيد قائم علمين لان الجملة محكية على حالها فلا يظهر فيهما منع الصرف قيل لابد
من ان يقول وعدم كون الثاني صوتا نحو سيبويه فانه مبني ولا متضمنا لحرف العطف
نحو خمسة عشر علما فان الاصح بقاء البناء دون منع الصرف ولا معربا قبل العلمية نحو ضارب زيدا
وحيوان ناطق علمين واجيب عن الاولين اما بانهما مبنيان وباب غير المنصرف من
المعربات وفيه نظر لانهما محكيان على البناء والاصح ان الجملة وان عدت من مبني الاصل
اذا صارت علما كونها معربة محكية فما ظنك بالعارض اعني خمسة عشر وقد عد المص فيما سبق
المحكي مطلقا من المعرب واما بانه اكتفى بما ذكره فيما بعد وفيه ايضا نظر لان المذكور حال
ما قبل العلمية ولو قال المص والتركيب وشرطه العلمية وعدم النسبة لكان اخصر واشمل
والمنع واراد بهما بالاسناد بعد كونهما خلاف اصطلاحهم يقتضي استدراك القيدين
والالف والنون المزيدتين في الآخر وهو لو جد الضمير باعتبار كونهما سببا واحدا لو كانا
في صفة وقد تغير حاله فشرطه في منع الصرف عدم فعلانة في مؤنثه ليتحقق مشابهته
لالفي التأنيث وقيل وجود فعلى والاول اولى لان المشابهة بعدم قبول التاء لا بوجود
فعلى بعينها واشتراطها لاشتراط امته واللازم هنا اعم والا اي وان لم يكن في صفة
فشرطه العلمية ليمتنع بها عن التاء ولو احتملت النون الاصالة جاز المنع
ولا يجب كحسان ان كان من الحسن فمنصرف لانه فعال وان كان من الحس فممتنع لانه فعلان
وهذه فائدة زائدة على الكافية والف الالحاق المقصورة ينبغي ان يراد بالالحاق
المعنى اللغوي ليتناول الف قبعثرى فانه غير منصرف حال العلمية مع ان الفه
ليس للالحاق الاصطلاحي اذ لا سداسي في الاصول حتى يلحق به وشرطه في منع

١٨

في منع الصرف العلمية ليمتنع عن التاء فيتحقق مشابهته لالف التأنيث المقصورة
نحو ارطى فان الفه ليست للتأنيث لمجيء ارطاة واحترز بالمقصورة عن الممدودة فانها
لا تلحق بالف التأنيث الممدودة وهو مع العلمية لان همزة الف التأنيث الممدودة
الف في الاصل بخلاف الملحق فلا يتأكد المشابهة بخلاف المقصورة وهذه زيادة
على الكافية لابد منها ولو نكرتها اي غير منصرف فيه علمية مؤثرة في منع الصرف
احتراز عن الجمع والفي التأنيث فان العلمية غير مؤثرة فيها لاستقلالها بالتأثير
ففي الاحوال الثلث ممتنعة صرف لما تبين انها شرط فيما عدا العدل ووزن الفعل
وهما لا يجتمعان فبالتنكير يبقى بلا سبب او على سبب واحد الا نحو احمر يريد ما كان
الوصفية الاصلية فيه ظاهرة قبل العلمية كسكران واحمر فان سيبويه يعتبر الوصفية
الاصلية بعد زوال المانع عن الاعتبار اعني العلمية لما مر وتعني الاعتبار جعلها كالثابت
لانها تعود والاخفش لا يعتبرها لانها زالت بالعلمية ولم تعد بالتنكير والاصل في
الزائل ان لا يعتبر وجه سيبويه اعتبارهم الوصفية الزائلة في اسود وارقم وادهم
بالاتفاق ورد بالفرق بان الوصفية لم تزل بالكلية فيها لاعتبار معنى ماتها بل زال
الابهام فقط وفيما نحن فيه زالت بالكلية فالقياس فاسد واما نحو اجمع وافعل
التفضيل بغير من اذا سمي بها ثم نكرا فينصرف بالاتفاق لعدم ظهور الوصفية الاصلية
فيهما ومع من غير منصرف بالاتفاق لغاية ظهور الوصفية وينصرف باب احاد يعني
ما فيه العدل التحقيقي فيتناول جمع واخر ونحوهما علما لمذكر اذ لو جعل علما لمؤنث لم ينصرف
بالاتفاق ومما ذكره المص مذهب اكثر النحاة لان العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول
بزواله وذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية ولو نكر باب
احاد منع على مقتضى السماع مطلقا او على مقتضى قياس سيبويه ايضا لاعتبار الوصفية
الاصلية بعد زوال المانع والعدل تابع لها في الاعتبار وقياس مذهب الاخفش الصرف
كما في احمر واما العدل التقديري فقد علم حاله من قوله ولو نكر ما فيه الخ بخلاف التحقيقي
وتنكيره اي تنكير ما فيه علمية مشخصة يحصل بان يراد به واحد مما سمي به العلم الا ان
للاسم والمشكل في سمي للمسمى اعني ما في ما بان وقع الاشتراك لفظي بتعدد الوضع كقولك
رب عمر لقيته او الصفة المشهورة عطف على واحد كقولك لكل فرعون موسى اي لكل
مبطل محق وتنكير علم الجنس كاسامة بها اي بالصفة المشهورة فقط اذ لا يتصور فيه



وقوع الاشتراك وفيه تامل وبعضهم منع وقوعها في الجمع المعرف باللام والاضافة

الكوفيين وبعض البصريين ولا يجوزه الاكثرون لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها

ولا تخرجها عنها والانصراف هو الاصل والتصغير يخل بوزن مختص به نائب

الفاعل فالضمير في مختص والضمير البارز للوزن اي يخل بوزن وقع الاختصاص به فينصرف

نحو ضُرَيْب تصغير ضرب علما على صيغة المجهول ولا يخل نحو احيمد وشُبَيكر لان اعتبار الوزنية

في هذا القسم بالزيادة الموجودة في الحالين وفي الاول بالاختصاص المنهدم بالتصغير

والعدل والجمع اذ التصغير وضع مستانف مخالف للكلمة لا العدل ولا الجمع منه بخلاف ما

اذا جعل الجمع علما حيث يعتبر جمع الاصل لبقاء الصورة على حالها والنسبة يخل ايضا

بمنع الصرف مطلقا اي لجميع العلل الا بعلم اي باسم كانت النسبة في معرفة

نحو كراسي جمع كرسي فان النسبة فيه لا يخل وحكمه اي حكم غير المنصرف ان لا ينون

بتنوين التمكن ولا يكسر لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم

في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني التنوين والكسر

الا للتناسب كقوله تعالى سلاسلا واغلالا على قراءة نافع والكسائي او الزحاف

وهو تغيير في اجزاء البحور لا يخل بالوزن لكنه يخرجه عن السلامة جوازا قيد للقسمين اي يجوز انهما

جوازا والضرورة الشعرية بان يخل بالوزن لو منع كقوله احمد ذكر نعمان لنا قبل دخول

الكسر فيهما مع الاستغناء عنه في رفع الضرورة يدل على ان منع الكسر تبعية التنوين لا بالاصالة

وجوبا اي نوجبهما وجوبا وكذا يكسر غير المنصرف في حال الجر ملابسا باللام المعرفة

او الاضافة اي كونه مضافا لانهما من الخواص بعض الاسم فيضعف مشابهة الفعل

فيرجع الى الاصل ولما فرغ من بيان ذوات انواع الاعراب وما يتعلق بها اراد ان يبين

محالها وبذلك يعرف انها لما ذا علامة فقال المرفوعات اي الاسماء المرفوعات

علما انه جمع مرفوع لان المذكر الذي لا يعقل في حكم المؤنث كالجماد الصافنات والايام الخاليات

او مرفوعة بناء وبل الكلمات ولم تعذر جاء جمعها المضارع ولم يذكر واللام للاستغراق

ولانه يخرج به الاسم لكن يرد انه في قسم المعرب فالمناسب تعذير المعربات فيلزم كون القسم

اعم من المقسم وتخصيص الاسماء فقط او مع محدود وكلها بعيد وايضا تخصيص انواع

الاعراب بالمعرب يستدعي ان لا يكون المبنى مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا ولا فاعلا ولا نحوه

ولا نحوه وهذا خلاف الاجماع فالوجه ان يجعل للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض

معنى بتعلق العامل لكونه دليلا عليه فانه لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وان منع حال في اخره

فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لنقيضه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام

وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل

على الخاص فظهر ان المناسب تقديم المبنيات على المرفوعات وبيان المحلي ايضا ثم المرفوعات

اما موقوفة لعدم العامل او خبر محذوف او مبتدأ خبره محذوف او جمع قوله الفاعل

مفعول ما لم يسم فاعله نحو مثل هذا اصلح حامض فيكون ما اي مرفوع خبر محذوف والجملة

معترضة ما اسند اليه المعروف الاصطلاحي فيخص الفعل وان عمم ما في حكمه مع كونه خلاف

المتبادر المخل للحد يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه وايضا ان اريد بالاشتقاق

الاصطلاحي كما في حد الكلام فلا جمع وكونه عمم المعروف وان اريد معنى النسبة مع عدم تبادره

فلا منع وكونه ما جاوزه غير المرفوع لا يجدي لان الغرض من الحد معرفة المحدود لا جزاء اعراب

مخصوص لا مجرد معرفة الاصطلاح فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة

وصفية ولا حاجة الى ذكر التقديم لان المسند في نحو زيد ضرب الجملة لا الفعل وما قيل من

ان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة فيغني المعنى على ما شهره في حقيقة لا في اللفظ

الذي الكلام فيه الا ترى ان رجلا في قولك رايت رجلا ضربك اسند اليه الضرب في المعنى مع

كونه منصوبا ونظيره اما المبتدأ المقدم خبره فالمسند اما جامد او مركب لا فعل وشبهه فاعتبار

وجوب التقديم في النوع لاخراجه ضايع والمتبادر من الاسناد والنسبة ما بالاصالة فيخرج

التوابع وانها يعم الاخباري والانشائي والايجابي والسلبي وحقه اي اصل

الفاعل والاولى له ان يليه اي ياتي بعد الفعل بلا فصل لكونه عاملا فيه مع شدة احتياجه

اليه حتى جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان اللام في نحو ضربت وضربنا ونحو ضربك وضربنا

وهذا لا ينافي وجوب الولي او امتناعه بعارض والاصل في هذا الظاهر والحق يستعمل

في الواجب غالبا فالعدول عدول فصح الاضمار اي بيان ضمير الفاعل الفاء للتعقيب

والتفريع قبله قبل ذكر الفاعل نحو ضرب غلامه زيد لانه وان كان مؤخرا لفظا فمقدم

رتبة فكان كعكسه كقوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه والممتنع ما اجتمعا ولا يتقدم

الفاعل على الفعل قيل لئلا يلتبس بالمبتدأ وهذا لا يفيد الوجوب بجواز قام زيد

ولعدم تثنيه في المثنى والمجموع وعدم تعددهما دليل على ان المؤخر المقدم ليس بفاعل
ولا يتعدد لفظا بلا خلاف وكذا لئلا يلزم قيام حدث واحد بمحلين وفيه نظر لان مدلول
الفعل الجنس لا المرة ولذا لا يثنى ولا يجمع كيف ولو تم لامتنع قام الزيدان والزيدون
ولا يحذف في الصحيح لعدم افادة الفعل بدونه والحذف عندهم عدم التلفظ حقيقة وحكما
فلا يشمل الاستتار وينبغي ان يزيد بلا نائب ونحوه كما مر والمنفيات اما موضوعة معطوفة
على المثبتة لكونها احكاما مثلها او على الفعلية اذ الاولى تقتضي ان يجر على ما فيها والوحدة
اللفظية او التداخل تمتنع والموجب مفعول او الوجود لكن هذا لا يفيد اللزوم المطلوب
بل يفيد عدمه اذ الفرع لا يزيد على الاصل فلا يجوز او منصوبة على الظرفية وفيه ما في الثانية
لكن يمكن دفع الاضطراب ههنا اما بعموم المجاز او جواز الجمع كما هو مذهب المصنف رحمه الله تعالى عليه
او الاشتراك كما هو الحق معنى بين خاصين وعدم القرينة لفظية كالاعراب والتابع في نحو ضرب
موسى عيسى او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى وانفصاله اي كون الفاعل ضميرا متصلا بارزا
او مستكنا احتراز عن المنفصل مظهرا او مضمرا ووقوع مفعوله اي الفعل والفاعل بعد الا او
بعد معناها وهو انما واذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط نحو انما ضرب زيد فمعنى الا قبل
الفاعل ومع شيء آخر فقبله نحو انما ضرب زيد عمرا او يوم الجمعة يوجب كل واحد من هذه
الاربعة تقدمه اي الفاعل على المفعول لرفع اللبس وامتناع فصل الجزء وانقلاب المعنى
هكذا ولابد في الثاني من شرط تأخر المفعول عن الفعل وفي الثالث من توسط الا بينهما اذ تقدم
المفعول مع الا جائز عند البعض نحو ما ضرب الا زيدا عمرو ولعدم انقلاب المعنى ولزوم قصر الصفة
قبل تمامها واتصال المفعول اي كونه ضميرا متصلا بدونه اي اتصال الفاعل احتراز عن نحو
ضربتك وضميره اي اتصال ضمير المفعول به اي بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه ووقوعه
اي الفاعل بالرفع بعد الا او بعد معناها يوجب تأخيره اي الفاعل عن المفعول لتأتي الفصل
بالمظهر لا الاتصال وامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وانقلاب المعنى ولابد في الثالث ههنا ايضا مما مر
وجاز حذف عامله اي الفاعل او حذف مجموعهما الفاعل وعامله لو وجدت قرينة قيدهما
نحو زيد لمن قال من قام ونعم لمن قال اقام زيد ووجب حذف عامل الفاعل لو فسر ذلك العامل
كان زيد جاء فزيد فاعل لجاء محذوفا لا مبتدأ لان حرف الشرط لا تدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا
والمراد بالتفسير ههنا ازالة الابهام الحاصل من الحذف ولو ذكر المفسر للغا المفسر كالمثال المذكور

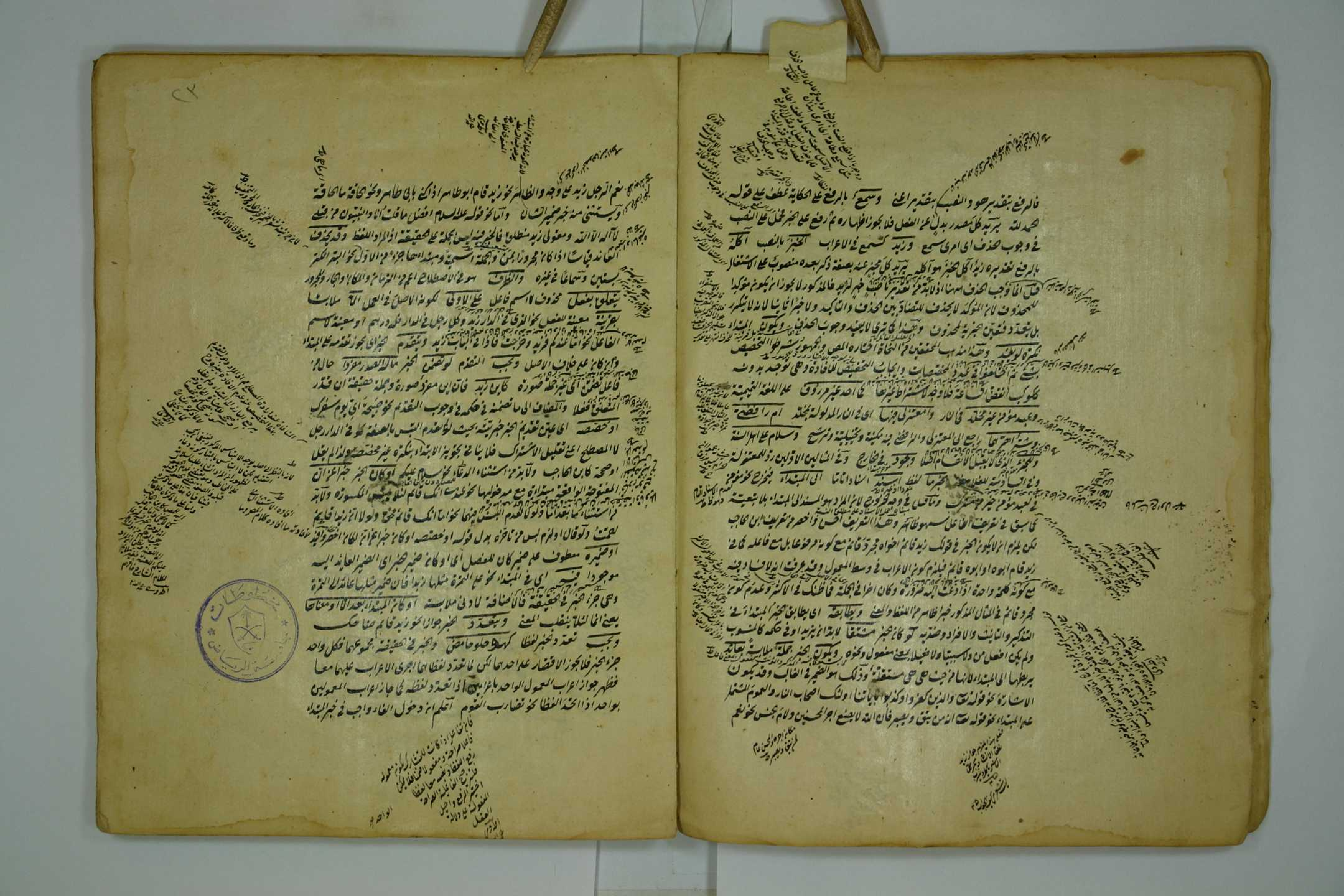
المذكور بخلاف ازالة الابهام بدون الحذف فانه يجوز جمعهما نحو قوله تعالى فوسوس لهما الشيطان
قال يا ادم ونحو جاء رجل اي زيد وآخر بحث التنازع عن مفعول ما لم يسم فاعله مخالفا
لابن الحاجب كراهة الفصل بين الشيء ونائبه بما لا يخصه والتعبير بنائب الفاعل اخصر واظهر
لعدم تناوله نحو درهما في اعطي زيد درهما اصلا بخلافه بحسب المعنى الاضافي اللغوي مفعول
في الاصل نسب اليه نسبة وصفية اولية مجهول اصطلاحي او شبهه كاسم المفعول
ولا يقع نائب الفاعل المفعول الثاني من باب علمت يعني ما كان الثاني منه غير الاول ذاتا
والثاني والثالث لو وجد الالتباس من باب اعلمت يعني ما يتعدى الى ثلث مفاعيل هذا
عند المتأخرين والمتقدمون منعوا مطلقا لامتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه معا اسنادا
تاما بخلاف نحو اعجبني ضرب زيد وهذا بعد كونه فاسدا غير متوجه اذ لا اسناد تاما بين المفعولين
حال المفعولية فالحق ما قاله المتأخرون من ان المانع هو الالتباس كما اذا انتفى القرينة نحو علم
ابوك زيدا او اعلم عمرو زيدا كريما بخلاف نحو علم منطلق عمرا او اعلم الكتاب زيدا مستعارا والتنكير
يرشد انه الخبر في الاصل والفعل ان المستعار هو الكتاب وفي العبارة ركاكة والالتباس
ولو قال ولا ينوب لو التباس الثاني والثالث من النواسخ لكان اخصر واظهر واسلم ولا يقع
الزمان والمكان والمصدر نائبا الا بزائد لئلا يكون ذكره عبثا اذ لابد لكل حدث
مدلول مشتق من مطلقهما فلا يقال ذهب زمان او حين او مكان او موضع او ذهاب
بل يقال ذهب يوم الجمعة او فرسخ او ذهاب شديد وقعد منسوب الى مصدره المعهود
جواب عما قدر ان سيبويه جوز الاسناد الى المصدر المدلول للفعل في نحو قعد وقيم وهو
مجرد عن الزائد وتقريره ان ما اجازه المصدر المعهود مثلا ان يقال لمتوقع القعود او القيام
اذ لا فائدة في الاسناد الى المؤكد وهو ملفوظ فكيف اذا نوى ولم يلفظ كذا ذكره ابن خروف
ولا يقع المفعول له والمفعول معه اما الاول فلئلا يلزم زوال معنى العلية
وهذا يحتاج الى الجواب في الظرف واما الذي مع اللام فيقع ولا يقال له مفعول له عند الاكثرين
بل مفعول به غير صريح كذا ذكره الرضي واما الثاني فلان في واوه شائبة العطف على شيء
فيلزم شبهة وجود المعطوف مع حذف المعطوف عليه نسيا ولو حذفت لم يعرف انه مفعول
معه وما قيل ان الواو دليل الانفصال والفاعل كالجزء منه فكما لا يكون مع الواو لا يكون نائبه
معها منقوض بالجار والمجرور والمفعول الاول من باب اعطيت يعني ما يكون الثاني

مقتضى الاول ذاتا اولى بان يقع نائب الفاعل من الثاني عند عدم الالتباس لان في
الاول معنى الفاعلية وهو الآخذية مثلا فناسب لنيابة الفاعل وفي الثاني معنى المفعولية
وهو المأخوذية مثلا فلم يناسب نحو اعطي زيد درهما ويجوز اعطي درهم زيدا ويجب
وقوع الاول للنيابة باللبس وفعاله نحو اعطي خالد بشرا اذا كان البشر اسيرا
او اجيرا او ظهيرا ولا يجوز اعطي بشر خالدا ولو وجد المفعول به الصريح مع غيره من المفاعيل
تعين للنيابة لشدة شبهه بالفاعل فان تعقل المتعدي يتوقف عليهما بخلاف
سائر المفاعيل وان اعترض بالمفعول المطلق فليدفع بتذكر ما سبق والا اي وان لم يوجد
المفعول به فجميع المفاعيل الخالية عن موانع النيابة سواء في جواز الاقامة مقام الفاعل
ولو اقتضيا اي العاملان لسبق الضمير او الفعلان والتخصيص للاصالة في العمل وتعلم حال
غيرهما بالمقايسة كحال الاكثر واستثناء المصدرين لعدم صحة قطع التنازع على المذهبين
لامتناع الاضمار فيه سواء اذ تعين الاضمار في الفاعل اللازم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق
فيكون كالمفعول في القطع بالحذف ما بعدهما واحدا او اكثر اسما صريحا او غيره مظهرا
او مضمرا منفصلا ومعنى الاقتضاء والتنازع توجههما بحسب المعنى اليه مع صحة وقوعه في ذلك
الموقع معمولا لكل منهما على البدل فلا يتصور في المتصل الا المجرور واما في المقدم والمتوسط
فقيل لا مجال للتنازع اذ الاول يستحقه قبل الثاني واوضح بان الثاني قبل وجوده لا ينازع
وبعده لا يمكن فيما اخذه الاول ولا يلزم تعين اعمال الاول مطلقا لان المانع تقدم استحقاق
الاول على وجود الثاني لا على استحقاقه والكل فاسد لصدق حد التنازع ودعوى تقدم
استحقاقه على استحقاقه دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاستحقاق على الملفوظ منعا ولو على
المنوي فمنع الوجود ايضا والحق ان التنازع انما هو في النية والقلب كما صرحوا به واللفظ
انما يصدر بعد القطع فالصواب ما قاله الشريف عنه ان اعمال كل واحد منهما ههنا ايضا جائز
لكن المختار عند الفريقين اعمال الاول بخلاف المؤخر ولعل وجه اتفاق اولوية تقدم العامل
ومرجوحية تأخره مع الفصل فلو كان ما بعدهما جواب لو ضميرا منفصلا او ظاهرا بعد الا
فيدلهما نحو ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيد فيحذف ما بعدهما من العامل الاول دون
الثاني ان اتحد جهة اقتضائهما بالاتفاق فالكل يوافق الكسائي ههنا صرح به شراح اللباب
ولب الالباب فلا وجه لقول من قال واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لانه طريق القطع

القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع ههنا اذ لو اضمر بدون الا فسد المعنى ومعه لا يصح اضماره
ههنا في المرفوع واما في المنصوب نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك او زيد فالحذف ظاهر
الا لو اختلف المضمران رفعا ونصبا حالا او تمييزا او مصدرا ان علم حذف المضاف فانه
لا يجوز الحذف حينئذ بل يجب ذكر المعمولين كما ضربت الا اياك وما شتمني الا انت لتغاير صيغة
المرفوع والمنصوب في المضمر فلا يدل احدهما على الآخر بخلاف المظهر نحو ما ضربت وما شتمني الا زيد
ولو قال فلو بعد الا لحذف من الاول الا في المضمر المختلف اعرابا لكان اخصر واشمل بنحو ما قمت ولا
قعدت الا ابيك ولو كان ما بعدهما ظاهرا غيره اي غير ما ذكر من الواقع بعد الا يعني المنفصل
بلا الا اهملا نحو اقائم ام قاعد انت اذ اجعل فاعلا واجتزأ بعضهم على الاضمار وعدم اشتراط رفع
الظاهر في خبر المبتدأ فعلى هذا نحو اقائم ام قاعد انتما او زيد او الزيدان يجري فيه الحذف على مذهب
الكسائي والاضمار على غيره ولم اجد فيه نقلا سوى دخول الاخيرين في اطلاق ظاهرا ولو اريد به
المستقل باللفظ ليشمل المنفصل اذ لا يعرف فرق بينه وبين الظاهر في الامثلة المذكورة لكان له وجه
أعمل العامل الثاني عند البصريين واشار الى ترجيحه بتركه لو لمجاورته وهم يجوزون اعمال
الاول مرجوحا واضمر الفاعل فيه اي في الفعل الاول ان اقتضاه مشتملا على طرزه اي وفق
الظاهر في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فيجوزون الاضمار قبل الذكر قطعا
للتنازع وهو باقي حذف الفاعل بلا نائب اذ لا نظير له في غير ما سبق بخلاف الاضمار
بنحو ما اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربني القوم غير وارد لوجوده
في الاولين بارزا او مستكنا ووجود بدله في البواقي فظهر ضعف مذهب الكسائي اعني حذفه هربا
من الاضمار والمفعول حينئذ اي لو اقتضى العامل الاول مفعولا لو كان ذكره ضروريا بان يكون
خبره قيل يريد مفعول باب علمت فانه ان [illegible] والزمخشري جوزا حذفه في تفسير قوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون الآية وقال ابن الحاجب في شرح المفصل فان ذلك كخبر المبتدأ فاذا جاز
حذف خبر المبتدأ للقرينة جاز حذف ذلك ايضا وقال ابن مالك وابن هشام انما الممتنع هو
الاقتصار بان يكون الآخر نسيا وقيل يريد بالضرورة ما في حذفه لبس وتمثل بنحو استعنت واستعان
علي زيد به ورغبت ورغب في الزيدان عنهما وملت ومال عني زيد اليه وبالاظهار لحاق الحذف
بقرينة المقابلة وهذا جيد لانهم جوزوا التنازع باقتضاء احدهما فاعلية شيء والآخر مفعوليته
وهي تعم ما بالواسطة وما بدونه لكن في تمشيه فيما سيجيء في قوله ولو منع منها فيظهر اشكال والا

اى وان لم يكن ضروريا فيحذف مرارا من الاضمار فى الفضلة ولو اعمل العامل الاول كما هو
مختار الكوفية لكونه اول الطالبين اضمر الفاعل فيه اى الثانى على طرز الظاهر بلا خلاف
والمفعول معطوف على المستكن فى اضمر بلا قيد لوجود الفصل مشتملا على الوجه الاولى
لئلا يتوهم انه مفعوله مغاير للمذكور ولا اضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه فضلة ولو منع منهما
نائب الفاعل اى الاضمار والحذف فيظهر ذلك المفعول قيل نحو باب علمت نحو حسبنى
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فلو اضمر ثانى الثانى مفردا لخالف الاول ولو ثنى لخالف
المرجع والاقتصار ممتنع ورد بجواز المخالفة والاقتصار ولو حذور مثال فيه لبس حالى الاضمار
والحذف وحمل المنع على اللبس كالضرورة فبى سبق لزال الاشكال وترك الجواب عن قول امرئ
القيس لكونه خارجا عن المقصود وهو ضبط المسائل المبتداء لما كان مشتركا بين حقيقتين
مختلفتين بحسب اللفظ كالعين لم يمكن جمعهما فى حد واحد فادخل او ليدل على النوعية
والاستقلال بخلاف الواو واذا اصلها الاشتراك التشخيصى الا انه لا يمكن فالنوعى الا ترى
ان من قال على لفلان وفلان مائة درهم صار مقرا لكل بخمسين بخلاف جاءنى زيد وعمرو
وقد اصاب المص حيث ميز احكام المبتداء من الخبر ولم يخلط كابن الحاجب ما اى اسم
او لفظها اولى من مرفوع اسند اليه نائب وضميره الى ما او منفكا حال منه من العامل اللفظى
المراد ما عمل بالاصالة فيه فيوجد الانفكاك المذكور فى نحو علمت لزيد قائم وبحسبك درهم
قيل وجه العدول من التجريد الى الانفكاك اقتضاء الاول سبق الوجود دون الثانى وفيه خفاء
او وصفه اى لفظ دال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشى اخواك والمستعار نحو اسد الزيدان بعد
حرف النفى والاستفهام لفظ بحرف حشو محض اذ النفى اعم مما يستفاد من حرف وهو ما ولا
وان وانما والاسم نحو غير قائم الزيدان والفعل نحو ليس قائم الزيدان وكذا الاستفهام من حروف
وهو الهمزة وهل والاسم نحو ما صانع البكران ومن خاطب الخالدان وكذا متى واين وكيف
وكم وايان ويرد على المص دون ابن الحاجب انه يذكر غير مصغر ولا موصوف اذ لا يقال
اضويرب الزيدان ولا ضارب عاقل الزيدان ورافعة لظاهر يخرج نحو اقائمان الزيدان
او الزيدون لان الصفة ههنا متعين للخبرية اذ تفرد الصفة عند رفع الظاهر لمشابهة الفعل
الذى يلزم من عدم افراده تعدد الفاعل او التاويل البعيد وعليهما اقائم ابوه زيد والجواب

والجواب ان المراد بالصفة المحضة التى لا يشوبها الموصوفية والمصغر مركب منهما والمتبادر
من البعدية الاتصال لفظا ومعنى والاستفهام والنفى فى المعنى داخلان على المبتداء وتم نحو
اقائم زيد اى فيما طابقت مفردا امران كون الصفة خبرا مقدما ومبتداء ما بعده فاعله
سادا مسد الخبر بخلاف نحو اقائم الزيدان او الزيدون فان الصفة فيهما متعين للابتداء وما بعده
للفاعلية اذ المطابقة لازمة بين المبتداء والخبر ويتقدم اى المبتداء اصلا تقدم اصل واصلا
على حذف النسبة والمراد به الاولوية فيصح الاضمار اى اتيان ضمير راجع الى المبتداء قبله
اى قبل ذكر المبتداء لتقدمه معنى نحو فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار ويجب تقديم
المبتداء لو تضمن عدل عن الاشتمال للاختصار ما ثبت له الصدر كالاستفهام
والشرط والتعجب والقسم كمن ابوك على مذهب سيبويه فان من مبتداء عنده وان كان
نكرة وخبره معرفة وعند غيره ابوك مبتداء ومن خبره ولو قال كمن قام لكان اولى واخص
او كان خبره فعله اى دالا على فعل المبتداء اى حالة فيشمل نحو زيد قام لئلا يلتبس بالفاعل
ونحو انا قمت لئلا يلتبس بالتاكيد ونحو الزيدان قاما والزيدون قاموا لئلا يلتبس بالبدل
او الفاعل على لغة من يجعل لواحق الفعل حروفا او بعد الا معطوف على فعله نحو ما زيد
الا قائم او معناها نحو انما زيد قائم لئلا ينقلب المعنى وهذه زيادة على الكافية
وكانها اكتفى بما ذكر فى الفاعل او مماثله معطوف ايضا على فعله اى فى اصل التعريف
نحو المنطلق زيد او اصل التخصيص نحو افضل منك افضل منى وغلام رجل صالح خير منك
لئلا يلتبس بالخبر الا بقرينة معينة للابتداء والاستثناء مفرغ اى يجب تقديم
المبتداء اذا كان خبره مماثله ملابسا بكل شىء الا ملابسا بقرينة وهذه زيادة لازمة
كبنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان غرض الشاعر الحاق
ابناء الابناء للاباء دون ابناء البنات فبنو ابنائنا متعين للابتداء فتقدم خبره لعدم
الالتباس والكاف عن عبارة المصنف ومقدر فى البيت ويحذف المبتداء جوازا
عند القرينة اكتفى بذكره فى الفاعل ويجب حذف المبتداء فى نحو الحمد لله الحميد بالرفع
بتقدير كل نعت فى الاصل قطع عن منعوته بمخالفة الاعراب لزيادة مدح او ذم او ترحم
لزيادة معنى فيه ويسمى المرفوع على المدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتداء لم يظهر قصد
هذه الثلثة وكذا المنصوب نحو الحمد هذه الثلثة يجب حذف عامله كما اذا نصبت الحميد



فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني وسمع بالرفع على الحكاية عطف على قوله
الحمد لله ثم يريد كل مصدر يدل على الفعل فلا يجوز اظهاره ثم رفع على الخبر محمل على النصب
في وجوب الحذف اي امري سمع وزيد تسمع في الاعراب الخبر بالنصب اكله
بالرفع تقديره زيدا اكل الخبر هو اكله يريد كل مخبر عنه بصفة ذكر بعده منصوب على الاشتغال
قيل انما وجب الحذف ههنا اذ لا بد من تقدير ناصب ثم لزيد فالمذكور لا يجوز ان يكون مؤكدا
للمحذوف لان المؤكد لا يحذف للتضاد بين الحذف والتاكيد ولا خبرا ثانيا لانه لا يتكرر
بل بعد دفعتين الخبرية للمحذوف وهذا كما ترى لا يفيد وجوب الحذف ويكون المبتداء
نكرة لو يفيد وهذا مذهب المحققين من النحاة اختاره المص والجمهور شرطوا التخصيص
بشيء ثم اختلفوا في عدد المخصصات وايجاب التخصيص للافادة وحتى لو وجد بدونه
كوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراطه غيرها كما احد خير من رجل على اللغة التميمية
وعبد مؤمن خير مخلد في النار والمعتزلي جزما اي في النار المدلول له بمخلد ام رافضي
ويوشك اخرجها رجع الى المعتزلي والرافضي بمكية ومخيلية وترشيح وسلام على اهل السنة
والحق الذي لا يحتمل الانقسام اصلا وجود في الخارج وفي المثالين الاولين رد للمعتزلة
وفي الثالث ... الخبر ما لفظ اسند اسنادا تاما الى المبتداء فيخرج نحو مؤمن
في لعبد مؤمن خير من مشرك وما قيل في وجه خروجه لان المراد هو المسند الى المبتداء بلا تبعية
كما سبق في تعريف الفاعل سهو ظاهر وهذا التعريف اخصر واحصر من تعريف ابن الحاجب
لكن يلزم ان لا يكون الخبر في قولك زيد قائم ابوه مجرد قائم مع كونه مرفوعا بل مع فاعله كما في
زيد قام ابوه او ابوه قائم فيلزم كون الاعراب في وسط المعمول وقد عرفت انه لا فائدة فيه
مع كونه كلمة واحدة اذ ... اليه ضرورة وكان اخراج الجملة فما ظنك في الاكثر وعدم كونه
مجرد قائم في المثال المذكور خبرا ظاهر من اللفظ والمعنى ويطابقه اي يطابق الخبر المبتداء في
التذكير والتانيث والافراد وضديه لو كان الخبر مشتقا لا يحتاج بزيد او في حكمه كالمنسوب
ولم يكن افعل من ولا مستويا لا فعيلا بمعنى مفعول ونحوه ويكون الخبر جملة ملابسة بعائد
يربطها الى المبتداء لانها من حيث هي هي مستقلة وذلك هو الضمير في الغالب وقد يكون
الاشارة نحو قوله تع والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل
على المبتداء نحو قوله تع انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام جنس نحو نعم

الرجل زيد على وجه والظاهر نحو زيد قام ابو طاهر اذا كنى بابي طاهر ونحو الحاقة ما الحاقة
ويستثنى منه خبر ضمير الشان واما نحو قوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي
لا اله الا الله ومقولي زيد منطلق فالخبر فيه ليس بجملة على الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد يحذف
العائد فيما اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداها جزء من الاول نحو البر الكر
بستين وسماعا في غيره والظرف هو في الاصطلاح اعم من الزمان والمكان والجار والمجرور
يتعلق بفعل محذوف لا اسم فاعل على الاولى لكون الاصل في العمل الفعل سيما بشا
بجزئية معينة للفعل نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم او معينة كاسم
الفاعل نحو اما عندكم فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد ويتقدم الخبر اي يجوز تقدمه على المبتداء
وان كان على خلاف الاصل ويجب التقدم لو تضمن الخبر ما له الصدر مفردا حال من
فاعل تضمن اي غير جملة صورة كاين زيد فان اين مفرد صورة وجملة حقيقة ان قدر
المتعلق فعلا والمضاف الى ما تضمنه في حكمه في وجوب التقدم نحو صبيحة اي يوم سفرك
او خصصه اي عين تقديم الخبر خبرية بحيث لو لم يقدم التبس بالصفة كما في الدار رجل
لا المصطلح اعني تقليل الاشتراك فلا يتاتى تجويز الابتداء بنكرة غير مخصصة ولذا لم يقل
او صححه كابن الحاجب ولا بد من استثناء الدعاء نحو سلام عليكم او كان الخبر خبرا عن ان
المفتوحة الواقعة مبتداء مع مدخولها نحو عندي انك قائم لئلا يلتبس بالمكسورة ولا بد
من استثناء ما بعد اما ولولا لعدم اللبس فيهما نحو اما انك قائم فصحيح ولولا انك قائم
لقمت ولو قال او لزم لبس من تاخره بدل قوله او خصصه او كان خبرا عن ان لكان اخصر وافيد
او ضميره معطوف على ضمير كان للمفصل اي او كان ضمير خبر اي الضمير العائد اليه
موجودا فيه اي في المبتداء نحو على التمرة مثلها زبدا فان ضمير مثلها عائد الى التمرة
وهي جزء الخبر في الحقيقة فالاضافة لادنى ملابسة او كان المبتداء بعد الا او معناها
يعني انما لئلا ينقلب المعنى ويتعدد الخبر جوازا نحو زيد قائم ضاحك
ويجب تعدد الخبر لفظا كهذا حلو حامض والخبر في الحقيقة مجموعهما فكل واحد
جزء الخبر فلا يجوز الاقتصار على احدهما لكن لما تعدد لفظا اجري الاعراب عليهما معا
فظهر جواز اعراب المعمول الواحد باعرابين اذا تعدد لفظه كما جاز اعراب المعمولين
بواحد اذا اتحد لفظا نحو تضارب القوم اعلم ان دخول الفاء واجب في خبر المبتداء

مع اما ولا يحذف الا لضرورة وجائز فيما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وممتنع فيما عداهما
وصح دخول الفاء في خبر كل مضاف صفة كل اي نكرة موصوف او غير
موصوف نحو كل نعمة فمن الله والموصول معطوف على كل بفعل
او ظرف نحو الذي يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وكذا
الموصوف بالموصول المذكور والمضاف اليه نحو قوله تعالى قل ان الموت
الذي الآية ونحو غلام الذي يأتيني فله درهم والنكرة الموصوفة بهما
اي باحدهما وكذا المضاف اليها نحو غلام رجل يأتيني فله درهم ويمنعه
اي يمنع جواز دخول الفاء في الخبر ليت ولعل قيل لان الدخول لمشابهة
الشرط والجزاء ما اللذين تم قبل الانجاز في الدلالة على السببية وهما
يخرجان الكلام الى الانشاء وفيه نظر وفي اخواتهما الاربع اختلاف
والصحيح الجواز ويمنع سائر النواسخ مثل كان وظننت بالاتفاق فلو قال
ويمنعه النواسخ الا النونات من الحروف لكان احسن وابعد من الشبهة
ويحذف الخبر جوازا لقرينة ووجب حذفه لو التزم في محله اي الخبر
غيره فيستغنى منه كخبر لولا الامتناعية فان جزاءه التزم محل خبره
عاما حال من الخبر ليدل لولا عليه واما الخاص فيجب ذكره ان لم يكن قرينة
نحو قوله عليه السلام لولا قومك حديثوا عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت
لها بابين وان كانت فالامران نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين
اي اغويتمونا وما عطف على خبر لولا بريد كل مصدر لفظا او معنى
المضاف اي نسب الى فاعل او نحو الخلو مفعول وبعده اي بعد
ما اضيف حال من احدهما او منهما نحو ضربي زيدا او زيد قائما او قائمين وان
تضرب زيدا قائما والتقدير حاصل اذا كان اي وجد قائما والعامل مقام الخبر
الحال وافعل عطف على الصائغ خبر لولا مضافا حال افعل اي هذا
المضاف المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب اكوان الامير
حاصل اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة وما عطف ايضا
على خبر لولا عطف عامه نائب الفاعل بواو بمعنى مع نحو كل رجل

رجل وضيعته اي مع حرفة مقرونان وجر القسم به حال كونه ذلك
المقسم به صريحا فيه اي في القسم نحو لعمرك كذا السد الجواب مسد الخبر
بخلاف نحو علي عهد الله لافعلن كذا لعدم صراحته في القسم فلا يجب حذف
خبره خبر باب ان ما اسند ناما اي اسمه فخرج نحو كحسناء في ان
رجلا حسنا قائم وهو كالخبر اي خبر المبتدأ في كونه معرفا وجملة ومفردا
ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبر الباب
ان بوجود الشرائط وانتفاء الموانع فلا يرد جواز ان زيد وامتناع ان
ابن زيد ويتقدم خبر باب ان على اسمه لو كان ظرفا جوازا اذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ووجوبا ان كان نكرة نحو قوله
عليه السلام ان من البيان لسحرا ولا يجوز في غير الظرف بخلاف خبر المبتدأ
فانه يجوز تقديمه ظرفا او غيره وهذا كالاستثناء خبر لا التي لنفي الجنس
اي لنفي الحكم عن الجنس ما اسند ناما الى اسمها ولا يتقدم خبرها على اسمها
ولو كان ظرفا لضعف عمله وكثر حذفه اي الخبر ويجب حذف خبرها
في لغة بني تميم اي دل عليه قرينة نحو لا رجل لمن قال هل في الدار رجل
والا يجب ذكره كذا نقل الرضي عن الاندلسي وقيل ان بني تميم لا يثبتونه
لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا مال انتفى المال والاهل
فلا حاجة الى تقدير خبر اصلا اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي
والدخول على المبتدأ والخبر ما اسند اليه نائب العامل يليهما حال من المجرور
في تمام التعريف ومشعر ببطلان العمل عند تقدم الخبر وبلفظ لا لم يدخل المعرفة
عاملة ولم يدخل الباء في خبرها وليست لفظة لا لنفي الحال بل لمطلق
النفي بخلاف ما وليس في هذه الثلاثة فقل العمل فيها اي
في لا لقلة المشابهة وكثر في ما لكثرة المشابهة المنصوبات
تذكر ما ذكر في المرفوعات المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف بخلاف المفاعيل
الباقية ما نصب عدل عن حد ابن الحاجب لاحتياجه الى تكلفات

مع عدم تمام منعه اما الاول فان يراد بالفعل فى فعله القيام وبالفاعل
ما يعم نائبه ليطرد نحو ضرب ضربا وبالفعل المضاف اليه ما يعم المشتق
والمشتق منه وبالمذكور ما يعم الحكمى وبمعناه اشتمال الكل الجزء مع عدم
تمشيه فى النوع والعدد ومعمول المصدر ولا قرينة لشىء منها واما الثانى
فلصدقه على نحو ضربت وضربى شديد للتأكيد اى لمجرد كونه تاكيدا
وتقوية لمعنى عامله يعنى جعل النصب علامة له فخرج نحو ضربت زيدا زيدا
فان نصب الثانى لكونه تاكيدا لمنصوب لا لمجرد التاكيد والا كان كل مؤكد
منصوبا وهذا حد جامع ومانع لكن لا يفيد للمبتدى لاستلزام الدور
بل يفيد لمن عرف المنصوب بسابقه او غيرها واحتاج الى معرفة الاصطلاح
ولا يتعدد هذا القسم اعنى ما نصب للتاكيد على عامله لان حق المؤكد التاخير
ولا يثنى ولا يجمع لكونه تاكيدا للماهية من حيث هى هى ولا كثرة فيها وهذه
الثلثة يجوز فى الاخرين فلذا اختص النفى بالاول او النوع او العدد
بخلاف النصب فى نحو رات ضربا حسنا وزجالا ثلثة وهو اى المفعول
المطلق وهذا ليس من تمام الحد لعدم الاحتياج بل حكم من احكامه ملابس
بمعنى العامل دائما بخلاف الملابسة بلفظه فانه قد لا يكون نحو قعدت جلوسا
ومعنى الملابسة اشتراكهما فى معنى مدلول لهما اما مطابقة فيهما نحو ضربى ضربا
او تضمنا كذلك نحو ضربت ضربة او مختلفا نحو ضرب ضربا ولو كان تلك
الملابسة حكما حكميا او محكوما لا وضعيا ليتناول نحو ضربته سوطا او ثلثة
ضربات واما نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا
فالملابسة فيه وضعى لا حكمى فتأمل وقد يحذف اى يجوز حذف عامل
المفعول المطلق نحو خير مقدم ووجب حذف المذكور كفضلا
اى كحذف عامل فضلا من فضل من الشىء كذا اذا بقيت منه بقية
وايضا من آض اى عاد وحمدا له ولبيك من لب بالمكان بمعنى البث
اى اقام والتثنية للتكرار اى اجيب لامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى
كالمقيم فى موضع اعلم ان ابن الحاجب قسم وجوب الحذف الى السماعى

الى السماعى والقياسى وعد حمدا بدون اللام من الاول ولبيك من الثانى
وحصره الرضى فى القياسى وزاد فيه موضعا ما وقع مبينا للفاعل او المفعول
بالاضافة او اللام من غير ارادة النوع نحو كتاب الله وصبغة الله ووعد الله
وسنة الله وفضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وبؤسالك
وسحقالك وعقرالك وجدعالك بخلاف نحو سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وشكرت شكرا وفى نهج البلاغة نحمده حمدا ونحو مكروا
مكرهم وسعى لها سعيها وفعلت فعلتك ونقض ما وقع مثنى ولو
زيد للتكرير لا لاستقصاء نحو قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين واما نحو لبيك
وسعديك فداخل فى الزيادة وارى هذا هو الحق وكلام المصنف رحمه الله
مال الى هذا حيث عد حمدا لله وقرنه بلبيك ولم يصرح السماعى غير انه
لم يذكر اللام فى الاولين وفصل هذا القسم عن البواقى بان لم يذكر القاعدة
فيه بل اقتصر على الامثلة الجزئية فاوهم انه اراد به السماعى ويمكن ان
يجعل له متعلقا بالثلاثة ثم التنازع مشعر البيان باللام ولبيك بالاضافة
فيوافق الرضى ولو قال وجب فيما بين فاعله او مفعوله بالاضافة او اللام
غير نوع لكان اولى ومنها عطف على فضلا اى معمول مطلق هو مثبت
بعد نفى او معناه دخل كل منهما على اسم اى معل ناسخ او اسم
وهذا اولى من عبارة الكافية لا يكون المعمول المطلق خبره لعدم
صحة الحمل الا مجازا كما انت الا ضربا وما كان زيد الا سيرا او ما وجدتك
الا سير البريد او مكرر عطف على مثبت بعده راجع الى ما لا يكون
خبره نحو زيد سيرا سيرا وان زيدا او كان سيرا سيرا وجه وجوب الحذف
ان المقصود فى مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشىء بدوام حصول المعارنة
ووضع الفعل للتجدد والاسم العامل كالفعل مع ان هذا المصدر بعد
المخبر عنه المذكور يدل على تعيين العامل وان اريد زيادة المبالغة رفع المصدر
على الخبرية مجازا نحو ما زيد الا سير ومنها معمول مطلق اكد مضمون جملة
وهذه العبارة اظهر واعم من عبارة الكافية والمراد بالجملة غير العاملة فى المعمول

المطلق فلا يرد نحو زيد يسافر مسافرة كله علي كذا اعترافا فان اعترافا
اكد مضمون له علي الذي لا يحتمل غير الاعتراف فسمي تاكيدا لنفسه
او انت قائم حقا حقا تاكيد لمضمون انت قائم الذي يحتمل غير الحق
فسمي تاكيدا لغيره او البتة اي بت هذا القول قطعة واحدة ليس
فيه تردد وتجيء اجزم مرة وارجع اخرى ثم اجزم فيكون قطعتان او اكثر
بل لا يثنى فيه النظر والمسموع قطع همزة البتة على غير القياس
وقيل لعريفه اي حقا وتنكيرها اي البتة قال في لب الالباب
والاكثر في الاجراء اي فيما يحتمل غيره التعريف باللام وفيما قبله التنكير ووجهه
ان ما يحتمل غيره يحتاج الى زيادة تاكيد وتناسبه اللام العهدي او الجنس
بخلاف الاخر ولا يعقل وجه ما ذكره المصنف رحمه الله وقيل في شرحه
للسيد عبد الله وقد يجيء اللام لازما في بعضها كالبتة فان سيبويه حكم في كتابه
بان اللام فيها لازمة وانما وجب حذف العامل في هذين لان الجملتين
كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه ولذا قيل هما عاملتان في
المصدرين لافادتهما معنى الفعل وانما قدم المصنف رحمه الله هذا الضابط
مخالفا للكافية لمناسبة السابق في التقوية والتاكيد او فصل عطف على اكد
اثره راجع الى مضمون الجملة والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه نحو قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فالمضمون شد الوثاق والاثر
المن والفداء وانما وجب الحذف لدلالة الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة مع
اشتراطه في الضابطين اكتفاء باشعاره التاكيد وتفصيل الاثر او شبه به
اي شبه بالمفعول المطلق فيه نائب الفاعل علاجا حال من المجرور اي صادرا
عن الاعضاء الظاهرة كالضرب والصوت ويلزمه الحدوث وغير العلاج ما ليس
كذلك كالعلم والزهد ويلزمه الاستمرار بعد ما اي جملة تضمن صاحبه
اي المفعول المطلق والمراد بصاحبه ما اختلف نوعه لا شخصه وما اي اسما
فلا ابتدائية بمعناه راجع الى المفعول المطلق كله صوت صوتك اي يصوت
صوتك اي تصويتك باقامة الاسم مقام المصدر كما في كلمت كلاما ووجه

ووجه الوجوب ما سبق ونقول في غير العلاج له علم علم الفقهاء على الوصف
او البدل ولا يصح بعدم الفعل الدالة على الحدوث والمراد بالاستمرار المفعول
في اللغة الذي الحقيق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام وفي
الاصطلاح ما يفعل الفاعل به اي يحدث اي يتوقف فعله عليه عدل عن تعريف
الكافية لعدم تناوله نحو عرفت زيدا وجعل الوقوع بمعنى التعلق حسا او عقلا
مجازا لا قرينة له ورد على المصنف رحمه الله الفاعل واللوازم البينة السابقة
للاحداث وتجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب بقرينة المقسم تخرج الظرف لكن فيه
ما فيه غير مرة ويتقدم المفعول به على عامله جوازا نحو زيدا ضربت ووجوبا
التقدم المذكور لو تضمن المفعول به الصدارة اي صدر الكلام كالاستفهام
والشرط وكم الخبرية وفي المضاف الى احدها نحو كم رجلا او رجل ضربت غلام
كم رجلا او رجل ضربت ويمتنع التقدم لو كان العامل اسم فعل
لا يقال زيدا رويد لضعفه او شيئا مضافا الى نائب الفاعل وضميره عائد
الى موصوف محذوف لا يقال انا زيدا غلام ضارب اذ المفعول لا يتقدم على ما
لا يتقدم عليه العامل لكن ينبغي استثناء غير فانه يجوز ان يقال انا زيدا غير ضارب
لكونه بمعنى لا ضارب ويحذف المفعول به جوازا لو كان منويا بقرينة
ولو كان نسيا اي منسيا يجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة كيعطي اي
يفعل الاعطاء فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الغرض به وعامله عطف على ضمير
يحذف لوجود الفصل جوازا نحو مكة لمن استعد للحج اي تقصد مكة ووجب
حذف العامل في سبعة ابواب الاول سماعي وذلك في الامثال
او امثالها فلا يجوز ذكره لامتناع تغييرها كاهلا اي ايت مكانا ماهولا اي
معمورا او اجانب والابواب الستة قياسية والثاني باب الاشتغال ويقال له باب
الاشتغال وما اضمر عامله على شريطة التفسير قدمه على النداء مخالفا للكافية
حذرا عن تباعد الاقسام فعلى هذا الانسب تقديم التحذير والاغراء
والاختصاص وما مفعول به عطف على اهلا كان بعده عامل فعل
او شبهه لا حرف لانه لا ينصب المفعول به يعمل زائد في غيره ضميره كزيدا ضربته

او متعلقه كزيدا ضربت غلامه او رجلا يحبه او الذي يحبه او عمراً واخاه
لوجود الضمير وعمل النصب لفظا او معنى فيه او في متعلقه شرط فالوجه
انه يقول ناصب ضميره او متعلقه نحو زيدا ضربت به وبمفهوم غيره خرج
نحو زيد اضربت بسوطه وامكن اعماله اي العامل المذكور في المعمول به
السابق او اعمال مناسبه بحذف المضاف فرفع او بقي على جره
على الاقل او عطف على المجرور على مذهب الكوفيه واحترز بالامكان عن ما
امتنع لمانع لفظي كان واخواته ولام الابتداء وان للتمني وما وان بخلاف
نواقي حروف النفي وانا ونوني التاكيد وحرف العطف وفاء السببيه
الواقعة موقعها غير زائدة ومنه قوله تع الزانية والزاني الآية عند المبرد
وكم والاستفهام والعرض والتحضيض والشرط والتفضيل والتعجب
واسم الفعل والمضاف اليه والصلة والصفة وجواب القسم وكون
العامل من جملة اخرى ومنه قوله تع الزانية والزاني الآية عند سيبويه
اذ تقديره عنده حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم وفاجلدوا جملة اخرى
بيانية فلا يعمل في ما قبله والفاء زائدة او تفسيرية او معنوي كفساد المعنى
او خلاف المقصود كما في قوله تع وكل شئ فعلوه في الزبر فانه لو نصب
كل فان تعلق في الزبر بفعلوه فسد وان كان صفة لكل شئ لزم الثاني اذ
المقصود ان كل مفعولهم ثابت في الزبر لا ان كل ثابت في الزبر فعلوه
وعمل معنى الابتداء في نحو زيد ضربته مانع ايضا وتسمى ان يزيد لولاه اي لولا
العمل في غيره ليعلم ان الامكان شرط وان المانع منحصر في العمل ويحصل
الاحتراز منطوقا من نحو زيدا مررت بسوطه وعبارته امكن اولى من لو سلط
اذ يتبادر منه عدم الاعتداد بالمانع اللفظي نصبا معمول اعماله فهذا
يستغني عنه لان العامل لا يرفع ما قبله وان جعل معمول عمل ليحصل الاحتراز
عن نحو زيد ذهب به فالمناسب قربه والانسب ما قلنا لفظا صفته
اي لفظيا نحو زيدا ضربته او معنى اي معنويا محليا نحو بزيد مررت به
وعلى الثاني فاللفظي نحو زيدا ضربت غلامه والمعنوي زيدا مررت به كزيدا

كزيدا حبست عليه اي لابسته او مررت به اي جاوزته مثالان للمناسب
ليعلم انه يعم اللازم والمرادف ولما اقتضى المناسبة المغايرة قدم العامل فيها
وترك مثال الاول لوضوحه ثم هذا الباب اربعة اقسام ما يجب فيه
النصب وما يختار وما يساوي الرفع وما يختار وليس ما يجب فيه الرفع
من هذا الباب وفي ترتيب الاقسام نظرا ان الترقي التدريجي وهو قلب
ما ذكرنا اختاره ابن الحاجب غير انه قدم اختيار النصب على المساواة
وتقديم الاحق بالباب فالاحق وهو ترتيب ما ذكرنا وهو الاولى اختاره
المصنف رحمه الله غير انه قدم اختيار النصب ومساواته فقصرا و المصنف رحمه الله
اقل تقصيرا وتنصبه اي باب الاشتغال اولى من رفعه لو عطف
اي لو وقع العطف في باب الاشتغال على جملة فعلية كقام زيد
وعمرا اكرمته للتناسب ولو كانت الجملة المعطوف عليها او المعطوفة
ذات وجهين الفعلية والاسمية او احتمالي العطفين نحو زيد قام
وعمرا اكرمته في داره فالنصب مساو للرفع او ليس عطف
على عطف المفسر بالصفة لو رفع كقوله تع انا كل شئ خلقناه بقدر
فان المقصود ان كل شئ مخلوقنا وانه بقدر والنصب محكم فيه واما الرفع
محتمل فيه كون خلقنا خبرا فالمقصود وصفه فيفيد ان كل مخلوقنا
بقدر وهذا بمعزل عن المقصود او كان بعده اي المعمول به المذكور
امرا او نهي كزيدا اضربه او لا تضربه لان الطلب لا يقع خبرا الا بتاويل القول
والنصب مغني عنه او هو اي المعمول به المذكور وقع بعد النفي
نحو ما زيدا ضربته وكذا لا وان بخلاف لم ولما ولن ووجب تلفظ معمولها
فلا يقدر بالاستواء والاستفهام نحو ازيدا او هل زيدا ضربته
والرفع في هل اضعف وعند البعض لا يجوز بل يجب النصب وينبغي
ان يقول بعد حرف النفي والاستفهام لانه لا يجوز النصب في ليس زيد
ضربته ويجب في نحو من زيدا ضربه او متى زيدا ضربته على ما في التوضيح وفي الرضي
ان الاسماء المتضمنة للاستفهام يدخل على فعلية فعلها ملفوظ به

كما في هل ويجيء متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيدا ضربته
اقبح القبيحين كما في هل واذا كان المتضمن للاستفهام هو المعمول به
المذكور فرفعه اولى نحو ايهم ضربته ووجب واذا كانتين للشرط
نحو ان زيدا تجده فاكرمه واذا زيدا اكرمته اكرمك وانما لم يجب
النصب بعدهما لعدم تخصصهما للشرط بخلاف ان ولو واما سائر الاسماء
الجازمة فلا ينفصل عن الفعل اي المعز ورثه فلا تكون من هذا الباب ووجب
النصب بعد حرف التخصيص هلا والا مشددة ولوما ولولا ولوما
و حرفي الشرط ان ولو دون اما لانهما لا يدخلان الا على الافعال
بالاستقراء والرفع اولى في غيرها اي المذكورات مما يختار فيه
النصب او وجب او ساوى او وجد قرينة مرجحة للرفع حال من
محذوف اي او وجد مرجحا موجودا اقوى منها اي المذكورات المرجحة للنصب
او المسوية كما في اذا للمفاجاة نحو قام زيد واذا عمرو يضربه بكر لان غلبة
وقوع الاسمية بعد اذا للمفاجاة اقوى من تناسب العطف وهذا مذهب
البعض وبعضهم يوجبون الرفع بعده واما لغير الطلب يعني الامر والنهي
والدعاء نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته فغلبة دخولها على المبتدا اقوى
من رعاية التناسب واما مع الطلب فالنصب مختار لان وقوعه خبرا
بتاويل بعيد فغلب على الغلبة نحو اما زيدا فاضربه او فلا تضربه او فغفره
الله تعالى وترك الجواب عن الاستدعاء الكرمسان لانه وظيفة المفسر
والثالث باب التحذير واشار اليه بقوله وما اي المعمول به حذر مدلوله
من مدلول ما ذكر بعده وذا اي ما بعده ملابس بالواو نحو اياك
والاسد اي اتق بعدك عن الاسد والاسد بعده عنك والجمع بين ضميري
الفاعل والمفعول لشيء واحد جائز اذا كان احدهما منفصلا ذكره الرضي رحمه الله تعالى
ومن نحو اياك من الاسد اي اتق بعدك من الاسد ويحذف من جوازا
كاياك ان تحذف بخلاف اياك الاسد فانه لا يجوز لان حذف الجار
في غير المواضع المعهودة شاذ وحذف العطف اشد وبابها عطف على ضمير

ضمير يحذف وضميره الى من اي يجوز حذف سائر حروف الجر مع ان وان
حذفا قياسا اي قياسيا وهذه فائدة استطرادية وما ان معمول به
عطف على ما حذر حذر منه اي من مدلوله لو كرر نحو الطريق الطريق
وانما وجب حذف العامل في قسمي التحذير لضيق الوقت وعدم الفرصة
بذكره حقيقة او اعتبارا في عاملهما اي عامل قسمي التحذير بعد لا لانه
لاحتياجه الى تكلفات قال الجامي ونعم ما قال تقدير بعد في نحو الطريق الطريق
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعده فالصواب ان يقال
تقدير بعد او اتق او نحوهما انتهى والرابع باب الاغراء وهو المذكور
بقوله وما اغرى به مكررا كاخاك اخاك اي الزم وهذا احد قسميه
فعليه ان يزيد او معطوفا عليه بالواو كشانك والجمع ليدخل القسم الاخر
وانما نحو العهد اي الزمه او احفظه فلا يجب حذف عامله وان سمي اغراء
وعلة وجوب الحذف ما تقدم في التحذير والخامس باب الاختصاص
كما قال وما نصب على الاختصاص كنحن العرب نفعل كذا اي نخص
او نعني العرب ومنه اي مما نصب على الاختصاص ما نصب على المدح
نحو الحمد لله الحميد والذم نحو قوله تعالى وامراته حمالة الحطب والترحم
نحو ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ولا بد فيه من
اختلاف الاعراب لما قبله ولذا يسمى وصفا مقطوعا ايضا وقد ينكر
اي الغالب في باب الاختصاص التعريف وقد ينكر كشعثا في البيت المذكور
واعلم ان المصنف رحمه الله تعالى عمم الاختصاص المدح والذم والترحم والمشهور
تباينهما اذ الاختصاص لفظ ايها موصوفا بذي اللام بعد ضمير المتكلم للافتخار
نحو انا اكرم الضيفان ايها الرجل اي انا اكرمه مختصا من بين الرجال او للتصاغر
نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد
بيان المقصود بذلك الضمير نحو انا ادخل ايها الرجل اي مختصا بالدخول
وهذا القسم منقول من النداء حال في الحال ولذا لم يذكره المصنف رحمه الله تعالى
او اسم منصوب دال على مفهوم ضمير المتكلم السابق اما معرف باللام

نحو نحن العرب نفعل كذا او مضاف نحو قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث
واختلف في هذا القسم فقيل انه منقول من النداء ايضا والمختار انه منصوب
بأعني او بأخص لان النقل لا دليل عليه ههنا بخلاف القسم الاول مع انه خلاف
الاصل وذو اللام لا ينادى والمفرد المعرفة لا ينصب واما اذا لم يتقدم ضمير
المتكلم نحو مررت به الفاسق او المسكين والحمد لله الحميد فلا يعد من باب
الاختصاص بل يسمى باب المدح والذم والترحم ويجوز تقدير العامل في جميع
اعني او اخص او امدح او اذم او اترحم بحسب المقام والمصنف جعلهما
بابا واحدا لاشتراكهما في جواز تقدير اخص تقليلا للاقسام تسهيلا للضبط
والسادس ما ثبت النداء ولم يعرف المنادى بما عرفه ابن الحاجب بل اكتفى
بقوله وما نودي بحرف النداء لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو قوله تعالى
يوسف اعرض لاحتياجه الى تعريفات متعددة لتحققه في وجود الاقبال حقيقة
والادبار في نحو يا الله ويا زيد لا تقبل او ادبر ويا سماء ويا الماء واتما وجب
حذف عامله اعني ادعو انشاء لرفع لبس الخبر ثم انيب عنه حرف النداء
ليدل عليه فتأكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب ويحذف هو
اي المنادى جوازا عند القرينة مثل قوله تعالى الا يا اسجدوا فيمن قرأ بالتخفيف
اي الا يا قوم وزاد هو ليصح العطف بعده والحرف اي يجوز حذف
حرف النداء ايضا من غير الجنس قيل يعني النكرة قبل النداء فيما اذا
مع جواز الحذف منه اذا وصف بذي اللام والاشارة لان نداءهما لم يكثر
فلا قرينة والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل
وسمي ان يزيد والمتعجب منه نحو يا للماء ويا للدواهي والمهدد نحو يا لزيد لاقتلنك
وادخالهما في المستغاث لان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي
منه التعجب ويتخلص وكان المهدد يستغيث بالمهدد ليحضر فينتقم منه
ويستريح من الم خصومته نعتقد بارد وعلى ان التعجب موجود قبل النداء
ويسبب الضحك والسرور فكيف يقضي منه التعجب ويراد التخلص وان
التهديد يقتضي الاستعلاء والاستغاثة التذلل وان يزيد ولفظة الجلالة لعدم

لعدم جواز الحذف عنهما ايضا فبقي العلم غير الجلالة والمضاف واي الموصوف
باللام نحو ايها الرجل ويا هذا الرجل قدم حذفهما مخالفا للكافية لانه عدم الاتيان
المقدم على الذكر المتفرع عليه سائر الاحكام والتعبير بالحذف لايهام
شدة الاحتياج اليهما كانهما ذكرا وحذف حرف النداء في اللهم لوقوع
الميم المشددة عوضا عنه وامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه واخر الميم
تبركا باسمه تعالى هذا عند سيبويه واتباعه وعند الفراء اصله يا الله امنا
بالخير وجوز دخول يا عليه لانه جعل الميم عوضا عن بقية الجملة ورد بجواز اللهم
امنا بالخير واللهم العن فلانا والدعاء على نفسه وامتناع اللهم وارحمنا
ولا يوصف لفظ اللهم عند سيبويه جعل الميم مانعا وجعل مالك الملك
في قوله تعالى اللهم مالك الملك منادى لا وصفا واما غير سيبويه فجوزوا
ويبنى المنادى على رفعه مجازا باعتبار الكون او الاول شاملا للواو والجمع
والف التثنية والضمة لفظا او تقديرا ومحلا لو كان مفردا غير مضاف
ولا مشابه به معرفة قبل النداء نحو يا زيد او بعده نحو يا رجل كيا رجلان
مثل تثنية النكرة ليكون قرينة لارادة احد معاني المفرد ويظهر عموم الرفع
والمعرفة وانما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته اياها افرادا
وتعريفا مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى
ولما كان المختار في العلم المفرد الموصوف بابن او ابنة مضافين الى علم
نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة عمرو بخلاف يا رجل ابن عمرو ويا زيدان ابنا
عمرو ويا هند بنت عمرو الفتح مع جواز الضم وكان بناؤه في المنادى انسب منه
في تابعه قال وزيد بن عمرو اولى وهذا ايجاز مخل ولو قال وفتح زيد بن عمرو
لكان اقرب ويجر المنادى بلام الاستغاثة لانها لام الجر للتخصيص دلالة
على انه مخصوص من بين امثاله للدعاء ولو زاد والتعجب والتهديد لكان افيد
واللام مفتوحة في هذه الثلاثة حملا على المكنى ولو عطف بغير يا نحو يا للكهول
وللشبان كسرت في المعطوفة ولا يستعمل فيها الا يا واما اعرب مع اللام
لضعف مشابهته لحرف بدخول خاصة الاسم وفتح اي بني المنادى على الفتح بالفها

اي بدخول الف الاستغاثة لاقتضائها فتح ما قبلها ولا لام عطف
على فتح بعد ضم قيل لتنافي اثريهما وفيه انه ان اراد مطلقا فممنوع
لجواز واغلام زيداه وان لفظين فلا نقرب وتوهم ايضا بنحو يا لا حمداه
مع عدم جوازه واجيب بالحمل على الاطراد وبحمل التنافي على الصفة اعني
البنائية والاعرابية دون الذات اعني الفتحة والكسرة وفيه ان الاطراد
في الشواهد المختلفين ضعيف والالف لا يوجب البناء انما الموجب
المشابهة القوية الخ نزول باللام وقيل للتحرز عن التكرار وهذا لا يوجب
منع الجمع خصوصا اذا لم يتحد اللفظ وخصوصا فيما يطلب فيه المد والتطويل
وقيل للتحرز عن الجمع بين العوضين وهذا يتوقف على كون احدهما عوضا
عن الآخر وهذا امثل اذ مناسبة اللام للاستغاثة ظاهرة ثابتة بخلاف
الالف وجئ بها لمد الصوت مع الاستغاثة فعوض الالف عن اللام
وينصب المنادى المضاف كيا عبد الله وشبهه اراد به
ما اتصل به شيء من تمامه معمول له نحو يا حسنا وجهه ويا ضاربا زيدا او نعت له
جملة نحو يا حليما لا يعجل او ظرف نحو يا امامة من ذوات عرق بخلاف يا زيد
الظريف او معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين
عددا وعلما بخلاف يا زيد وعمرو والنكرة المقصودة المفردة كقول الاعمى يا رجلا
خذ بيدي وتابع المنادى المبني مبتدأ خبره يرفع احترز به عن المعرب
فان تابعه لا يجوز رفعه والمراد غير ما فيه الف الاستغاثة اذ تابعه ايضا
لا يرفع سوى التاكيد اللفظي فانه كالمؤكد اعرابا وبناء في الاصح ومعطوف عطف
على التاكيد يدخل عليه يريد غير ذي اللام غير الجلالة والبدل عطف عليه ايضا
لاستقلالهما حكما لاستثناء الاخيرين فيكونان كالمنادى المستقل ان كان
ذلك التابع مفردا لو حصه بانه لم يكن مضافا ولا شبهه ولو كان الافراد
حكما بان كان مضافا لفظا او شبه مضاف لنصب المضاف
المعنوي وجوبا علة للاشتراط وان كان للحكمي شبهان وجب النصب عنه
مباشرة العامل بالذات وجاز الوجهان عند الواسطة أي يرفع ذلك التابع حملا

حملا على لفظ المنادى لمشابهته المعرب في العروض والاطراد بخلاف لازم البناء
والاشبه ان هذا الرفع مثل جر الجواري ورفع الملائكة اسجدوا على قراءة
ابي جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر
مجاز وينصب حملا على محله وترك ذكر اختيار الخليل وابي عمرو
وابي العباس اذ التعارض بسبب الاختيار ينفي المساواة المفهومة
من الاطلاق ويجب زيادة لفظ ايهذا او لفظ ايها او لفظ هذا
مع نداء ذي اللام لئلا يلزم اجتماع آلتي التعريف وزيادة هاء التنبيه
في ايها مع انه مناسب للنداء وعوض عن ما يقتضيه اي من المضاف اليه وكما كان
ابهام الاشارة اقل من اي ولذا جاز يا هذا بدون وصف دون يا اي
عقبت به تدرجا في النزول من الابهام الى التفسير فلم يلزم الاستدراك
بل ارتفعت درجة من اخيتها فلذا اخرتها سوى الله استثناء
من ذي اللام تعالى فيه يا الله بلا توسل مع قطع الهمزة لكون لامها عوضا
عن محذوف ولزومها بخلاف نحو النجم والناس وقطع الهمزة ايماء الى
خروجها عن دلالة التعريف وقد لبسته الوصف تخفيفا للجلالة ويرفع
ذو اللام المذكورة وجوبا وهذا مخصص لقوله وتابع المبني الخ اي يجب
رفع هذا التابع ولا يجوز نصبه مع تابعه اشعارا بانه المقصود بالنداء
فكانه باشره حرف النداء وتابع المعرب على لفظه كذا قيل والاخير منقوض بنحو
يا ابي ضارب زيد وعمرا وتوصيف المعرب بالذي لا محل له من الاعراب
سوى الرفع لدفعه فاسد ههنا وضم مبنيا ونصب معربا يا تيم تيم عدي
يريد المنادى المكرر اذا اضيف الثاني فقط وجه الاول ظاهر وكذا الثاني في جملة
مضافا الى محذوف مثل المذكور او اليه والثاني تاكيد فاصلا وجاز يا غلامي
بسكون الياء ويا غلامي بفتحها والعربية الكسر وثقل الضم والكسر
واصلية السكون واخفيته ويا غلام بحذفها وابقاء الكسر ويا غلاما
بقلبها الفا يريد ان المنادى المضاف الى الياء يجوز فيه اربعة اوجه
والاولان يجوزان في غير النداء ايضا وبالهاء اي جاز هذه الاربعة

بلا هاء وبالهاء وقفا موقوفا وكذا اى مثل المنادى المضاف الى يا المتكلم
فى جواز الاوجه الاربعة يا ابن ام ويا ابن عم وجاز فيهما حذف الياء
وابقاء فتح الميم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة عم وابنة ام بخلاف يا ابن اخى
ويا ابت ويا امت عطف على يا غلامى اى جاز فيهما زيادة على الوجوه الاربعة
قلب الياء تاء مفتوحة او مكسورة بلا الف وبالالف لجواز تعويض حرفين
من واحد ولا يجوز بالياء لانه جمع بين العوض والمعوض عنه واتى شاذا يا غلام
بفتح الميم بعد سنة تسبق الكسرة والفتح وبالضم تشبيها بالمفرد فيهما ان منادى
متعلق بجاز يا غلامى الخ غلب اضافته اليها اى الى الياء كل منادى مضاف
اليها فلا يجوز فى ما عدوى الحذف والقلب وانما يجوز فيه الاسكان والفتح فقط
كما فى غير المنادى وهذه زيادة لازمة ويرخم المنادى جوازا وهو ان الترخيم
او ترخيمه حذف آخره لا الاضافى المضمر الى الاسم او المنادى ولا بد من زيادة
بمجرد التخفيف جوازا البخرنح نحو يا قاض ويد وغيره عطف على ضمير يرخم ضرورة
وقت ضرورة لا فى سعة الكلام كقول على رضى الله تعالى عنه ان افقادى فاطما
بعد احمدى وقد يغير المرخم فيرد الى الاكثر البقاء على ما كان فيقال
يا حار بكسر الراء والاقل تغييره وجعله اسما برأسه كما ترا اصله كروان فلما
رخم قيل يا كرو على الاكثر ويا كرا على الاقل لكونه بعد الحذف مثل عصا وشرطه
اى شرط ترخيم المنادى العلمية اى كون المنادى علما لعدم اللبس بشهرته
زائدا على الثلاثة الاحرف لئلا يلزم اختلال البنية وفى انتصاب زائدا اشكال
ولعله لاحظ المعنى على ما قررنا او التاء للتانيث عطف على العلمية فلا يشترط
العلمية ولا الزيادة نحو يا ثب فى ثبة لان الاخلال من الواضع وهذا يدل
على ان تاء التانيث كلمة برأسها وان لا تكون المنادى مضافا ولو قال مستغنى
ان يزيد ولا شبهه فيكل لانه لا يمكن من آخر الاول لانه ليس آخر المنادى معنى
ولا من آخر الثانى اذ ليس آخره لفظا وهذا يشعر بكونهما كلمتين والذى عندى
تعليله بعلة ستذكر فى جملة ولا مستغاثا لتضاد الغرضين ولا مندوبا
لذلك ايضا ولا جملة لانها محكية بحالها فلا تغير ولو كان المنادى مركبا غير

غير اضافى ولا جملة حذف الاخير كيا بعل فى بعلبك لنزوله منزلة تاء التانيث
نظرا الى الاصل ولو كان فى آخره حرف صحيح اصلى كان بعد مدة
زائدة ولا بد من هذين القيدين اذ لا يحذف من نحو سعلاة ومختار الاحرف
واحد او زائدتان فى حكم زائد واحد بمعنى انهما زيدتا معا زائدا حال
من ضمير آخره على اربعة احرف كاسماء ان كان اصله وسماء على ما
ذهب اليه سيبويه كان مثالا للثانى وان كان افعالا جمع اسم من السمو كما هو
مذهب غيره كان مثالا للاول ومنصور حذفا واو الا اى وان لم يكن المنادى
مركبا ولا واحدا من الاخيرين فحرف اى فالمحذوف حرف واحد نحو يا
مال فى يا مالك والسابع باب المندوب واشار اليه بقوله وما ندب
اى جعل مندوبا وهو فى اللغة ميت يبكى عليه وفى الاصطلاح المتفجع عليه
اى على فقده والتفجع التوجع والتحزن معروفا كيعذر النادب فى ندبته
علما او غيره ولو علما غير مشهور لا يندب ولو نكرة مشهورة يندب او به
عطف على عليه ليدخل نحو يا حسرتاه بواو ويا من تمام التوليف والياء
الاولى للسبب والثانية للآلة ولا يندب بغيرهما وينادى بحمته لا بواو وهذا
كما ترى يشعر بمباينة المندوب المنادى وقد سبق ما يدل على اعمية المنادى
وهو الحق وهو اى المندوب كالمنادى فى الاعراب والبناء والتوابع
وصح زيادة الالف فيه اى فى المندوب او فيما اضيف المندوب اليه نحو يا
امير المؤمنيناه وكذا فى شبه الاضافة نحو يا طالعا جبلاه وكذا فى الصلة نحو يا من حفر
بئر زمزماه لا الصفة عطف على ما اضيف خلافا ليونس فلا يقال
وازيد الطويلاه الا عنده لان اتصال الموصوف بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه والموصول بالصلة لانه جى بهما لتمام المضاف
والموصول وجى الصفة بعد تمام الموصوف لغرض كالتخصيص وقال
يونس اتحادهما فى المعنى بخلاف المضافين والموصولين جابر لنقصان
الاتصال اللفظى وفيه نظر فلو التبس بغير المراد بسبب زيادة الالف
زيد مدة مناسبة كوا غلامكيه فى غلام المخاطبة فلو زيد الالف لالتبس

بالمخاطب ونحو واغلاماهكموه فلو زيد الالف لالتبس بالتثنية والهاء عطف
على الالف لو وقف على المندوب وقد تحرك يريد ان اصله
السكون ويجوز تحريكه للضرورة الشعرية بالكسرة لالتقاء الساكنين او بالضمة بعد
الالف والواو تشبيها بهاء الضمير او بالفتحة بعد الالف لمناسبتها المفعول له
قدّمه على المفعول فيه في الاعراب مخالفا للكافية لكونه سبب الفعل
وجودا او تصورا بخلاف المفعول فيه وكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف
المفعول له نظرا الى الكافية ولكل وجهة هو موليها ما اي منصوب هو باعث
على الفعل واختلال الحد غير مرة لكنه اخف خللا من حد ابن الحاجب
وترك خلاف الزجاج لضعفه وشرطه اي شرط المفعول له تقدير اللام
اذ لو ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور بل المفعول به غير الصريح خلافا لابن
الحاجب ولذا جاز وشرط نصبه ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له لعدم
اشعار العلية وجاز تقدير اللام لوجوده اي مدلول المفعول له
معه اي مع مدلول عامله وفاعلهما اي فاعل مدلولهما واحد
اي اشتركا في الزمان والفاعل وكونه فعلا لفاعل بعينه من الباعث
وهذين الشرطين واشار بقوله جاز الى جواز ذكر اللام مع الشرطين
المذكورين ولكن لا يجوز حذفها الا عندهما معا فقال اكرمتك اليوم
لوعدي بذلك امس وجئتك لاكرامك ووجه الاشتراط حصول
مشابهته المصدر بهما فيتعلق الفعل به بلا واسطة تعلق المصدر المفعول فيه
اعرابه مثل حاله ما اي منصوب فيه الفعل اي وقع في مدلوله الحدث
من هذه الحيثية نحو خرج لقصد الله يوم الجمعة وشرطه لا شرط نصبه
خلافا لابن الحاجب على ما ذكر في المفعول له تقدير في اذ لو ذكرت لكان
مفعولا به بواسطة حرف عند غيره ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا فيه اتفاقا
ويقبل تقدير في الزمان مطلقا مبهما كحين وزمان او موقتا كيوم
وشهر اذ الاول جزء الفعل وغيره محمول عليه والثاني على الاول لاتحاد الحقيقة
النوعية والمكان مبهما حملا على الزمان المبهم لاتحاد الصفة بخلاف المكان

بخلاف المكان الموقت لاختلافهما ذاتا وصفة وعين الزمان المبهم لعدم الاصالة
في النصب لا لحمل عليه وهو اي المكان المبهم ما يسمى مدلوله به
بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية الشيء اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه
انسان او نحوه فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط بالسكون وازاء
وتلقاء وبين ونحو فرسخ وميل والموقت ما ليس كذلك كالدار والمسجد
هذا ولا بد من استثناء جانب وما بمعناه وداخل البيت وخارج الدار
وجوف البيت ووسط الدار بالتحريك من المكان المبهم لانها لا تنتصب
على الظرفية كما نص عليه سيبويه وكذا لا بد من استثناء كل اسم مكان لم
يكن في عامله معنى الاستقرار الا ما اي مكانا موقتا كان بعد دخلت
و بعد ما اي فعل ملابس بمعناه اي معنى دخلت وهو سكنت و
نزلت مستثنى من مفهوم الكلام يعني لا يقبل المكان المعين النصب بتقدير
في الا ما بعد الخ نحو دخلت الدار وسكنت البلد ونزلت الخان والمعتمد
عطف على الزمان او المكان لو اتسع فيه بحذف في وجاز التوسع
في المفعول فيه في الفعل اللازم نحو يوم الجمعة صمته وما فعل لم يتعد الى الثلثة
مفاعيل نحو يوم الجمعة ضربته زيدا او اعطيته زيدا درهما ولا تقال يوم الجمعة اعلمته
زيدا عمرا فاضلا اذ معنى التوسع جعله كالمفعول به فيكون كالمتعدي الى اربعة
ولا اصل له ويحذف عامله جوازا كيوم الجمعة لمن قال متى سرت ويجب
حذف عامل المفعول فيه لو فسّر الفاعل على شريطة التفسير كالمفعول به
على التفصيل السابق ويتقدم جوازا على عامله نحو يوم الجمعة سرت ويجب
تقدم المفعول فيه على عامله لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو كم يوما او
يوم سرت واي يوم سرت سرت المفعول معه قيل مع ثالث الفاعل
كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم
النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى
لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال
والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع موجب الحمل عليه ههنا وفي الاية الكريمة اي الذي

مفعول معه مما اى منصوب صاحب معمولا قد احترز به عن نحو
كل رجل وضيعته فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم العامل
وفيه نظر اذ ما عبارته غير المنصوب بقرينة المقسم كما اعترف به هذا القائل
وتقييد المعمول بكون عامله غير معنوى لا قرينة له بالواو ولو كان عامله
لفظا وامكن العطف جاز العطف والنصب على المعمولية معه نحو جئت انا
وزيدا وزيد قد يراد بالامكان ههنا ما يعني عدم الوجوب والامتناع و
نحو ضربت زيدا وعمرا يجب فيه العطف فلا يرد وهذا فاسد لان المراد
بجواز العطف جوازه مع النصب لا مع غيره مطلقا فيكون على الجزاء وكون ذا
بعارض لاستقام وان كان عامله معنى مستنبطا من اللفظ لا نحو ابنحو و
وامكن العطف امكانا عاما مقيدا بجانب الوجود وجب العطف
لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يمكن العطف في الصورتين
فالنصب على المفعول معه واجب نحو جئت وزيدا مثال للعامل اللفظي
مع عدم امكان العطف وما لك وعمرا مثال للعامل المعنوى مع عدم
امكانه ايضا ولا يتقدم المفعول معه على عامله والحال منفصلا اى
يجوز كونه ضميرا منفصلا نحو جئت واياك لا متصلا لمنع الواو الحال في
عرف النحاة نكرة لان الغرض منها وهو بعد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها فتصير السوعة حشوا توضح كيفية العامل كانه عدل عن المشهور
اختصارا مع احتياجه الى قيد الحيثية وخروج نحو جاء زيد والشمس طالعة
الا ان يطلب والمعرف لا الجملة وفيه بحث اما اولا فلان العامل في الحال
هو اللفظ والحال انما توضح كيفية جزء مضمونه الذي هو الحدث اذ لا بد لعاملها
من الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها توضح صفة الفاعل او المفعول به
والحدث انما هو صفة اخرى للفاعل والحدى صفتي شيء او شيئين لا تكون
كيفية لاخرى اذ كيفية الشيء صفته لا صفة موصوفه او اخر مثلا الركوب
في جاء زيد راكبا صفة زيد لا المجيء نعم الحال تدل على صفة الحدث ايضا
وهي المقارنة لمضمون الحال لكن التزاما لا يصح في التعريفات واما ثالثا

ثالثا فلا نتقاضه بالمرة والنوع النكرتين وعدم اشتراط التنكير فيهما لا يدفع وان ظن
فانه سهو فالتعريف الصحيح نكرة توضح كيفية حدث العامل التزاما عند وقع
بالاول الاول وبالثاني اخرج الاخبار مشتقا حال من فاعل توضح بتاويل المنكر
او اللفظ او غيره يعني لا يشترط الاشتقاق ولو وجد الايضاح المذكور في الجامد
لجاز كهذا بسرا اطيب منه رطبا فانهما حالان من فاعل اطيب مع جمودهما
والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا الايضاح الصحيح لا اسم الاشارة
اذ قد يقع الاشارة حال البسرية فيفسد المعنى فاطيب باعتبار اصل الطيب عامل
في رطبا وباعتبار زيادة الطيب في بسرا كانه قيل هذا زاد طيبه بسرا على طيبه رطبا
وتقدم معمول التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين
يلزم ان يلي كل منهما متعلقه فالبسرية تعلقت بالمفضل وهو هذا باعتبار اضماره
في اطيب والمضمر بالنسبة الى المظهر كالعدم فاقيم المظهر مقامه فوجب ان يليه
والرطبية تعلقت بالمفضل عليه وهو ضمير منه فوجب ان يليه ويقع الحال
مصدرا سماعا ذا سماع او وقوع سماع كاتيته ركضا اى راكضا ولا يجوز اتيته
ضحكا مثلا لعدم السماع ولا يتقدم الحال العامل المعنوى وذا الحال
المجرور بنصبهما اذا كانت شيئا من الاشياء الا لو كانت ظرفا او لكن لو كانت
والجار والمجرور داخل في الظرف وهذه العبارة لا تخلو عن خلل اما اولا فلان الظاهر
ان الاستثناء متعلق بهما معا فيلزم جواز تقدم الحال الظرف على المجرور ولم يذهب
اليه احد وانما ذهب البعض الى جواز تقدمها مطلقا على المجرور بحرف الجر وحرف
ظرفا الى الحال بالنسبة الى الاول والى صاحبها بالنسبة الى الثاني فيكون مختار المصنف
مذهب البعض المذكور وهو سهو فالاستثناء مصروف الى الاول تحقيقا ان لا ينفصل
بينهما واما ثانيا فلانه ان اريد بالمعنوى كل جامد ضمن معنى المشتق كاسم الاشارة
وغيره فيلزم جواز تقدم الحال الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف الاجماع وانما
الخلاف في تقدم الحال مطلقا على العامل الظرف منعه سيبويه مطلقا وجوزه
الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار او الحال الظرف
على العامل مثله جوزه ابن الدهان ويتقدم الحال جوازا ذا الحال اى صاحبها

المرفوع او المنصوب بقرينة سبق المجرور واضاف ذا الى الضمير وقد منع
وحكم بشذوذ ما وقع وهو اى ذو الحال الفاعل او المفعول به او كلاهما
لفظا او معنى ويعرف ذو الحال غالبا فى غالب الازمان او الحالات
او تعريفا غالبا لانه محكوم عليه فى المعنى فالتعريف اصل فيه وجب تقدم
الحال على صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس بالصفة فى ذى الحال
المنصوب ثم قدمت فى سائر المواضع طردا للباب فان اختصت بوصف
او غيره لم يجب تقدمها عليه لقربها من المعرفة ويكون الحال جملة خبرية
لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن صاحبها والانشائية غير ثابتة فى نفسها فكيف
تثبت لغيرها ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة لا يقتضى ارتباطا بغيرها
لزم وجود رابط وهو الضمير او الواو مع الضمير وحده وضعف و
قوع الجملة حالا مع الضمير وحده لو كانت اسمية او الواو او كلاهما سوى
المضارع المثبت لابد من تقدم مع فاعله لكونه استثناء من الجملة فانه
اى المضارع المثبت يقع حالا بالضمير وحده لا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته
اسم الفاعل المستغنى عن الواو ولزم الماضى المثبت الواقع حالا قد ظاهر
لزوما ومعوله وقد تقدر قد او فى بعض المواضع والاول اولى لاستلزام
الثانى زيادة وحذفا ووجه اللزوم ان الفعل اذا وقع قيد الشىء يعتبر كونه ماضيا
او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل مثلا جاء زيد ركب يفهم منه
ان الركوب قد كان متقدما على المجئ فلابد من قد حتى تقربه من زمان المجئ فانه
ان القرب لا يكفى بل لابد من المقارنة ويحذف عاملها اى الحال جوازا كقولك
لمن يريد سفرا راشدا مهديا اى تسير ويجب حذف عاملها فى الحال المؤكدة
وهى التى لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة تقابلها وهى
قد للعامل لا المؤكدة لو قررت تلك المؤكدة مضمون جملة اسمية
احتراز عما يؤكد مضمون جملة فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى
ولا تعثوا فى الارض مفسدين كزيد ابوك عطوفا اى احقه بفتح الهمزة اى
ابوته لك بمعنى تحققه وصرت منه على يقين او بضم الهمزة بهذا المعنى او بمعنى اثبته

اثبته لك وبعض النحاة خصص المؤكدة بما تقرر مضمون اسمية فيجب الحذف
ح فى كل المؤكدة والاول اولى وانسب بالمعنى اللغوى وتقع الحال المؤكدة
جملة اسمية كما تقع مفردا او فعلية ولا تصدر تلك الاسمية المؤكدة بالواو
بل بالضمير وحده لشدة ارتباط المؤكدة بصاحبها والواو تقتضى التوسط ولان الواو
لا تدخل بين المؤكد والمؤكد تقول هو الحق لا شك فيه وهذا كالاستثناء مما
سبق من ضعف ربط الاسمية بالضمير وحده التمييز ما يرفع الابهام نكرة
لعدم الاحتياج الى التعريف فخرج صفات المبهمات كهذا الرجل بلا تكلف
وعطف البيان لاشتراط التعريف فيه ولو منع فبقوله الوضعى فان ابهام متبوعه
لعدم الاشتهار والجهل بالوضع ووصف المنصوبة مراد بقرينة المقسم
فخرج نحو خاتم فضة ومائة رجل يزيل الابهام الوضعى فخرج صفة المشترك
نحو رأيت عينا جارية فان ابهامها استعمالى نشأ من تعدد الموضوع له عن ذات
فخرج النعت والحال فانهما يزيلان الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع
مذكورة او مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز فالاول اى ما يزيل الابهام
عن ذات مذكورة يزيله عن مفرد ليس بجملة ولا شبهها مقدار يعرف به
قدر الشىء وهو هنا غالبا من العدد الى والمقياس بيان للمقدار وسيأتى
فى باب الاعداد والكيل اى المكيل نحو قفيزان برا والوزن اى الموزون
نحو رطل زيتا والمساحة نحو ذراع ثوبا وقدر راحة سحابا والمقياس
نحو ملء الارض ذهبا فيفرد اى التمييز عن مقدار غير العدد لو قصد به الجنسية
لا النوعية والعددية وقصدها يستلزم كونه جنسا وهو ما يشابه اجزاؤه ويقع
مجردا عن التاء على القليل والكثير كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف نحو رجل وفرس
والا اى وان لم يقصد الجنسية بل قصد النوعية او العددية جنسا او غيره فيطابق
التمييز ما قصد النظر ايها اللبيب الى مرتبة هذه العبارة على قول ابن الحاجب
فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره فان فيه تطويلا ونقصا
من وجوه حمل الانواع على ما فوق الواحد وجعلها شاملا للمرات مع تقابلها
فى الاستعمال وجعل الجمع شاملا للتثنية ونقيده بنحو ان قصد ولو كان المفرد

المقدار ملابسا بالتنوين او بنون التثنية والجمع الواو بمعنى او ومثّل بنحو
الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها ورد بان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن
نسبة في شبه جملة وهذا هو الحق ويمكن ان يراد بنون الجمع نون شبه الجمع نحو عشرين
فانه يجوز اضافته على قلة جازت الاضافة اي اضافته الى التمييز اضافة بيانية
لحصول الغرض مع التخفيف وترك والا فلا لكونه مفهوم الشرط والمص ممن يقول به
فلا يجوز اضافة المضاف لامتناعها او ذو اللام لانه لا ينصب التمييز فضلا وعن غيره
عطف على عن مفرد مقدار وضميره للمقدار كخاتم فضة والجر في غير المقدار
اكثر لقصوره في الابهام عن المقدار وما هو لحصول الغرض مع خفة بعض
الكثرة في المقدار ايضا والثاني اي ما يزيل الابهام عن ذات مقدرة بمنزلة
عن نسبة اي عن ذات مقدرة في نسبة لان الابهام بالذات في المنسوب اليه
وبواسطته في النسبة كطاب زيد نفسا اي طاب شيء زيد نفسا بالاضافة
ويعجبني طيبه ابا اي طيب شيء ابوة اشار بالمثالين الى ان النسبة اعم من ما في الجملة
وشبهها وان منه نسبة الاضافة فلا يحتاج الى افرادها بالذكر كما في الكافية
وان الذات المقدرة لا يجب ان يكون التمييز عينها ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة
بل يكفي اشتماله على المحمول فظهر عموم قولهم التمييز عن النسبة كامل في المعنى
وبعضهم جعل الذات المقدرة في نحو طيبه ابا منسوبا مبهما لا عنه فجعل الحمل لازما
في القسمين فيلزم في صحة عموم قولهم المذكور ان يجعل العامل كمثله كذلك
وهذا مع كونه تكلفا يهدم الابهام اذ لا ابهام في الشيء الذي هو زيد كما في
هو الاول لسرايته وما اي تمييز صلح لذيه وهو ما انتصب عنه
ومعنى الصلاح الحمل صلح لمتعلقه نحو اما في طاب زيد ابا فانه يحمل على زيد
فيجوز ان يراد به زيد نفسه وابوه والمعين هو القرائن واستشكل بطاب زيد
نفسا فانها مما انتصب عنه مع انه لا يجوز فيه الوجهان فاجترا بعضهم
على جواز هما فيه ايضا وهذا بعيد جدا وبعضهم زاد في الصلاح عدم جواز الاضافة
الى ما انتصب عنه كاب بخلاف نفس فانه يقال نفس زيد سوى الصفة
استثناء مما صلح فانها لذيها فقط لا لمتعلقه لان الصفة تسند على موصوفا

موصوفا والمذكور اولى بهما فاذا قلت طاب زيد والدا كان الوالد هو زيدا
لا غير بخلاف الاسم نحو ابا وتطابقه اي توافق الصفة صاحبها في الافراد
وضديه والتذكير والتانيث وتحمل الصفة المذكورة الحال نحو طاب
زيد فارسا ففارسا تمييز باعتبار اشتماله على الفروسية التي تزيل الابهام عن
شيء منسوب الى زيد وحال باعتبار تبيين هيئة زيد عند الطيب فاندفع
الاشكال بان اللفظ الواحد لا يرفع الابهام عن ذات شيء واحد وصفته
معا اذ ما فيه الابهام ههنا اثنان متعلق زيد من حيث الذات ونفسه
من حيث الصفة نعم يرد على من جعل الذات المقدرة مبهما لا عنها ويمكن
ان يمنع استحالة رفع الواحد الابهامين عن واحد مستندا بمثل هذا
بسرا اطيب منه رطبا وما اي تمييز لم يصلح لصاحبه اي لم يحمل عليه
فله اي لمتعلقه فقط نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا وذان اي ما صلح
وما لم يصلح فيهما اي في الافراد والمطابقة كما اي تمييز ذكر بعد
المزيل عن ذات مذكورة اي يفرد كل منهما ان قصد الجنسية والا فيطابق
ولو اكتفى بذكر الاول في الاول او الاخر لكان اخصر واظهر ولا يتقدم
التمييز على عامله مطلقا لضعف الجامد وكونه فاعلا في المعنى فياخذ حكمه
في عدم التقدم واجاز في المميز ويجوز ان يقدم التمييز على العامل
الفعل وشبهه اذ المؤول بشيء لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه المستثنى
اي ما يطلق عليه لفظه في عرف النحاة متصل اي صادق عليه مفهومه
وهو اسم ما علم دخوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم لا المراد وخرج
باعتبار العكس او ظهر عدم دخوله في حكم لم يخرج المنفصل والصفة
بباب [illegible] الا بلا تناقض ومنفصل كمتصل وصدق المتضادين
على واحد نوعي في حالة واحدة جائز كما يقال الانسان فقير وغني وعالم وجاهل
انما المستحيل على الواحد الشخصي وهو ما بعده اي بعد الا ولم يعلم عدمه
اي عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم كجائني القوم الا حمارا
او المراد كجائني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول

في المراد في هذا القسم ما يقوينه كالاشارة وفي الحكم بباب الا و في المتصل
كلاهما سواء الا فلا يلزم تداخل القسمين والا اي وان لم يعلم دخولها بعد
باب الا فيما قبله ولا عدم دخوله بل يكون على الاحتمال ولم نعتبر بدخول
المستثنى في المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء الا ان يراد اللغوي على
طريق الاستخدام فصفة اي فباب الاصفة فان كان الا فيمتنع عنه لتعذر
الاستثناء بعينه وقد اصاب المص في مخالفة ابن الحاجب في التعميم
من وجهين عدم اختصاص الصفة بالا وتبعيته الجمع المنكور الغير المحصور
والاول ظ واما الثاني فلجواز الحمل على الصفة بتعذر الاستثناء كما اعترف ابن
الحاجب نفسه والتعذر قد يكون في غير الجمع كما جاءني رجلان الا زيد وفي الجمع
المعرف كما جاءني الرجال الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق
فلا يعلم الدخول وعدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسي والمالكي
وفي المحصور كجاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في جمع المنكور الغير المحصور
كما جاءني رجال الا رجلا او حمارا وقد يحذف المستثنى كما جاءني العموم ليس
الا اي ليس يجاني الا زيدا وينصب المستثنى وجوبا لو كان مقدما على
المستثنى منه لتعذر البدل لامتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا عند الحجازيين
قيل اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع في كلام الفصحاء ورد بان النحو
يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة وتعبير بعضهم بقوله وهو لا يصدر الا
بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة
غير سديد لان الحصر ممنوع وبدل الغلط قد يقع قصدا في كلام الفصحاء لنكتة لطيفة
بينها الشريف في حواشي المطول وقيل لو جاز الابدال في نحو جاءني العموم الا
حمارا لكان اما بتكرير العامل الموجب اي جاءني حمار فيفسد المعنى واما بتكرير
المنفي اي ما جاءني حمار فيلزم الغلط في العامل والمعمول نفيا وكذا في المعنى نحو
ما جاءني العموم الا حمارا ولا يخفى عليك ان الغلط في المتبوع لا في البدل على ما
بين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع ولو سلم فما ذكر انما
يرد لو كان البدل مجردا عن الا وهو ممنوع كيف فحينئذ يلزم نفيا البدل والبدل منه

منه نفيا واثباتا فالوجه عندي ان الا في المنقطع بمعنى لكن فيحمل عليه الا انهم
اختلفوا في عامل المتصل انه الفعل او معناه او الا واتفق المتأخرون
في المنقطع ان عامله الا وخبرها محذوف في الاغلب وقد يظهر وقد يرفع
ما يجوز ان يكون منقطعا او اللغوي بطريق الاستخدام في لغة بني تميم
على البدلية ان كان المبدل منه مرفوعا وقد يجر ان مجرورا نحو مررت بالعوم الا
حمار وهم يجوزون البدل فيما قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني العوم الا حمار
ويوجبون النصب فيما لم يكن كذلك كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا
من رحم فظهر تخلل في كلام المص من جهة التخصيص والابهام او واقعا
بعد ليس ولا يكون وما خلا وما عدا وخلا وعدا لكونه خبرا او مفعولا به
والمستثنى بعدهما ايضا ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء والمرجع فاعل
المذكور اي ليس ولا يكون بجاني مثلا وما في الاوسطين مصدرية وخلا
في الاصل لازم يتعدى بمن فضمن معنى جاوز او حذفت واوصل الفعل
والتزم هذا التضمين او الحذف في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بالا الخ على ان الباب وقاعليها كاسمها والجملة حال ولم يظهر قد
مع الاخيرين ليكون اشبه بالا وتؤول المصدر بالفاعل ويجوز فيه تقدير
زمان مضاف وقد تجر بهما اي بعدا وخلا على انهما حرفا جر او واقعا
في موجب اي مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام ذكر فيه المستثنى منه
كجاءني العوم الا زيدا فلو كان المستثنى في عبارة لمن الموجب معه اي مع
ذكر المستثنى منه فالبدل اولى من النصب على الاستثناء كقوله تعالى ما فعلوه
الا قليل لان المستثنى فضلة قطعا بخلاف البدل ولو تعذر البدل عن لفظ
المستثنى منه او محله الغريب فيبدل مبنيا على محله اي البدل منه كلا احد فيها
اي في الدار الا زيد فانه تعذر الابدال من محل قريب لاحد وهو النصب بلا
لانتقاض النفي الذي عمل لا لاجله بالا فابدل من محله البعيد الذي هو الرفع على الابتداء
ومع عدمه اي المستثنى منه يعرب المستثنى باعرابه اي المستثنى منه ما لم يكرر
المستثنى فاذا كرر ينصب احدهما والاخر قد ينصب ايضا وقد لا ينصب وكذا حكم

مافوق الاثنين الحكم انه اذا كرر الا فاما ان يكون للتاكيد وح مابعده احد
التوابع فاعرابه كاعراب متبوعه واما لغير التاكيد وكلام المصنف فيه وحينئذ
اما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا وكل منهما اما في العدد اولا
فالاقسام اربعة مثال الاول في الموجب له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية
الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فكل وتر
منفي منصوب لانه في موجب وكل شفع مثبت جائز فيه الوجهان لانه في
غير موجب فيلزم بالاقرار خمسة لانك اخرجت التسعة من العشرة بقي واحد
وادخلت معه ثمانية صارت تسعة واخرجت منها سبعة بقي اثنان وادخلت
معهما ستة صارت ثمانية واخرجت منها خمسة بقي ثلثة وادخلت معها
اربعة صارت سبعة واخرجت منها ثلثة بقي اربعة وادخلت معها اثنين
صارت ستة واخرجت منها واحدا بقي خمسة وفي غير الموجب ماله علي
عشرة الا تسعة الخ فكل وتر مثبت جائز فيه الوجهان وكل شفع منفي
منصوب فيلزم خمسة ايضا فالتخريج مما سبق هكذا هو الفسر الا ان الفقهاء
قالوا اذا قلت ماله علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى
ماله علي عشرة مستثنى منها تسعة اي ماله علي واحد فاذا قلت الا تسعة
بالرفع يلزمك تسعة لان المعنى ماله علي الا تسعة ووجهه ان الاصل في الكلام
هو الاثبات والنفي طار عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا
الى المثبت كانك قلت له علي عشرة الا تسعة ويصير حاصله ان له عليك
واحدا فاذا ادخلت النفي كان المعنى ليس علي واحد فلا يلزمك شيء واما اذا
رفعت تسعة فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي داخلا
في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من المنفي ويكون المعنى كما قالوا ومثال
الثاني في الموجب جاء المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا فقد جاءك
من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وفي غير الموجب ما جاء المكيون
الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا فقد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش
الا هاشميا وحكمهما في المعنى والاعراب حكم الاول موجبهما كموجبه وغيره كغيره

كغيره ومثال الثالث له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فيجب نصب الاول ويجوز
الوجهان في الاخير والاستثناء من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة
وفي الرابع ان كان المستثنى منه واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا وقد تقدمت
المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا
الا خالدا احد اذ لا يمكن الابدال وان تاخرت ففي احد المستثنيات جواز الوجهين
والباقي واجب النصب لان المبدل منه صار بالابدال كالساقط فلا يبدل منه
مرة اخرى نحو ما جاءني احد الا زيد الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها فللمتقدم
النصب على الاستثناء واحد المتاخرات جائز الوجهين وباقيها واجب النصب
بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكر الا خالدا وان كان مفرغا
شغل العامل بواحد منها ونصب ما سواه نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا
وان كان المستثنى منه اكثر من واحد ففي غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا
الا النصب والاول اشتغل به العامل نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي
قد انتقض بالا فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز الا زيدا فانه ما اكل
الخبز هذا اذا لم يذكر ما استثني منه المستثنى الاول وان ذكر جاز في الاول الوجهان
نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وفي الموجب لابد من ذكر المستثنى منه لان الموجب
لا يتفرغ كما يجيء نحو اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اولهما
وفي الثاني جواز الوجهين لانه غير موجب بسبب نقض الايجاب بالا فالمعنى ما
اكل القوم الخبز الا زيد فظهر وجوب نصب واحد في كل مستثنى مكرر ويكون عدم
المستثنى منه فيه اي في الموجب لو يفيد الكلام بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت
على سبيل العموم نحو تحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح وعدم الافادة
في غير الموجب نحو مامات الا زيد نادر فالحكم بجواز التفريغ فيه على الغالب والافادة في
الموجب نادر فالحكم بعدمه على الغالب ايضا ويجر اي المستثنى بسوى بالقصر
وكسر السين وضمها وسواء بالمد مع فتح السين وكسرها لانه مضاف اليه وهما
اي سوى وسواء ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير
بمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا

وحاشا عطف على سوى لانه حرف جر في الاكثر وقيل النصب على المفعولية
به اى بحاشا على انه فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه
نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى نزهه الله تعالى عن ضرب عمرو ولاسيما عطف
على سوى ايضا لا للاضافة سي اليه وما زائدة او الى ما وهي نكرة غير موصوفة
والاسم بعدها بدل منها والسي بمعنى المثل ولا لنفي الجنس وخبرها محذوف
والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية فمعنى جاءني القوم ولاسيما
زيد ولا مثل زيد موجود في القوم الذين جاؤا اى هو احق بالمجئ واشد اخلاصا
في المجئ وجاء الرفع فيما بعد لاسيما وهو اقل من الجر على انه خبر محذوف
وما بمعنى الذى او نكرة موصوفة بجملة اسمية وقيل النصب بعد لاسيما
على ان ما نكرة غير موصوفة واعني مقدر وغير عطف على سوى ايضا وهو اى
غير صفة في الاصل وضعه لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو
المغايرة ويعرب غير فيه اى في الاسناد دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب
موصوفه كاعرابه اى المستثنى بالا على التفصيل من وجوب نصبه لو مقدما
او منقطعا باعتبار المضاف اليه او في موجب تام وجواز الوجهين مع اولوية
البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ ووجه
انتقال اعراب المستثنى اليه لما يجئ به خبر باب كان اى نوعها اى
الافعال الناقصة وهذه احسن من عبارة الكافية المسند اى اللفظ الذى
اسند الى اسمه عائد الى الباب لوجوده في ضمن الجزئيات المسندة بالذات
ولخصه فخرج نحو يضرب بدون فاعله وقائم في كان زيد يضرب وابوه قائم
بلا تعسف بخلاف عبارة الكافية وهو اى خبر باب كان كالخبر اى خبر المبتدا
في اقسامه واحكامه وشرائطه المذكورة وجواز تقديمه معرفة مشروط بوجود
الاعراب اللفظي في احد المعمولين او هو قرينة ههنا لاختلاف اعرابيهما بخلاف
خبر المبتدا لاتحاد اعرابيهما فلا بد في جواز هناك من قرينة اخرى فلا مخالفة بين
الخبرين وابن الحاجب لما غفل عن الاستثناء في خبر المبتدا ظن مخالفتهما في
هذا الحكم فقال ويتقدم معرفة ويحذف عامله جوازا والوجهان يجوز ويحذف

ويحذف كان لامتناع حذف غيرها كان خبر الخبر وقوله اى في مثل هذا الكلام في
مجئ اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم وجوه نصب الاول ورفع الثانى اى ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعكسه اى ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضدى علتى الاول ونصبهما
ورفعهما بينهما من الاولين وجرهما بتقدير حرف الجر ليس بشاسع بل وبجب
حذف كان كاما وانما انت بفتح الهمزة او كسرها اى لان كنت
فتغير بالمفتوحة حذف اللام الجارة قياسا ثم حذف كان اختصارا فانقلب
المنفصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن كان فادغم واتصل المكسورة ان كنت
بلا لام منطلق به ما فر اسم باب ان معموله عائد الى الباب المسند اليه
نائب الفاعل فلا يرد نحو ابوه في ان زيدا ابوه قائم بخلاف عبارة الكافية ولا يحذف
اسم باب ان بخلاف المبتدا الا للضرورة الشعرية فلا بد من اسما ضمير الشان
فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح المنصوب بلا التى لنفى صفة الجنس
غير التعبير لقلة النصب في اسم لا بخلاف ما سبق المسند اليه الموصول عبارة عن
المنصوب فلا يرد نحو ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم يليها يقع بعد لا بلا فاصلة
نكرة مضافا او مشبها به نحو لا عشرين درهما لك اخوال عن الضمير المجرور
فلو كان مطلق المسند اليه بعد لا لوجوده في ضمن المعتمد مفردا غير مضاف
ولا مشبه به مع وجود الاولين بنى مشتملا على علامة نصبه لتضمنه
معنى من الاستغراقية لكونه جوابا لهل من شئ نحو لا رجل ولا غلامين لك ولا
مسلمات بكسر التاء بلا تنوين عند الجمهور ولو كان المسند اليه بعد لا مفصولا
عنها نكرة او معرفة متصلة وان كان كل واحد منهما مفردا ان الوصل
رفع وكرر وجوبا ليطابق السؤال والمراد بالتكرير النوعى لا الشخصى فيحصل
ست صور اربعة في المفصول واثنان في المعرفة وترك نحو فيه ولا ابا حسن لها
فقد عرف مما تقدم وكثر حذفه اى المسند اليه بعد لا في مثل لا عليك اى لا باس
والمراد فيما وجد الخبر لما ان حذف الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا يلزم الاجحاف
وفى مثل لا حول ولا قوة الا فيما عطف مع تكرير لا نكرتين مفردتين متصلتين

وجوه نحوهما على الاصل المذكور عطف مفردا وجملة بتقدير خبر الاول وتنصب
الثاني عطفا على لفظ الاول منونا لاعرابه وترفعه عطفا على محله ولا زائدة بينهما
وترفعهما لانها تطابق السؤال وترفع الاول على ان لا بمعنى ليس او الغاء العمل
للتكرير ولا يغير الهمزة الداخلة على لا ما ثبت لها عملها بخلاف الجار الداخل
عليها نحو اذ جئت بلا جرم ويفيد الهمزة المذكورة الاستفهام حقيقة نحو الا رجل
في الدار والتمني نحو الا ماء اشربه حين لا يرجى ماء والعرض نحو الا نزول عندي
ونعت المبني من اسم لا مفردا يليه حال كونه مفردا مبني لاتحاد بينهما ويرفع
حملا على محله البعيد وينصب على لفظه او على محله القريب نحو لا رجل ظريف وظريفا
في الدار والا اي وان لم يوجد احد الشروط فالاعراب رفعا ونصبا لازم لعدم
الاتحاد ويعطف على لفظه عائد الى المبني اي بالنصب ومحله اي بالرفع ولا يجوز
البناء لمكان الفصل بالعاطف ولا بد من تقييد المعطوف بالنكرة اذ لو كان معرفة
وجب الرفع لان لا لا تعمل فيها وبعدم التكرير لما علم حاله من نحو لا حول ولا قوة
والبواقي من التوابع اي غير النعت والمعطوف كتوابع المنادى فيبنى البدل
اذا كان مفردا وكذا التاكيد اللفظي ويجوز الرفع والنصب في عطف البيان وجاز
لا اخا له بلا فصل بينهما ولو فصل نحو لا اخ في الدار لك لم يجز اثبات الالف وكذا
لا غلامي له لا بيننا اي لا يجوز لا اخا فيها وكذا لا غلامي فيها للتشبيه بالمضاف
لمشاركته الاول في اصل المعنى دون الثاني وشاع البناء على الاصل نحو لا اخ لها
ولا غلامين لها خبر ما ولا المشبهتين بليس المسند الى اسمهما نحو زيد يضرب في ما زيد
يضرب ابوه ولا يعملان في بني تميم ويبطل عملهما بتقدمه اي الخبر على اسمها وبزيادة
ان بعد ما لضعف عملهما وانتقاض النفي بالا فلا يبقى العمدة في مشابهة ليس
ولو عطف على خبرهما بموجب بكسر الجيم اي عاطف يفيد الايجاب وهو بل ولكن
رفع المعطوف حملا على محل الخبر او على انه خبر مبتدا محذوف ولا ينصب لانتقاض النفي
بالا والا اي وان لم يعطف بموجب بل بغيره نصب حملا على لفظه او جر على
توهم تقدير الباء في الخبر ويجوز الرفع ايضا بتقدير المبتدا فقط المجرورات
موصوف او مبتدا بما بعده او محذوف او خبره المضاف اليه في الاصطلاح

في الاصطلاح المشهور ما لفظ نسب اليه الى مدلوله بالجار المقدر احترازه
عن الملفوظ والمتضمن المؤثر في العمل احترازا عن المفعول له وفيه ونحوهما في الحذف
والايصال وههنا ابحاث الاول ان المجرورات كما جيبها شمل الاصلي مدخول
الحرف الجار الاصلي والاضافة المعنوية والملحق به مدخول الجار الزائد واللفظية
فكما استوفى قسميها ينبغي ان يستوفي قسميها وقد ترك المص نصف كل قسم
وابن الحاجب نصف الثاني والثاني ان المفعول والمنقول من النحاة انه لا تقدير
في اللفظية وتصريح ابن الحاجب بمطلق التقدير وتكلف بعضهم بتقدير اللام تقوية
للعمل في نحو ضارب زيد ومن البيانية في نحو حسن الوجه فاسد لاستلزامه جواز
نحو الضارب زيد بالاتفاق فلا بيننا ولربما المشهور وغيره كما لا يبيننا ولان المجرور
بالحرف الزائد كذا ذكر الشريف فكيف يعم الاضافة اليهما والثالث ان المذكور
واحد فكيف يصح صيغة الجمع لا سيما في الوجه الثاني والتفسير بالمود لاضمحلال الجمعية
باللام والنقوية بمنزلة اليمين ليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان
اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلانه
فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافرادي في انه يعتبر كل فرد فيه كان ليس معه غيره
وغاية ما يتكلف انه يقال لما لم يكثر احكام الجر وربا لحرف اكتفى بذكرها في آخر الكتاب
ولما كثر الجر بالاصالة بالحرف الاصلي لم يرض ابن الحاجب بتركه راسا فغير المشهور
ولما انتفى الفقدان في الجر بالزائد مع صحة الحوالة تركه ولما انتفى احدهما فقط في
اللفظية مع عدم صحة الحوالة ذكرها على وجه يشعر بانحطاط رتبتها عن المعنوية بانه اخرجها
عن تعريفها وادخلها في قسمها بان ارجع ضميرها على طريق الاستخدام الى ما يطلق
عليه اسم الاضافة اما بطريق عموم المجاز على ما يفهم من كلام الشريف او بطريق عموم
المشترك على راي هذا الضعيف لكثرة الاطلاق والافراد بالتعريف وصيغة الجمع
اما بالنظر الى افراد المذكور او الى التعدد وبحذف حوالة واكتفاء ايجازا فتامل
وشرطها اي الاضافة مطلقا كون المضاف مجازا باعتبار الاول والا لزم تقدم
الشيء على شرطه بلا تنوين ولو كان التنوين مقدرا بمعنى انه لو كان فيه تنوين لحذف
لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله ويا عطفا على بلا تنوين تعوم مقامه ان التنوين

ونون التثنية والجمع لها اي بسبب الاضافة متعلق بكون فتذو اللام لا يضاف
لانها سابقة على الاضافة في اللفظ والظاهر انها في الوجود ايضا فلم يوجد
التجرد بالاضافة وشيء من يزيد او محمولا على ما جاز مع انه لا بعد في ذلك بجائز
من نحو ضاربك على قول ونحو الوجه الا ان يعمم ما يعوم غير التنوين وايضا
لا فرض وجود التنوين في المبني وغير المنصرف مع منافاتهما للتنوين لكونه علامة
التمكن ولا تمكن فيهما بناء على ان فرض المحال جائز فما المانع من فرضه في ذي اللام
اللهم الا ان يعمم التنوين ويخصص الفرض بالوقوعي ولو بالنوعي والاوجه حذف
بهما والشرط لا يكفي في وجود المشروط بل لا بد من المقتضي وهو ههنا تحصيل فائدة ولا
فائدة في اضافة نحو الغلام فلا نقض وتسمى اي ما يطلق عليه لفظ الاضافة
لفظية قدمها لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام وابن
الحاجب نظر الى تقدم المعنى بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا وشرفه ومقصوديته
بالذات لو كان المضاف صفة اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة حال كونها
نحو غلام زيد مضافة الى معمولها نحو كريم البلد وخالق السموات والتخفيف
في اللفظ فقط نتيجة هذه الاضافة فلذا سميت بها والمعنى على ما كان قبل الاضافة
ولذا اتيحا في بعدم الانفصال واما التخصيص نحو ضارب زيدا ورجل حسن
قبل الاضافة بالمعمولية والتخفيف حذف التنوين ولو مقدرا نحو حواج بيت الله
ونائبه والضمير في نحو حسن الوجه واللام اخف منه مخرجا ووصفا والاستتار حكما
فيوصف النكرة بها اي بالصفة المضافة الى معمولها ولو معرفة لعدم اكتساب التعريف
وصح نحو الضارب الزيد وكذا نحو الضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون دون
الضارب زيد لم يصح المفرد المعرف باللام المضاف لعدم التخفيف اذ سقوط التنوين
باللام اسبق الا لو كان المضاف اليه ضميرا متصلا نحو الضاربك حمل حملا على
ضاربك الذي حذف تنوينه لاتصال الضمير لا للاضافة اذ لا يتصور التنوين مع الاتصال
فاشتركا في حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين بخلاف الضارب زيد
مع ضارب زيد ومع ضاربك فيه انه يلزم وجود الشيء بلا شرط ولا مقتضي
وقيل اصل ضاربك ضارب اياك بالتنوين فلما اضيف حذف التنوين واتصل الضمير

جامي وغيره منه

الضمير لانتفاء المانع ثم حمل الضاربك عليه لاتحاد الجزئين فيه انه لا بد في اللفظية
وجود الاستعمال بلا اضافة لكونه في تقدير الانفصال فلما لم يوجد ضارب ك
بالتنوين لم يوجد ضارب اياك وايضا ما الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال في اصل
الضاربك الضارب اياك وايضا اتحاد الجزئين لا يكفي في الحمل والا جاز الضارب
زيد وقيل ضمير نحو الضاربك منصوب فورد عليه حذف النون في الضاربيك
والضاربيك واجيب بان النون بمنزلة التنوين يؤذن بانفصال ما بعده
عما قبله فلا يجامع المتصل المؤذن بالاتصال فيه انه منقوض بنحو يضربونك
وحله انه ليس بمنزلة التنوين من كل وجه الا ترى انه يجتمع مع اللام ويثبت في
الوقف والاقرب ان نحو ضاربك مضاف والتنوين محذوف لاجل
الاتصال والاضافة معا كما في نحو دونك وكله وكونه في تقدير الانفصال
من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجود شرط العمل ونحو ضاربيك وضاربيك
مجردا ومحلى باللام مضاف والنون محذوف لاجل الاضافة فقط ونحو
الضاربك ليس بمضاف لعدم التخفيف بل هو مثل الضارب زيدا فتدبر
او ذا اللام نحو الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام او مضافا اليه اي الى ذي اللام
نحو الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب
غلامه والا اي وان لم يكن المضاف صفة مضافة الى معمولها بان لا يكون صفة
نحو غلام زيد او يكون صفة غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات
فالاضافة معنوية مفيدة شيئا في المعنى دون اللفظ فقط وشرطها
اي الاضافة المعنوية تنكير المضاف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان
ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو
زيدنا خير من زيدكم وان كان مضمرا او مبهما لا يضاف لتعذر التنكير وتفيد
المعنوية تعريفه اي المضاف بالمضاف اليه المعرفة لانه وضعها للمعهودية
المضاف فيما امكنت وذلك في المعرفة دون النكرة ثم تستعمل في الاستغراق وغيره
كاللام بعينه مثلا اذا قلت جاءني غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه

من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل جائني غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه
مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها
او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم تستعمل
بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
الا مثل وغير وشبهها نحو نظير وشبه وسوى هكذا فيما عند نا في النسخ والظ
الا مثلا وغير لكونه استثناء من ضمير تعريفه ويمكن ان يجعلا مثل نحو ما لم يشتهر
ظرف لمفهوم الاستثناء اي لا يفيد الاضافة المعنوية تعريف مثلا ما لم يشتهر
اشتهار كل منهما بمماثلة المضاف اليه في شيء من الاشياء او بمغايرته له فاذا
اشتهر يتعرف كما قيل في وجه الاول لتوغلها في الابهام فيه ان التعريف للعهد
كما سبق فلا يضره التوغل كيف ونحو خلق الله ومقدوره ومعلومه اكثر ابهاما
منها مع افادة التعريف بالاتفاق وقيل لكونها في تاويل المماثل والمغاير
فيكون الاستثناء منقطعا فيه انه يخدشه التعريف بالاشتهار الا ان يقال انه
يتعين الذات فلا يمكن تاويله بالصفة ويمكن ان يقال الاشتهار دليل العهد
فيكون الاضافة على اصله فيتعرف من كل وجه وبعدمه ينهدم العهد فيكون
معرفة اصلا ونكرة استعمالا فيجوز ان يعامل معاملتها فيه انا لا نسلم
الانهدام والسند سبق وانه يتوقف على وجود معاملة المعرفة بلا اشتهار
كما وجد في ذي اللام كما سبق وانت هذا وتفيد المعنوية تخصيصه اي المضاف
بالمضاف اليه النكرة قيل لان التخصص تقليل الشيوع ولا شك ان الغلام
قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامراة فلما اضيف الى رجل
خرج غلام امراة وقلت الشركة فيه ان التخصص لم يحصل من الاضافة
بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة
الفرق ظ بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان يسمى معنوية فلا يظهر الفرق فيه
بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيد في حصول
الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية
وبقيت من الابانة في الاضافة المعنوية لو صدق كل منهما عليه على كل منهما

منهما بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وهذه التقديرات لا بد منها والقرينة
عليها والا اي وان لم يصدق كل منهما على الاخر فاللام مقدرة او في مقدر
اللام نحو غلام زيد وضرب اليوم وعلم الفقه قالوا لا يلزم في تقدير اللام صحة
التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فيتفرع عليه
تقدير اللام في نحو ضرب اليوم دون في كما ذهب اليه ابن الحاجب وعدم الاحتياج
الى التكلفات البعيدة في نحو كل رجل وشجر الاراك فيه ان المقدر غير المتضمن
اذ لازم الاول صحة التصريح والثاني عدمها ولذا لم يبن الظروف المعربة
والمفعول له وتوارد به المتضمن كما ذهب اليه عبد القاهر ومن تبعه واعتذروا
عن عدم البناء اما بان التضمن مجوز البناء لا موجبه لتخلفه في اي واما بان الاضافة
تمنع البناء في الاعم الاغلب او بان المضاف اليه بمنزلة التنوين التي لا تجامع البناء
وكله ضعيف لا ينقض بنحو غلام رجل لصحة التصريح ولو منع اللزومين لزم
بيان فرق اخر لا اختلاف حكميهما فالوجه عندي صحة اللزومين وان المقدر
ههنا بمعناه وان المراد بصحة التصريح بحسب الوضع فلا يضر عدمها في الاستعمال
الا ترى ان الظروف اللازمة لا تبنى مع عدم صحة التصريح في الاستعمال فتحكم في
نحو كل رجل واذا بانه يصح فيه تصريح الحرف بحسب الوضع وعلى هذا ابن ومنع
بانه لا يصح فيه حفظا لقاعدتهم واستدلالا من الاثر واعلم ان ابن الحاجب قدم
بيان تقدير الحرف ثم الفائدة واخر الشرط نظرا الى ان الكلام في المجرورات
فيناسبه المبادرة الى بيان الجار تحقيقا وان المقصود الاهم بالذكر وعكس المص
نظرا الى الوجود اولا والى المقصود الاهم الانفع ثانيا وهو افادة التعريف
والتخصيص واما تقدير الحرف الجار فلا يضاح معنى التخصيص والحق فنظر المص
ادق وبالقبول احق ولا تضاف صفة الى موصوفها ولا يضاف ملابسها
بالعكس الذي هو اضافة الموصوف الى الصفة والملابس هو الموصوف المذكور
والعكس تصوري والنفي وقوعي فلا تناقض والمراد مع ابقاء المعنى المفاد
بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر
لا يقوم احدهما مقام الاخر فلا يكون مع غير ترتيب الكافية ترتيبا وتكميلا

واحترازا عن كون الثانية كالحشو وهذا اولى بالرعاية من تقديم الاهتمام
بالنفع الذي رعاه ابن الحاجب ولا يضاف الشيء الى مماثله في العموم والخصوص
مترادفين او متساويين لعدم الفائدة واول نحو اخلاق ثياب بالاضافة
في ثياب اخلاق بالوصف بانه حذف الموصوف وصار الصفة كالاسم
فالتبس فاضيف للبيان لا من حيث انه موصوف ومسجد الجامع في المسجد
الجامع بالوصف بان يقدره مسجد الوقت الجامع وقيس قفة في المثلين
لكونهما اسمين لواحد بان يراد بالاول المدلول وبالثاني اللفظ او بان ينكر
الاول بانفاق الاشتراك فيكون كشجر الاراك وفي مثل هذا يضاف الاسم
الى اللقب لكونه اوضح دون العكس ولا يجوز اضافة المضاف مرة اخرى ولا
يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف ولا الفصل بينهما بشيء الا بالظرف
صحيح والجار والمجرور للضرورة الشعرية كقوله لله در اليوم من لامها والحق في هذا
ما قال ابن هشام في التوضيح وهو ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة
اضافة المصدر الى فاعله والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر رض زين لكثير من المشركين قتل
اولادهم شركائهم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي
في رداها واضافة الصفة الى مفعوله الاول والفاصل الثاني كقراءة بعضهم
فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او ظرفه كقوله عليه السلام هل انتم تاركوا لي صاحبي
وكون الفاصل قسما كهذا غلام والله زيد واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ
غير المضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء ويحذف هو اي المضاف اليه ويبنى المضاف
كما في الغايات وقد يترك على حاله بغير تنوين وهذا في الغالب اذا عطف على ذلك
المضاف مضاف الى مثل ذلك المحذوف نحو خذ نصف وربع ما حصل ومن
غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم اي فلا خوف شيء وقد عدها بني على اعرابه
ويترك تنوينه نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال والمضاف ويعرب اي المضاف اليه
باعرابه اي المضاف وقد يترك على اعرابه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالجر
عند عدم اللبس ظرف يحذف فان التبس فلا يحذف فان في السعة ويحذف مجموعهما
اي المضاف والمضاف اليه كما قال هو مني فرسخان اي مقدار مسافة فرسخين

فرسخين ويكسر المضاف الصحيح يعني ما ليس في آخره حرف علة والملحق به يعني
ما آخره علة سكنت ما قبلها باضافتهما الى الياء ضمير المتكلم وتبقى اي الياء مفتوحة
او ساكنة وتثبت الالف ان كانت في آخر المضاف الى الياء وفي لغة هذيل تقلب
الالف ياء وتدغم الا الالف التثنية فيثبتها وتدغم الياء والواو بعد قلبها ياء
فيها اي في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم ولا تسكن لالتقاء الساكنين نحو قاضيّ ومسلميّ
ومصطفيّ الاسم التابع اذ البحث فيه فلا يدخل في المحدود فعل وحرف
مؤكدان وجملة لا محل لها من الاعراب تأكيدا او عطفا او بدلا او بيانا والتي لها
محل في حكم الاسم ولكن فيه بحث يعرف مما سبق والاقرب ان يقال ذكر جاء فيه
استطرادي ايجازا وتكثيرا للفائدة كل لفظ تبع سابقه في الرتبة في الاعراب
ومعنى التبعية اتحادهما في النوع مع كون اللاحق لاجل السابق لا وقوعه بعده
فلا يرد نحو الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب
ولما اشتمل عبارة الكافية على وجوه من الخلل ذكر الجمع وكل اللتين للافراد
والتنويع للماهية وكان غير شامل للثالث فصاعدا الا بتأويل وبالاعراب
سابقه المحتاج الى حذف المضاف او ارادة النوع وعدم المنع غيرها
ولا ينعدم التابع الا العطف بالحرف للضرورة الشعرية كقوله عليك
ورحمة الله السلام وهو اي التابع نعت لو دل على ما معنى ثابت فيه
اي المتبوع المذكور التزاما يرد عليه البدل والعطف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه
والتأكيد في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول وزيادة مطلقا
لدفعه كما قيل اذ معناه غير معتد بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية مع متبوعه
ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فاسدة اذ ليس لغير العطف
من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولهذا يجوز في تابع ان يكون نعتا
وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية وكذا
للاحتراز عن الحال كما فعل الرضي لخروجها بذكر التابع فالوجه على ما ذكره الرضي بعد
ان يقول لو دل على ذات ومعنى غير الشمول فيه ليعم لو اريد الدلالة التضمنية
او جعل على صلة الاشتمال وصلة الدلالة محذوفة وما عبارة عن معنى مخصوصا

بافراد المتبوع لاستقام لكنه خلاف المتبادر وتبعه اي تبع الدال على ما فيه متبوعه
في التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ولا وجه
لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمونث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وحذف
الاعراب حذرا عن التكرار وذكر الواو في الجمع لافادة النوع من الجانبين ولو اريد
كل الافراد منهما لذكر او الى في الاثنين وقدم التبعية على الفائدة لتقدم اللفظ
على المعنى والايجاز على ان ذكر الفائدة استطرادي لانه وظيفة المعاني الم تر انها
لم تذكر في غير النعت فحق ان لا تذكر في مثل هذا المختصر فضلا عن التقديم او في متعلقه
لما كان دلالة النعت السببي على معنى في المتبوع التزامية مثلا اذا قيل جاءني رجل
حسن غلامه فحسن دال بالتضمن على حسن موجود في غلامه وبالالتزام على كون الرجل
بحيث حسن غلامه لم يرض بها المص كما رضيها ابن الحاجب فزاد وتبع الدال على معنى
في متعلق المتبوع اياه في الاولين اي التعريف والتنكير وكان كالفعل المسند
الى الظ في الباقي مفردا دائما ومذكرا الا ان يكون فاعله مونثا حقيقيا متصلا فيجب
تانيثه او غير حقيقي او منفصلا فيجوز وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل
في تركه بحسب الظ وفي غيره موازنته ومناسبته له حتى اذا خرج عن الموازنة بالتكسير
مثلا او لم يكن مشتقا يجوز المطابقة في الجمع من غير ضعف نحو مررت برجل قعود
غلمانه واسود انصاره وابناء عمه اخوانه فظهر الخلل في الاطلاق ووجه ان يراد
بعد الباقي ان موازنا له والا فالوجهان وتخصص النعت متبوعه اي تقلل
اشتراكه في النكرات نحو رجل عالم او توضح نحو زيد الظريف ويأتي لمجرد الثناء
نحو الله الكريم ولمجرد الذم نحو الشيطان الرجيم ولمجرد التاكيد نحو قوله تعالى
الهين اثنين وليس مراده الحصر اذ قد يجيء للترحم نحو زيد الفقير وللكشف كالجسم
الطويل العريض العميق ولما توهم كثير من النحاة شرطية الاشتقاق في النعت رده بقوله
والمنسوب كتميمي وذو اي لفظه نعت بالقوة مطلقا اي في جميع الاستعمالات
اذ وضعها للدلالة على ذات مبهمة ومعنى فيها فكانا كالصفات ولفظة اي
نعت للنكرة لمدحها اللام الاولى للتخصيص والثانية للتعليل نحو مررت برجل اي رجل
اي كامل في الرجولية واسم الجنس نعت للفظ هذا نحو هذا الرجل فان هذا

هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى
في المبهمة وفيه ان هذا حاصل في غير هذا خصوصا في نحو شيء او معلوم رجل ولم يصح
ان يقع نعتا فالحق ما ذهب اليه البعض من انه عطف بيان ولفظ هذا نعت
للعلم نحو مررت بزيد هذا او مضاف الى العلم نحو غلام زيد هذا او مضاف الى
ضمير نحو زيد غلامك هذا او مضاف الى مثله نحو غلام هذا هذا قيل لكون هذا
في هذه المواضع بمعنى المشار اليه وفيه انه بمعناه في جميع المواضع وامتناع كونه
نعتا لغير المذكورات لعدم شرطه وهو الموافقة واعرفية الموصوف او
مساواته فلا فرق بينه وبين المنسوب وذي فالوجه عده معهما خاصا
اي حال كون كل من اي الى الاخر خاصا بما ذكر لا مطلقا وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءني
رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يومر بضربه بعائد راجع الى
تلك النكرة للربط مذكورا او مقدرا كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس
الاية اي فيه والمضمر لا يقع صفة قيل لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها
وفيه ان ضمير الغائب قد يرجع الى الدال على معنى في الذات الا ان يقال حمل على
اخويه طردا للباب والاولى انه يقال لانه اعرف المعارف فلا يقع صفة لغيره
لعدم الشرط ولا لضمير مثله لما يذكر في قوله ولا موصوفا قيل لان ضمير المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح وحمل عليهما
ضمير الغائب والوصف المادح وغيره وضعف هذا ظاهر فلذا جوز الكسائي
والزمخشري موصوفية ضمير الغائب في مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
ويمكن المص ترتيب الكافية والموصوف اخص من الصفة او مساو
لها في التعريف اي يجب ان يكون الموصوف ازيد تعريفا من الصفة او مساويا لها
ولا يجوز ان يكون انقص منها لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل والمنقول عن سيبويه
والجمهور ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام و
الموصولات فبينهما مساوات وتعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
عند الجمهور ووصف باب هذا اي اسم الاشارة بذي اللام شامل

نحو الذي دون مثله والمضاف اليه والى ذي اللام مع وجود الشرط المذكور
لابهامه ولا يتصور رفع الابهام بالمبهم واما المضاف الى ذي اللام فقيل
لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير وفيه انه ان اريد التعريف
فمنقوض بنحو الرجل صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق وان اريد التعيين
ورفع الابهام فهو لجواز ان يكون المضاف اسم جنس كغلام فلما جاز مررت
بهذا الغلام فلم لا يجوز بهذا غلام الرجل مع ابهامه انه في اكثر ويحذف الموصوف
جوازا اذا علم نحو قوله تعالى ان اعمل سابغات اي دروعا ويجب حذفه نسيا
فيما غلب عليه الاسمية كالفارس والصاحب اي الرجل وعطف عطف
على نعت ترك مع ان ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء وثم وحتى الا
بتكلف بعيد ارتكبه البعض واقتصر على ما يفهم من قوله توسع حرف عاطفة
فلا يرد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم على رأي ويعطف المعطوف او يقع العطف على المظهر
المجرور بلا فاصل نحو مررت بزيد وعمرو والضمير بالجر المجرور باعادة الجار
او ملابسا بالجار على الوجه الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينك وبين زيد
لانه لما اشتد الاتصال بينهما لاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفاعل
والفاعل المتصل كانا كشيء واحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة
فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار ولهذا قدم المصنف هذا الحكم على تاليه مخالفا للكافية
وههنا بحث وهو انه يفهم من هذا جواز مررت بزيد وبك بلا اعادة الجار وهو
ممتنع بلا خلاف الا ان يقال عدم جوازه معلوم من بحث المضمرات او يقال
والضمير المجرور بالرفع عطفا على المجرور على انه نائب الفاعل لكن يلزم اهمال
المسئلة الثانية ويمكن ان يجعل من عطف اسمية على فعلية اي والضمير المجرور في
باب العطف ملابس باعادة الجار تابعا او متبوعا فيكون اشمل واوجز
والمرفوع بالجر عطفا او الرفع مبتدأ المتصل ملابسا او ملابس في باب العطف
بفاصلة بينه وبين المعطوف تأكيدا وغيره ولو وجدت تلك الفاصلة
بعدها اي العاطفة نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا الا للضرورة اي وقتها

وقتها هذا هو الاولى عند البصرية ويجوزون على قبح من غير فاصلة ولا ضرورة
وعند الكوفية يجوز مطلقا وهذا اخص من قولهم اكد بمنفصل الا ان يقع فصل
فالوجه في وجه التفصل الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على
بعض حروف الكلمة فبالتأكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف
على التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تأكيدا ايضا
وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل طال الكلام فيحسن الاختصار بهي وفيه
نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الاية المتقدمة فالقول بحصول
الطول به ممنوع بعيد عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما
ذكره السخاوي تكلف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل
بكلمة اقل حرفا من التأكيد لا يكفي كان ما ذكره في التأكيد مما لا يعني ثم ان المصنف
قدم بحث العطف على عاملين لمشاركته ما سبق في كونه بشرط [illegible] والجواز فقال
ومعمولي عاملين عطفا على المجرور واخر ما قدره غيره دفعا للغلط وجعل العطف
في كلام غيره بالمعنى اللغوي اعني الميل او جعل على صلة البناء المحذوف تكلف
بارد ولا يدفع الغلط لو قدم المجرور عليهما اي المرفوع والمنصوب لدلالة المجرور
عليهما اي على احدهما على حذف المضاف والا يلزم العطف على ثلث فيهما اي في المعطوف
والمعطوف عليه والظرف هو الكل والمظروف جزؤه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وجوازه لورود السماع وعدم جواز غيره على الاصل من ان الحرف الواحد لا يقوى
ان يقوم مقام عاملين ولذا منع الجواز مطلقا سيبويه والجمهور ولا وجه لتجويز الاخفش
مطلقا وهو اي المعطوف في حكمه اي المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع من الاحوال
العارضة بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به
ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد
المنادى عن لام التعريف اعني لزوم اجتماع آلتي التعريف لو لم يجرد مفقود في المعطوف
وسبب بناء زيد كونه منادى مفردا معرفة موجود في عمرو لا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما
او بقائم ولا ذاهبا عمرو والا برفعه اي ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب
او جر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع في المعطوف عليه

العائد الى اسم ما وتأكيد لفظية اى تقرير المتبوع عند السامع بان يدل
صريحا على ما دل عليه التأكيد فيه يحصل التقرير ثم قد يكون ذلك هو المقصود الاصلي
وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما يجيء في المعاني فظهر
عدم الاختصاص بالنسبة والشمول والصفات الكاشفة وعطف البيان يقصد
منهما الايضاح دون التقرير وكقولنا نفخة واحدة والهين اثنين وامس
الدابر التقرير فيها لجزء المتبوع وهذا معنى قول ابن الحاجب تقرر بها بالتضمن
دون المطابقة المعتبرة في التأكيد ولا يرد عليه مثل اجمعين وكليهما والصفات
الكاشفة على ما توهم اذ لا بد فيه من الضمير فالمجموع بالمطابقة واخراج الضمير من المؤكدية
تحكم وهو اى التأكيد لفظي تكرير الاول اى المتبوع اما بعينه كزيد زيد
او بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير نحو حسن بسن او باى بمرادفه نحو ضربت انت
ويجرى التأكيد اللفظي في كل لفظ اسم او فعل او حرف او مركب وبهذا ايضا
يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب وهو اى التأكيد وتركه
اخر معنوي لو كان المؤكد نفسه وعينه وهما يطابقان باختلاف الصيغ والضمير
لاختلاف المتبوع بالتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كنفسه ونفسها
وانفسهما وانفسهم وانفسهن وكذا عينه اه ويؤكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا او مستكنا بهما اى باحدهما لو اكد ذلك المتصل اولا بمنفصل نحو
ضربت انت نفسك اذ لولا ذلك لالتبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه
البارز طردا للباب واما غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه التأكيد اولا بمنفصل
لعدم اللبس نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا لا يجب في غيرهما لان
اجمعين واخواته لا يستعمل بغير التأكيد وكل المضاف الى الضمير لا يقع غير التأكيد الا
مبتدأ فلا لبس وكله وهو بالضمير نحو كله وكلها وكلهم وكلهن واجمع واكتع
وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة وكلها بمعنى اجمع وهي بالصيغ نحو اجمع وجمعا
واجمعين وجمع وكذا البواقي والثلاثة الاخيرة لا تذكر بدونه اى اجمع لعدم
ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولا يتقدم هذه الثلاثة على اجمع لو اجتمعت لانها
اتباع له ويؤكد بكل واجمع ما يتفرق اجزاؤه حسا كالقوم ولو كان ذلك

ذلك الافتراق حكما حكما او محكوما من الشرع او غيره نحو اشتريت العبد كله
اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا في ذي اجزاء فان لم يصح افتراقها لم يكن في التأكيد
بهما فائدة غير المثنى صفة لقوله ما يتفرق وكلا وكلتا وحماله اى يتعلقان تأكيدا
للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ولا يؤكد النكرة بهما قيل اى بكلا
وكلتا ثم انه لا وجه للتخصيص بالذكر اذ لا يؤكد بالمعنوي كله غير المعارف باتفاق
البصريين والكوفيون جوزوا تأكيد النكرة اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار
ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم بما عدا النفس والعين فالوجه ارجاع الضمير الى
كل واجمع وكلا وكلتا بعد الاولين واحد الا اشتراكهما في اقتضاء الاجزاء المتفرقة
وغير المثنى وكذا الاخيران لاختصاصهما بالتثنية واتباع اجمع في حكم اجمع ولما كان
اختصاص النفس والعين بالمعارف مجمعا عليه لم يذكرهما بخلاف البواقي ولو وصل
بها اى بالمؤكدات المعنوية او به اى بالمؤكد المعنوي لكان اوجه ولا يبعد ان يجعل
بهما تصحيفا من بها وسهوا من قلم الناسخ ولا يؤكد المظهر بالمضمر لكونه
كالوصف فكما يجب ان يكون الموصوف اعرف او مساويا فكذا المؤكد ويؤكد المضمر بهما
اى بالمضمر كضربت انت وانت ومررت بك انت وبه هو واما نحو زيد ضربته اياه
ونحو اخوك لعينت زيدا اياه فقد يرجع الضمير الى زيد فبدل عند النحاة وتأكيد
عند الرضي برجوعهما الى شيء واحد نحو انا محمد قلت كذا ومررت به زيد ويتم انتم
هؤلاء علم قول وبدل لو هو اى التابع المقصود بالذات في النسبة
فقط دون المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب قيل يخرج هو ايضا
لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
وهذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب الاخبار الذي وقع من المتكلم لم يكن بطريق
القصد ولهذا اعرض عنه بكلمة بل وقالوا بدل الغلط ثلاثة اقسام الاول ان يقصد البدل منه
عن قصد ثم يتوهم الغلط وشرطه ان يترقى فيه الادنى الى الاعلى نحو هند بدر شمس
وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق اللسان الى رجل ونسيان المقصود
وسبق اللسان الى غيره ثم يتذكر ويتدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع
في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وبين

بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصحا يزيدون بل فيصير اضرابا والا وسطا
لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحا لكن يضربون
عنهما والا وساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة وهو اي البدل بدل
كل لو كان مدلول البدل عينه اي عين مدلول المتبوع في الخارج يعني يتصادقا
في الخارج وان لم يكونا متحدا وضعا ولا مفهوما وبين نحو جائني زيد اخوك و بدل
بعض لو كان مدلول البدل جزءه اي جزء مدلول المتبوع في الخارج ايضا
كضرب زيد راسه و بدل اشتمال لو دل بضم الدال عليه نائب الفاعل
اي على مدلول البدل اجمالا دلالة اجمال او مجملا بغيره اي بغير كل واحد
من العينية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه فان الثوب دل عليه اجمالا لا يسلب زيد
اذ لا يسلب ذات الشيء بل ما يحويه مثل الجلد والثوب وهذا هو الصواب واما
اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في جاءني زيد
غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل غلط والا اي وان لم يوجد احد هذه
الثلثة في البدل فبدل غلط سواء كان هناك غلط او ابهام او نسيان
فيشمل اقسامه الثلثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية الا ان يتكلف ولو
ابدل نكرة من معرفة فالنعت اي نعت البدل لازم لئلا يكون المقصود انقص من
غير المقصود من كل وجه فان فائدته بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل
بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل ظاهر من مضمر كلا اي بدل الكل الا من غائب
لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل
يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود لاختلاف المدلول بحال اشتريتك
نصفك واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار وعطف بيان لو يوضحه
اي متبوعه مخرج غير الصفة الكاشفة ولا يلزم من هذا كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله
بالاجتماع غير صفة فخرجت هي نحو اقسم بالله ابو حفص عمر ويظهر الفرق بينهما اي
عطف بيان وبدل من حيث اللفظ في يا هذا زيد بالتنوين مرفوعا ومنصوبا اذا جعل
عطف بيان وبالضم اذا جعل بدلا وانا ابن التارك البكري بشر اذا جعل بيانا للبكري جاز

جاز وان جعل بدلا لم يجز لانه في حكم تكرير العامل فيكون كالضارب زيد وقد مر
امتناعه واما الفرق المعنوي فيغني عن البيان الاسما المبنيات اختار
الجمع اشارة الى ان الكلم في الافراد واما الكلام في المفهوم والحكم فقد سبق
في صدر الكتاب وعرفت فساد تعريف ابن الحاجب والمراد غير ما ذكر من المنادى
واسم لا التبرئة وتابعيهما وهو منحصر بالاستقراء في ثمانية ابواب والقابه
اي القاب حركات اواخر المبني وسكونه لم يجعل والقاب الاعراب لان معاني
حركات الاعرابية مختلفة فصارت حقايق وحركات البناء وسكونه متحدة من
حيث عدم دلالتها على شيء ضم وفتح وكسر ووقف وقد سبق التفصيل في صدر
الكتاب المضمر ما اسم خرج كاف نحو ذلك وارايتك وضع لذات متكلم او
ذات مخاطب فان الضماير موضوعة لجزئيات باعتبار معنى عام وهذا معنى ما
قيل الموضوع له خاص والوضع عام بخلاف لفظي المتكلم والمخاطب فانهما موضوعان
للمفهوم الكليين فلا انهما عامان او المتكلم به او المخاطب به بخلافهما فانهما لمتكلم
باي كلام كان ومخاطب كذلك او لمتكلم من حيث انه نفسه او لمخاطب من حيث
يتوجه اليه الخطاب قيل انه منقوض بنحو قلت انا وقلت انت الا ان يذهب
الى تعدد الوضع وارتد الاول واما قولك انت مخاطبا لنفسك فمجاز وبانه لفظ
المخاطب كذلك الا ان يراد به فيرجع الى الثاني او غائب تقدم ذكره لفظا
نحو ضرب زيد غلامه وان كان ذلك التقدم تقديرا معنى بان يكون الاصل فيه
التقدم نحو ضرب غلامه زيد وفي داره زيد واعطيت درهمه زيدا وضربت في داره زيدا
او يكون جزء مفهوم المتقدم نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى او مدلولا بسياق الكلام
التزاما كقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث علم انه ثمة مورثا
وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على الشمس قيل ومنه قوله تعالى
انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان
المنزل هو القران مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا
قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال على ان المراد
ظهر الارض وكذا الفنا مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان قيل ان بعض

الدال لما تاخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان يجعل
من التقدم الحكمي والظاهر يذكره المص لان في ذكره تناقضا اذا تامل ما ذكره
قول الرضي التقدم الحكمي ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي
تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن مقدما على الضمير
لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان
قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخر مفسره عنه قلت
قصد التفخيم والتعظيم لما ظهر من هذا ان ضمير الغائب في التقدم الحكمي مجاز
فان قلت حيث انه لا يجوز ذكره في الموضع فهل له وجه في نفسه قلت
لا بد من تقديم مقدمة ان الحكم باي معنيين الاثر الثابت للشيء منه قولهم حكم
شيء يعقبه وشرطه يتبعه ومصدر الحاكم مثلا قولهم المستتر في حكم الملفوظ
معناه النحاة يحكمون بملفوظيته لوجود اثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا
ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر الموخر مقدم لوجود اثره وهو صحة
ذكر الضمير وهذا مبني على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد
في اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم وهو اي الضمير متصل
قدمه لكونه معهودا وجوديا لو استحق في التلفظ بين اهل اللغة كهما اخواك
وهو اي المنفصل مرفوع المحل دائما كانا الى هن ومنصوب المحل كذلك
كاياي الى اياهن تركه اكتفاء بما سبق والا اي وان لم يستحق في التلفظ فمتصل
نحو الزيدان ضربتهما وهو اي المتصل مرفوع كنا ضربت الخ ويستتر
المرفوع المتصل في الصفة اسم فاعل ومفعول وصفة مشبهة وافعل تفضيل
مطلقا مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يسند الى الظ عدم الصفة لاطرادها
والماضي للغائب المفرد والغائبة المفردة اذا لم يسند الى الظ والمضارع لهما
اي للغائب والغائبة بالشرط المذكور وللمتكلم دائما واحدا او فوقه والمخاطب
المفرد دائما ايضا ولم يذكر اسماء الافعال مع انه يستتر فيها مطلقا وامر المخاطب
المفرد مع وجوبه فيه ايضا وادخاله في المضارع مع اختلافهما لفظا ومعنى وحكما
بعيد بخلاف النهي وامر الغائب ومنصوب كما ضربني الخ ومجرور كلي بخلاف

بخلاف المنفصل فانه لا مجرور له فالضمائر خمسة انواع والاولى عنده انها اربعة اذ
الاعتبار للفظ لا للمعنى وانا عد المتكلم ستة ثم الاصل في الضمائر الاتصال للايجاز
فلا يسوغ المنفصل الا عند تعذر المتصل ولو من وجه والتعذر بامور اشار اليها بقوله
وينفصل الضمير لو قدم على عامله نحو اياك نعبد لان الاتصال انما يكون باخر العامل
او فصل بينه وبين عامله بالا نحو ما ضرب الا انا ولو كان الا مقدرا نحو انما
ضرب انا وعبارة الكافية اعني او بالفصل لغرض اشمل لتناوله نحو جاءني زيد وانت
واما انت او زيد واسكن انت ولقيتك اياك او اسند اليه اي الضمير ما صفة
جرى على غير صاحبه نحو زيد عمرو ضاربه هو فانه لو لم يذكر هو لتبادر ان المستتر راجع
الى عمرو لقربه فلما انفصل على خلاف الظ علم ان مرجعه خلاف الظ وهو زيد وحمل عليه
نحو هند زيد ضاربته هي وان لم يلتبس طردا للباب والمراد بالجري ان يكون خبرا او نعتا
نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا نحو جئتماني وجاءني زيد ضاربه انتما او صلة
نحو الضاربه انت زيد والمنفصل تاكيد لازم لا فاعل لجواز نحن الزيدون ضاربوهم
نحن بلا ضعف وهذا داخل في الفصل لغرض فاشترك مع سابقه فذكر عنده وعلى ابن
الحاجب ان لا يذكره مستقلا فضلا عن الفصل ولو كان المسند الى الضمير فعلا جاز
الاتصال والانفصال لان الانفصال لا يرفع اللبس في الفعل الا في مواضع يسيرة
بخلاف الصفة وبيانه في الرضي او كان عامله اي الضمير حرفا وهو اي الضمير مرفوع
نحو ما انت قائما اذ المرفوع لا يتصل بالحرف في لغتهم بخلاف المنصوب نحو انك او كان
عامل الضمير معنويا نحو انا زيد لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او كان عامل الضمير
محذوفا مثل اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف عكس ترتيب هذه
الثلثة نظرا الى العامل فان اللفظ مقدم على المعنى والثابت على المحذوف ولما فرغ
من مواضع وجوب الانفصال بين موضع الجواز ثم الاولوية والاولى بعدم الاولى
لقربه من الوجوب فقال ولو اجتمعا اي الضميران غير مرفوعين الاولى ان يقول
غير مرفوع احدهما اذ لو كان لوجب الاتصال نحو ضربتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل
فكانه لم يتحقق الفصل فلو كان احدهما اعرف من الاخر وقدم الاعرف فيجوز
الاتصال والانفصال في الاخير نحو ضربتك وضربني اياك واعطيتكه واعطيتك اياه

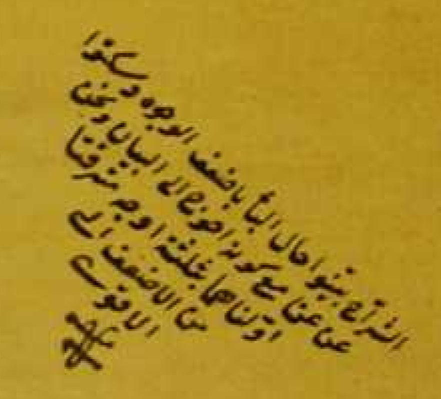
فان ضمير المتكلم اعرف من المخاطب الاعرف من الغائب فان المتصل الغير المرفوع له
جهتان اتصاله وكونه فضلة وبالنظر الى الاول يمكن اتصال الثاني والى الثاني يتعذر
للفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او لم يتقدم فالانفصال في الثاني
لازم نحو اعطاه اياه واعطيته اياك للتحرز عن تقديم احد المثلين او المرجوح
وعند انفصال الثاني يترجح الاول بالاتصال وهو اي الانفصال اولى في خبر باب
كان اي الافعال الناقصة نحو زيد قائم وكنت اياه وكنته لكونه ذا جهتين ايضا كونه
خبر المبتدا في الاصل وشبهه بالمفعول فبالنظر الى الاول يتعذر الاتصال لكون عامله
معنويا والى الثاني يمكن كما في ضربتك والاصل اولى بالرعاية من الشبه والاكثر
في الاستعمال لولا انا الخ بانفصال الضمير لكونه مبتدا وعسيت الخ ايضا باتصال
الضمير لكونه فاعلا للفعل متعارف ولولاي في بعض اللغات لولاي بالاتصال وعساي
باتصال الضمير المنصوب فسيبويه نظر في العامل فجعل لولا في هذا الموضع حرف
جر وعسى بمعنى لعل لتقاربهما في المعنى فالضميران على اصلهما والاخفش نظر في الضمير
فجعلهما مستعارين للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت فلولا وعسى على اصلهما ويجب
نون الوقاية التي تقي آخر الفعل عن الكسرة التي هي اخت الجر المختص بالاسم
وكسره نحو لم يكن الذين وقيل يحق عارضة باتصال كلمة مستقلة فلم يحتج الى الوقاية
مع الياء المنصوبة للمتكلم في الفعل ماضيا ومضارعا وامرا مجردا عن نون الاعراب
نحو ضربني ويضربني واضربني وهذا اوجز واشمل من عبارة الكافية ويجوز نون
الوقاية ولا يجب معها اي مع نون الاعراب نحو يضربونني لان كراهة اجتماع النونين
عارضت الوقاية المذكورة ومع لدن وباب ان اي الحروف الستة المشبهة
بالفعل محافظة على الحركات البنائية والسكون وكراهة اجتماع النونين وحملا على الاخوات
ويختار نون الوقاية في ليت لترجح المحافظة على الحمل ومن وعن وقد وقط
بمعنى حسب لترجح محافظة السكون الذي هو الاصل في البناء على كراهة اجتماع النونين
فما حل حروفه وعدم المعارضة في الاخيرين فظهر ان المحافظة سبب مرجح لا موجب بخلاف
الصيانة عن الكسر في الفعل ولعل عكسها اي المذكورات فيختار فيه ترك النون
لثقل التضعيف وكثرة الحروف وفي التنزيل لعلي اعمل صالحا وقد اصاب المص حيث قدم ضمير

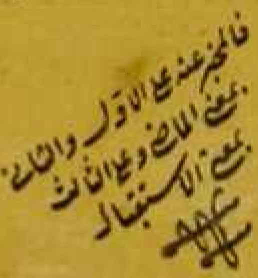
ضمير الشان لكونه ضمير الاطلاق وعظم شانه وفائدته على ضمير الفصل الذي هو
حرف في الصحيح والبحث عنه ههنا استطرادي للاتحاد الصوري بخلاف نون
الوقاية التي هي حرف ايضا فان البحث عنه راجع الى ضمير المتكلم فقال
ويسبق الجملة ضمير الشان اي الضمير الذي بمعنى الشان وهو اي ضمير الشان ضمير
غائب مفرد مبهم غير راجع الى شيء يفسر بها اي بالجملة بعده ولا يقع متبوعا
لئلا يزول الابهام المقصود منه لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس
من ذكره اولا مفسرا فلا بد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال
هو الذباب يطير ويختار تانيثه لو فيها اي في الجملة المفسرة مونث عمدة
ليحصل المناسبة لا لانه راجع الى ذلك المونث لان تانيثه باعتبار القصة
نحو قوله تع فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والتذكير مع ذلك جائز
وان لم يتضمن الجملة مونثا لم يستحسن تانيثه وان كان قياسا باعتبار القصة
ولو كان المونث فضلة او كالفضلة نحو انها بنيت غرفة لا يختار تانيثه
واتصاله اي ضمير الشان واستتاره وغيرهما اي انفصاله على حسب عامله اي
اقتضائه فان كان مبتدا نحو هو الله احد او اسم ما نحو ما هو زيد سلطان كان منفصلا
وان كان اسم باب كان وكاد كان مستترا نحو قوله تع كاد يزيغ قلوب فريق منهم وان كان
اسم باب ان او اول مفعولي باب علمت كان بارزا نحو قوله تع وانه لما قام عبد الله
ونحو انه وعلمته الحق لا يخفى على احد وقل حذفه منصوبا كقوله ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات
واما قلته وضعفه فنقل لانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل وعنه نظر
ويجب حذف ضمير الشان مع ان مفتوحة مخففة كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين وذلك انهم لما وجدوا المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع قلة
مشابهتها الفعل بالنسبة الى المفتوحة ولم يجدوا اعمال المفتوحة في الملفوظ مع كثرة المشابهة
قدروا عملها في ضمير الشان ثم حذفوه وجوبا لئلا يفوت التخفيف لفظا ويقع بين المبتدا والخبر
لو لم يوجد عامل داخل عليهما نحو زيد هو المنطلق ولو وجد عامل كذلك نحو كان
زيد هو القائم ضمير الفصل لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع

وهو اى ضمير الفصل ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والغيبة والتكلم والخطاب ويتخير اى حين يقع
ضمير الفصل بينهما معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه حينئذ او افعل من كالمعرفة
بالمعرفة لامتناع اللام وهو اى ضمير الفصل حرف لدلالته على معنى غير مستقل وهو
رفع اللبس فلا يكون له حظ من الاعراب اصلا وتسميته بالضمير لكونه على صورته
وبعض البصرية يجعله اسما ملغى لا محل له بمنزلة ما الملغاة في انما وهذا بعيد لعدم
نظيره في الكلام والكوفيون يجعلونه تاكيدا لما قبله وقد سبق ان المظهر لا يؤكد بالمضمر
ويدخله اى ضمير الفصل لام الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد واللام لا يدخل
تاكيد الكلام وقد يخبر عنه اى عن ضمير الفصل بما بعده فيجعل مبتدأ كما جاء في غير
السبعة كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل منك برفع اللام فيكون اسما ضميرا
بالشبهة اسماء الاشارة وهو ما دل الاسم على تحقق التخ به والاشارة حقيقة
في الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات والمعارف لان اشارتهما ذهنية ونحو تلك الجنة
وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد ذا وما عطف عليه خبر للمذكر
المفرد قيل حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ورد بان الخبر
المجموع والعامل نزمن ذهب الى جواز حال من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك
جوز وحال من المبتدأ وجعلوا العامل ما ذكر فالوجه جعله صفة بتقدير الموصوف على
ما جوزه بعض النحاة وان كان خلاف المشهور ونظيره قول صاحب التلخيص فالفصاحة
في المفرد وقدر التفتازاني الكائنة وقال الشريف اصاب في ذلك لرعاية جانب المعنى
ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى وان احوجتك
الى زيادة تقدير الالفاظ والاوجه ان يجعل اسماء الاشارة بمنزلة باب وفصل
او خبر محذوف او مبتدأ وذا مبتدأ وللمذكر خبره ويمكن ان يجعل ذا مبتدأ ثانيا
بتقدير منها خبرا وللمذكر حال من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وذان رفعا
وذين نصبا وجرا للمثناة اى للمثنى المذكر وتاوتى بقلب الالف ياء وته بقلبها هاء
بغير صلة وتهي بصلة الياء وذه وذهي كته وتهي وذي فقيل هي الاصل لكونها
بازاء ذا للمؤنث وتان وتين للمثناة وهذا يدل على ان الاصل تا واولاء بالمد والقصر لجمعها

لجمعها اى لجمع المذكر والمؤنث واتى في بعض اللغات مثناهما اى ذان وتان
بالالف مطلقا في الاحوال الثلث قيل ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على قراءة
تثقيل ان وتدخل الهاء للتنبيه على اوائل هذه الاسماء ما لم يلحق اللام آخرها
نحو ذلك وتلك وقد يقع بينهما اى بين الهاء واسم الاشارة القسم نحو ها بالله ذا
والضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وقيل وقوع غيرهما ويتصل باواخر
هذه الاسماء حرف الخطاب يعني الكاف تنبيها على حال المخاطب من التذكير
والتانيث والافراد والتثنية والجمع والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب
اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة
لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجيب
بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند والالزم
اثبات المقدمة الممنوعة واتى بهذا فيصير اسم الاشارة مع حرف الخطاب خمسة وعشرين
اذ حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك التثنية وكذا اسم الاشارة لاشتراك
جمعين فبضرب الخمسة يحصل ما ذكر مثالها ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وذانك الخ
وتانك الخ واولئك وجاء افرادهما اى اسم الاشارة وحرف الخطاب مطلقا
في جميع الاحوال سواء كان المشار اليه والمخاطب مفردا ومثنى ومجموعا بناء على
ما ذكر او نحوه وتلي اى اسم الاشارة باللام والكاف نحو ذلك او النون
المشددة في التثنية نحو ذانك للبعيد وبالهاء نحو هذا والكاف نحو ذاك
للمتوسط وبغيرها اى المذكورات من اللام والكاف والهاء والنون المشددة
للقريب وثمة بفتح الثاء وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء
وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء للمكان الحسي حقيقة خاصة
لا يستعمل في غيره الا مجازا والثاني للقريب والطرفان للبعيد واما ما عداها
فتستعمل في المكان وغيره الاسم الموصول ما لا يصير جزءا من جملة الا بجملة خبرية
لا انشائية وعائد نقض التمام لانه انما يتم ان لو كان الاعراب لمجموع الموصول
والصلة وليس كذلك والصلة لانها تساويه في المعرفة والجهالة وتغيير العائد
بالضمير لانه عام كعائد المبتدأ كذا ذكره المالكي في التسهيل وحذفت الخبرية

مع العائد من التلبيا تصغير التي واللتيا اى الداهية الصغيرة والكبيرة والمحذوفة
من قضاعة ارحاكيت دكيت وكثر حذفه اى العائد مفعولا وقل مبتدأ
ومجرورا وقد اصاب في زيادة الكثرة اذ لولاها لاوهم اختصاص الجواز وهو
اى الموصول الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث وجاء حذف الياء
منهما وحركة ما قبلها بالكسر واللذان واللتان بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا
والاولى كالعلى جمع الذى من غير لفظه وقد يجى للمونث والذين جمع الذى من لفظه
وهما اى الاولى والذين لاولى العلم خاصة بخلاف مفردهما ومثناهما وجاء حذف
نونهما اى المثنى لطول بالصلة وجاء اللذون لجمع المذكر ويجوز حذف نونها
ايضا ولو قدم لكان احسن واللاء بهمزة مكسورة فقط واللائى بياء مكسورة فقط
واللاى بياء ساكنة فقط واللائى بهمزة وياء واللاتى بتاء وياء كلها جمع التى وقد
تستعمل للمذكر واللواتى لجمع المونث والالف واللام اى مجموعهما كذا في شرح المفتاح
للشريف والتفتازانى لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا
فالوجه ان يقول وال كهل ولما كان اسما واحدا ارجع اليه ضمير المفرد المذكر في قوله
وصلته اسم الفاعل واسم المفعول لشبهها بصاغان من الجملة الفعلية
لامكان سبك اسم الفاعل مع فاعله مما فعله مبنى للفاعل وسبك اسم المفعول
مع نائب الفاعل مما فعله مبنى للمفعول ففى الصورة مفردان وفى المعنى والحقيقة
جملتان فلا يختل تعريف الموصول اعلم ان الصرفيين وضعوا التمرين المتعلم فيما
تعلمه وتذكيره واختباره باب كيف تبنى فلان من فلان كذلك النحويون وضعوا
لاجل ما ذكر باب الاخبار بالذى فانه سبب لتذكر كثير من مسائل النحو وميزان
يعرف به مراتب المتعلمين في الاستحضار وسرعة الانتقال فاراد المص بيانه فقال
ولو اخبر بها اى بالموصولات المذكورة عن لفظ في جملة لكن جرت العادة على التمرين
بالذى وآنيا للاستعانة اذ الموصول مخبر عنه صدرت في الجملة الثانية الموصولات
مبتدات لكونها معلومات المخاطب وجعل ضميرها اى الضمير الراجع الى الموصولات
كائنا محل المخبر عنه في الجملة الاولى من باب التغليب لكونه ركنا اعظم من الكلام او
الاخبار في الاول بمعنى الجواب وفي الثانى بمعنى السؤال او نظرا الى المعنى والمآل دون





دون اللفظ والظ فان الموصول مع صلته دال ابدا على الوصف الذى هو مخبر في
الحقيقة بخلاف المسئول عنه فانه دال على الذات في الغالب ولهذا اذا سئل اخبر
عن زيد في ضربت زيدا بالذى فيقال الذى ضربته زيد فينعكس في الظ ويظن انه لم
يطابق الجواب السؤال لكن المطابقة في المعنى والمآل على ما بينا وهى المعتبرة ولهذا
لو قيل اخبر بزيد في ضربت زيدا عن الذى فقيل الذى ضربته زيد كان في غاية الركاكة
والتعويل على هذا عندى ثم على الثانى واما الاول ففى غاية الضعف لان فيه اخراج الباء
عن صلته المذكور مع كونه في غاية التبادر وفوت مقابلته بعن مع كونها في غاية الشهرة
وتغليب المغلوب على الغالب واخر المخبر عنه خبرا في الظ ترك شروط الاخبار
بالالف واللام لانفهامها مما سبق ولو تعذر شئ مما ذكر تعذر الاخبار بالموصولات
كضمير الشان لوجوب تقدمه على الجملة فيتعذر تقدم الذى وتاخيره والموصوف
بدون الصفة والصفة بدون الموصوف لامتناع جعل الضمير محلهما كالاول واما
مجموع الموصوف والصفة فيجوز الاخبار عنهما نحو الذى ضربته زيد العاقل والمضاف
بدون المضاف اليه لان الضمير لا يضاف والمصدر العامل بدون المعمول
لتعذر عمل الضمير فظهر ان ترك المصدر او جزوا فيه والحال والتمييز للزوم تنكيرهما
والضمير المستحق لغيرها اى الموصولات وما اشتمل عليه اى على ذلك الضمير
لامتناع جعل ضمير الموصول محلها لبقاء ذلك الغير بلا ضمير وكذا عما وقع في الجملة
الانشائية لامتناع جعلها صلة وكذا المضاف اليه في الاعلام لعدم معناه فلا يصح جعل
الضمير محله وما عطف على الذى في قوله وهو الذى او على الالف واللام اى من
الموصولات لفظ ما ولما كان مشتركا بين الموصول وغيره ذكره دفعا لتوهم الاختصاص
وتكثيرا للفائدة فيكون قوله استفهامية اى منسوبة الى الاستفهام بكونه جزء
معناها كلاما مستانفا بتقدير يكون او يجى ولو زاد الواو لكان احسن ويحذف الفها
اى الف ما الاستفهامية مع الجار المضاف نحو كم عندك والحرف نحو قوله عم
يتساءلون للفرق بينها وبين الموصول ونحوه ولذا لا يحذف قبل ذا الموصول
لاختصاصه بالاستفهام وتلحق الفها هاء كمه فيه نظر فانه هاء السكت كما هو
وشرطية نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وموصوفة اما بمفرد

نحو مررت بما معجب واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وتامة
غير محتاجة الى صلة وصفة وموصوف واستفهام اما بمعنى شئ او اى شئ نحو قوله تعالى فنعما هي
وصفة نحو مثلا ما اى مثلا عظيما او حقيرا او نوعا من انواعه ومن الموصولات من وهي كما
في الوجوه الا في التام والصفة ثم لا يكون احدهما وخصت من بما يعلم وخصت
ما بمن لا يعلم فنحو فمنهم من يمشي على بطنه وغنى وما سواها مجاز وفيه بحث وخلاف
يعرف في المطولات ويقعان اى من وما على الواحد والمذكر وغيرهما اى المثنى والمجموع والمؤنث
ولفظهما مذكر مفرد وحمل عليه اى اللفظ المذكر المفرد فيما كان معناه مثنى او مجموعا او مؤنثا
اكثر من الحمل على المعنى ويظهر ثمرة الحمل في الصلة والصفة والضمير ولا يجتمعان اى من وما
موصولتين وموصوفتين معا بخلاف ما الذي تقال مررت بالذي اكرمته الظريف ولا تقال
بمن اكرمته الظريف لانهما معرفتان موصولتين ونكرتان موصوفتين فيمتنع اجتماعهما واي
للمذكر واية للمؤنث وهو اى كل واحد منهما كمن في ثبوت الاربعة وانتفاء الاثنين
فالموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية نحو ايا ما تدعوا
والموصوفة نحو يا ايها الرجل واما اى في نحو مررت برجل اى رجل اى كامل في الرجولية
فاستفهامية نقلت الى الصفة فكانه لعظم شانه وكماله بلغ مرتبة لا يعرف كنهها فيسئل عنه
ويعرب كل واحد منهما من بين الموصولات ما لم يحذف صدر حشوه اى صلته سماها حشوا
لانها كالفضلة لان الموصول هو الاصل والصلة كالصفة ولهذا يقال الاعراب للموصول
فقط كما يقال للموصوف والمضاف ثم هذا ظاهر اصابة المصنف في ترك التمام وتعريف الموصول
وانما بنى على الضم حينئذ لتاكد شبهه بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف مستوى فشابه الغايات
نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ولم يذكر بناء الموصوف
في نحو يا ايها الرجل لسبقه في المنادى قال سيبويه والاعراب ايضا جيد ولا يلي كل واحد
من اى واية الفعل الا المستقبل فلا تقال ضربت ايهم في الدار بل لا اضرب او سأضرب
قال ابن السراج لان ايا بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا علم البعض الذي
وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضع له و من الموصولات ذا بعد ما الكائن للاستفهام
نحو ماذا صنعت وهو اى ماذا اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق السؤال في
كونهما اسمية ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او اى شئ فالنصب اولى في جوابه

في جوابه ليتطابقا في كونهما فعلية ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن الموصولات
ذو الطائية اى المنسوب الى بني طي وهي في اشهر اللغات مبنية لا يتصرف يقول جاء ذو فعل
وذو فعلا ورايت ذو فعلوا وقد يعتبر في التذكير والافراد وغيرهما اى التانيث
والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حملا على الذي بمعنى صاحب نحو هذان ذوا عرف
وهاتان ذواتا عرف وهؤلاء ذوو اعرف او ذوات اعرف ومنهم من يقول ذو
للمذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوحدان في كل حال ومنهم من يقول في جميع المؤنث
ذوات مضمومة في الاحوال اسماء الافعال اصله اسماء معاني الافعال لانه
لا يفهم منها الالفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا وقد مر
في صدر الكتاب وجه كونها اسماء ما اسم خبر محذوف راجع الى اسم فعل اذ السوال
لماهيته لا للافراد ولا يمكن ادعاء العلية اذ لا يقال مثلا رويدا اسماء الافعال وقس عليها
ما يجي من الاصوات ما والمركبات ما وايراد صيغ الجمع للتنبيه من اول الامر على تعدد
الافراد وعلى هذا المناسب عما سبق المضمرات والموصولات كان بمعنى الامر فذيته
لكثرته او الماضي مثل هيهات بمعنى بعد واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت
وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء الحالي فانه حال غاية الباعث
والدليل على كونهما في الاصل بمعنى الماضي ثم نقلهما الى معنى الانشاء الحالي وكيع في بنائهما
كونهما بمعنى الفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم مقتضى الاعراب واعراب المضارع عارض
بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما كرويد بمعنى امهل وهيهات بمعنى بعد
وفعال اى ما كان على زنته من الثلاثي المجرد بمعنى الامر الظرفان حالان من ضميره
قياسي اى منسوب الى القياس عند سيبويه بشرط كونه متصرفا تاما فلا يقال نغام ولا
كوان وكان عليه ان يذكرهما ولا يرد عليه انه يقال قوام وقعاد اذ لا يشترط في القياس
سماع كل الافراد وهي شارح لب الالباب دليل سيبويه وصحح مذهبه فليرجع اليه
وفعال مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة وعلما للاعيان لا
للمعاني كالثالث جمعه اشارة الى كثرة الافراد مؤنثات المضمومات احوال من ضمير مبني
لمشابهتها الاول في الزنة والمبالغة المشابه لمبني الاصل في اتحاد المعنى فانه من جهتي

المشابهة مختلفان فلا ينبغي قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المفرد
المعرفة وذا اي ما كان علما للاعيان المؤنثة بوزن فعال في لغة تميم كحذام وقطام
الا ما آخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه كحضار لانه اخص للامالة
لاستحقاق ذوات الراء والمصحح لها كسرها فالتزموها وقيل لان الراء حرف
مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة وفيه ان هذا يقتضي اختيار الفتح
وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء في مناسبة مبني الاصل وان ضموا
ما ذكر الحجازيون للتفا ما ذكروه لكفاية لان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة
الايجاب الا بضم ما ذكرنا ونحو للاصل دون الضميمة **الاصوات** في عرف النحاة
ما لفظ **يحكى به صوت** غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ
سواء كان للحيوانات او للجمادات والحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق
اوخ اواخ واما بشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت
غاق قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وتخصيص
الحكاية بالقسم الثاني وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلي من النحو
معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه حينئذ
لم ينحصر المبنيات فيما ذكر والتعليل بانه في اسم لا صوت بعد تسليم الاول مردود
بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكي وبهذا الاعتبار عد من اقسام
الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او قصد لغير طبيعي وبهذا الاعتبار لم يقل
اسماء الاصوات وانه في بعض النسخ جعلهما واحدا سهوا اذ الثاني نفس ما صوت
والداخل في الاول حكايته ثم قالوا في سبب بناء الاصوات غير المحكية هو انتفاء التركيب
وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا
ويدل عليه جواز التقاء الساكنين في نحو زيد مع امتناعه في نحو ان وفي المحكية كونها حكاية
عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين والذي عندي انه لا تعتبر او تعذر الحكاية عن الصوت
بنفسه قصدا وغاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا تنتقص ونحن نك آخر نحو غاق
في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديري كطق بفتح الطاء وكسرها وسكون

وفي الصرع اول البقرة وهي ما لم تليها العوامل موقوفة خالية عن الاعراب لفقد موجبه ومقتضيه لكنها قابلة اياه ومعرضة له اذ لم يناسبه مبنى الاصل انتهى كلامه

وسكون القاف حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض **او صوت للبهائم كهج** بفتح الهاء
وسكون الجيم لزجر الغنم قال بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه
الرضي وارى انه احق لدخوله في حدها بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع
صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب ووي للمتندم وآه للمتوجع
واخ للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل
في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه **المركبات** المعدودة من المبنيات
منها ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم ومنها ما بقي
على حاله كخمسة عشر والمراد بناء جزئه وهو كلمة **ما لفظ ركبت** من اسمين او فعلين
او حرفين او غير موضوعين او مختلفين في الاصل مطلقا **بلا نسبة** تعلق بمفهوم
من ظا التركيب مخرج نحو قام زيد وعبد الله وتأبط شرا **فلو اشتمل الجزء الاخير حرفا**
عاطفا او جارا بنيا قيل اما الاول فلوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمنه الحرف وفيه انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا
يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق بيانه والذي عندي ان التضمن للجزئين معا
فلذا بنيا **كمثال حادي عشر** يريد ما دون العشرين وفوق العشرة سواء اريد
المتعدد وهو احد عشر واحدى عشرة الى تسعة عشر وتسع عشرة والتضمن فيه ظ
او الواحد من المتعدد وهو حادي عشر الى تاسع عشر وتضمنه غير ظا ذ ليس المعنى
حادي وعشر فوجهه ان العام ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل
مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا
صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد
لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق
هي منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد
الا اثني عشر واثنتي عشرة فان الاول منهما معرب قيل لما حذف العاطف كان على
صورة المضاف فحذف النون واعرب وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحدا وهم
الذين يقولون بالاعراب نحو هذان واللذان وان حذف النون للايجاز المط وايناس
المحذوف **والا** اي وان لم يشتمل الاخير حرفا **اعرب** المركب ومنع من الصرف لكونه

كلمة واحدة واوله جزء حقيقة فلم يحتج الى سبب البناء وسكنوا آخر الاول ان كان حرف
لين نحو معديكرب ونحوها وفي غيره تخفيفا وينبغي ان يزاد ان لم يكن الثاني مبنيا قبل
التركيب احترازا عن سيبويه وقد يعرب المركب الذي لم يتضمن حرفا مضافا
جزؤه الاول الى الثاني في الصورة تشبيها بجزء عبد الله علما فرق الثاني في بعض اللغات
بناء على عدم شرط التركيب المانع من الصرف او منع منه في بعضها لعدم الاضافة
في الحقيقة والمعنى الكنايات لم يعرفها لانها على معناها اللغوي وهو
ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين وكونه
غير انها بمعنى ما يكنى به والمراد بعضها لان بعضها معربة كفلان وفلانة وهن وبعضها
من غير هذا الباب كضمير الغائب كيت وذيت بحركات التاء ولا يستعملان الا
مكررين بواو العطف للقصة اي للكناية عن القصة نحو قال كيت وكيت وكان
من الامر ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن جملة التي عدت من المبني الاصل
وينبغي ان يذكر كاين فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على
اي وصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا تنوين ولهذا يكتب
بالنون وكذا فذكره اذ لو اخر عن مباحث كم يلزم تباعد الاقسام ولو قدم على مباحثه
فقط كابن الحاجب يلزم الفصل بين الشيء ومباحثه وكم للعدد وجاء كذا كناية عن
غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا ثم ان كم بكلا المعنيين محتاج
الى التمييز ففرقوا بين مميزيهما في الاعراب تمييزا بينهما ومميز كم الاستفهامية منصوب
مفرد حملا على مميز العدد الوسط فان خير الامور اوساطها ومميز كم الخبرية سميت بها
وان كانت للانشاء للتكثير باعتبار المتعلق تمييزا بينهما مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع
اخرى لانها نقيضة رب او مثلها حملت عليها في الجر وتمييز العدد المضاف بعضه مفرد
وبعضه مجموع فجلب عليها ودفعا للتحكم وقد يحذفان اي مميزاهما لقرينة ويدخل من
البيانية فيهما اي في المميزين جوازا ويجب دخول من فيهما لو فصل بينها وبين مميزها
بفعل متعد لئلا يلتبس المميز بمعمول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات ويصدران
اي لهما صدر الكلام لانهما للانشاء فاريد ان يعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام
وتقع كلاهما الاستفهامية والخبرية بناء على التلفظ او الكمية والوجه ان تقول وكل تقع مجرورا

مجرورا بالجار المضاف نحو غلام كم رجلا او رجل اشتريت او الحرف نحو بكم رجلا او
رجل مررت قدمه لرعاية التناسب اذ الجر يناسب النصب في كونهما علامة الفضلة
والنصب يناسب الرفع في الاشتراك بين الاسم والفعل واما الجر والرفع ففي غاية
البعد ولرعاية الترقي من الاضعف اعني الجر لعدم وجوده في قسمي المعربات الى
الاوسط اعني النصب لكونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى اعني الرفع لكونه علامة
العمدة ومنصوبا وجوبا بفعل مثل ايها زيدا او شبهه بعده بعد كل واحد
منهما قد اشتغل ذلك الفعل او شبهه به اي بكل واحد منهما اي عمل فيه لا في ضميره
ولا في متعلق ضميره وعمله بحسب المميز نحو كم يوما صمته وكم رجلا ضربت وجاز اي النصب
على شريطة التفسير في مثل كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتداء او خبر ولما اقتضيا الصدر
لم يجز دخول حرف الشرط او التحضيض فلم يجب النصب على شريطة التفسير والا اي
وان لم يكن كل واحد منهما مجرورا ومنصوبا وجوبا وجوازا فمرفوع لكونه مجردا عن
العوامل اللفظية في خبر لو كان كل واحد منهما ظرفا يكون مميزه ظرفا نحو كم يوما
سفرك قدمه لوجوبه والا اي وان لم يكن ظرفا فكل واحد منهما مبتدأ نحو كم
مالك هذا الاطلاق على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام
وعند غيره خبر مقدم وكذا اي مثل كم في وجوه الاعراب اسماء الاستفهام والشرط
لكن لا يتاتى الرفع على الخبرية في من وما الاستفهاميتين لامتناع ظرفيتهما وكذا في اسماء
الشرط اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء وما هو لازم الظرفية منها
كمتى واين واني واذا اذا لم يجر بجار نحو من اين منصوب على الظرفية ابدا وترك بيان
الوجوه في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة لانه في صدد القواعد لا في بيان اعراب الابيات
الظروف المعهودة عند النحاة في باب البناء كمركب الاسم اذا كان
واحدا وهو اي الظرف مطلقا معربا ومبنيا لغويا وحرفا جارا ومجرورا مستقر
اي مستقر فيه معنى عامله ومنتقل اليه عمله وضميره واعرابه فيقع ركنا وفضلة لو تعلق
ذلك الظرف بعام كالكائن والحاصل والموجود والمستقر فانها عامة لكل الموجودات
حذف من اللفظ نحو في الدار زيد وعمرو من قائل والا اي وان لم يتعلق بعام حذف
سواء تعلق بخاص نحو زيد آكل في الدار او عام ملفوظ نحو قوله تعالى ولم يكن له فالظرف

لغو

فضلة مستغنى عنه ابدا لا ينتقل اليه شيء من الثلثة المذكورة ولا له اعراب في نفسه
واما النصب المحلي في نحو مررت بزيد فللمجموع ورفعه اذ الجار آلة ووسيلة في افضاء
معنى العامل اليه فهي اذا من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فيقول
بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب المحل مسامحة او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء
منها اي من الظروف المبنية ما ظرف والجملة خبر الظروف وما بينهما اعتراض
او مستأنفة قطع اضافته بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه
فكانهم لم يقطع فيعرب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفي
الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا كاد اغص بالماء الفرات والمعنى في الحالين واحد
وقال بعضهم المحذوف منوي في المبني ومنسي في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول
كقبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون
واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال بنيت
لاحتياجها الى المحذوف على الضم جبرا لنقصانها باقوى الحركات ومثله
اي مثل الظرف المقطوع عن الاضافة في البناء على الضم لا غير وليس غير
للاشتراك في العلة المذكورة وقيل لشبههما بالغايات في شدة الابهام فيه
ما مر من عدم الانتاج ولو قيل في الاحتياج للغى الواسطة وشرط بنائه غير مقارنته
بلا وليس اذ لم يسمع في غيرهما وحيث للاشتراك المذكور ايضا وقيل لشبهه
بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفه بالاضافة وهذا من الغرايب اذ فيه ثماني
اعاجيب ما مر غير مرة واستعارة من مستعير المستعير وسؤال من سائل السائل
الفقير وعدول من اقوى المشابهة وهو اتحاد المعنى واوسطها وهو الابهام
الى الادنى وهو كثرة الاستعمال لو ثبت وهو ممنوع ومن الاصل الى الفرع اذ عدم التعرف
فرع الابهام على زعمهم ولغويته توسط غير لتحقق مشابهة حيث بالغايات بل توسطها ايضا
لتحقق مشابهته بالحرف كما ذكرنا ومنها اي من الظروف المبنية ونذكرها انسب
حيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اسمية او فعلية اضافة او زمانا اكثر وقد
يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا فيعربه بعضهم لزوال علة البناء
وهي الاضافة الى الجملة المعدودة من منع الاصل والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة

الاضافة الى المفرد ونفس الاضافة الى الجملة لا يوجب البناء لتخلفه في صور كثيرة بل
لزومها وعند لحوق ما نحو حيثما تجلس اجلس بناؤه لتضمن معنى ان واذا عطف
على حيث للزمان المستقبل ولو دخل اذا غيره اي غير المستقبل بمعنى الماضي نحو
اذا طلعت الشمس ويأتي اذا له راجع الى غيره كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
وفيها اي اذا معنى الشرط ولذا اختير معها الفعل لمناسبة الشرط الفعل ولم يجب
كان ولو لعدم تأصله فيه وقد يجرد اذا من معنى الشرط للظرفية كقوله تعالى
والليل اذا يغشى وتستعمل اذا اسما بلا تقدير في ضمير منع ونحو نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو ومنعه الرضي لعدم الشاهد وتجيء اذا للمفاجاة فيدخل المبتدأ غالبا
عدل عن اللزوم لئلا يناقض ما سبق في باب الاشتغال وتأويله بالغلبة تعسف
واذ للزمان الماضي وان دخل غيره اي الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين
ويدخل الجملتين الاسمية والفعلية على السواء لعدم معنى الشرط ولو قال ويستوي
الجملتان لكان اظهر وتجيء اذ للمفاجاة نحو بينا عند فلان اذ طلع رجل فيدخل
في الماضي واين واني استفهاما وشرطا حالان بتسمية الدال باسم بعض المدلول
للمكان ومتى فيهما اي في الاستفهام والشرط وايان استفهاما كلاهما للزمان
المبهم وكيف استفهاما للحال بمعنى الصفة لا الزمان وهو جار مجرى الظرف لانه
بمعنى على اي حال فان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان فعل فحال نحو كيف
جئت وقدم الاحوال لاشتمالها على سبب البناء على الظروف ومذ ومنذ ذكرهما
في الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشابهتهما له في الدلالة على الزمان اسما كانا بمعنى
اول المدة فيليهما المفرد لا المثنى والمجموع الا ان يؤولا بالمفرد نحو ما رأيته مذ يومان
اللذان صاحبنا فيهما اي زمان المصاحبة المعرفة الاولى ان يقول المعين ليتناول
نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل
يعلم به او جميعها اي او بمعنى جميع المدة فيليهما الزمان المقصود بيانه
مفردا او مثنى او مجموعا وقد يدخلان الفعل نحو ما رأيته مذ سافر قدمه لظهور
احتياجه الى المحذوف والمصدر نحو مذ سفره وان مخففة نحو مذ ان سافر
وان مثقلة نحو مذ انه سافر لم يكتف بواحد لاحتياجه في الشمول الى التكلف البعيد

فيقدر زمان مضاف وهو اى كل واحد منهما مخبر عنه بما بعده خلافاً
للزجاج فانه عنده خبر عما بعده ويلزمه كون المعرفة خبرا عن نكرة في نحو مذ يومان فلضعفه
لم يذكره المص رحمه الله ومنها اى من الظروف المبنية قد عرفت ماقبله لدى
بالف مقصورة ولدن بضم الدال وسكون النون واتى على قلة فلذا زاد
ولم يكتف بمجرد العطف لدن بفتح الدال ولدن بضمها ولدن بفتح اللام
او ضمها وسكون الدال وكسر النون ولد بسكون الدال ولد بضم اللام كلها
بمعنى عند وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات للموقت
الماضى وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور للزمان المستقبل المنفيان
فعلهما كلاهما بمعنى ابدا واذا اضيف عوض اعرب نحو عوض العائضين اى دهر
الداهرين والداهر الذى يبقى على وجه الدهر وجاز الفتح اى البناء على الفتح في
الظروف مع اضافة الجملة نحو قوله تع هذا يوم بفتح الصاد ينفع الصادقين صدقهم يجنى قراء
بالفتح لاكتسابها البناء من المضاف اليه بلا واسطة ولم يجب لعدم اللزوم او مع اضافة
اذ كقوله تعالى من خزى يومئذ يجنى قراء بفتح الميم للاكتساب بواسطة وكذا في جواز
البناء على الفتح مثل وغير مع اضافة ما وان وان سبق وجه الزيادة وسبب جواز
البناء ما ذكر من الاكتساب المذكور لا المشابهة للظروف المذكورة لما عرفت بل هى
سبب الابهام في الظروف امثلتها اى مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم
واقول غير ما تقول وان تقول وانك تقول اعلم ان للاسم تقسيمات متداخلة
باعتبارات مختلفة تقسيمه الى المعرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدمه
وقد فرغ منهما والى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدمها والى المؤنث
والمذكر باعتبار وجود العلامة وعدمه والى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالته
على اثنين او كثر وعدمها والى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه
والمتصرف الى المصدر والفاعل والمفعول والصفة والتفضيل باعتبار اختلاف
معناه فاراد المص ان يبين هذه الاقسام لكن ترك منها المفرد والجامد لكونهما
سماعيين ومعرفتهما على التفصيل يحصل من اللغة وعلى الاجمال من مقابليهما وزاد
اسماء العدد لان لها احكاما مخصوصة من جملتها مخالفتها لسائر الكلمات في التانيث

٥٥

في التانيث والتذكير ولذا ضمها اليهما مؤخرا عنهما والبحث عن هذه الاقسام سوى
المتصرف ليس من المسائل بل انما من المبادى كالتقسيمين الاولين ولكون الاحتياج
الى الاول اشد قدمه ولما كان المعرفة والمؤنث وجوديين داخلين تحت الضبط
قدمهما وحال مقابليهما كحال المفرد والجامد لكن فيهما نوع خفاء فذكرهما بخلافهما
واما من مباحث الصرف كالاخيرين والبحث عن المتصرف من حيث العمل من النحو
ومن حيث الصيغة من الصرف ولذا تركه المص المعرفة ما اسم وضع نفسه
فقط كالمضمرات والاعلام والمبهمات فان الاشارة داخلة في وضعها او مع غيره
كالمضاف او في مجاوره كذى اللام والمنادى فالاشارة خارجة عن وضع هذه
الثلثة حاصلة بالمجاور وانما ارادة هذه الثلثة من قوله فاما بطريق الجمع بين
الحقيقة والمجاز على مذهب المص او عموم المجاز ان وجد معنى مشترك وهو اشارة
ذهنية الى معين عند المخاطب من حيث انه معين فخرج نحو اسد فانه وان كان
فيه اشارة الى حصة معينة لكن لا من حيث التعيين بخلاف اسامة بدل تعريف
الكافية لعدم تناوله المعرف باللام والنداء والاضافة لما عرفت وهى اى المعرفة
ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب فالاعلام الشخصية كزيد
والجنسية كاسامة وسبحان فالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات
فالمعرف باللام العهدية والجنسية المنقسمة الى الثلثة ثم المعرف بالنداء كيا زيد
والمضاف معنى ان لم يتوغل في الابهام مبتداء الى احدها بالذات كغلام زيد
او بالواسطة كيد غلام زيد كهو خبر يريد انهما متساويان في التعريف وما دخله
الفاء فترتيبه انقص مما قبله وتمامه الواو فقط وفى هذا بعض المخالفة لما يحكى
مما نقل عن سيبويه والجمهور ولما كان ما عدا العلم معلوما حدا وحكما خص
العلم فقال والعلم في اصطلاح النحاة ما اسم او معرفة لا يتناول غيره
راجع الى واحد معين فخرج نحو العلم بوضع واحد فدخل الاعلام المشتركة
فان تناولها باوضاع بخلاف تناول نحو انا وهذا ومن فانه بوضع واحد عام
بقى ان نحو اسامة غير داخل في هذا الحد الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز ويجدثه
عدم التوقف في الاستعمال عليها وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضى من ان

سرعت مشابها عند بری کعدل عمر لامور لفظیة مثل امتناع اللام ومنع الصرف وهو
ای العلم باللام وجوبا لو ثنی او جمع نحو الزیدین والزیدون واما قال العلمیة
کابانین لجبلین متقابلین وعرفات فلالام او سمی ای العلم ای جعل العلم علما
بها ای باللام کالنجم غیر صفة حال من نائب الفاعل ومصدرا او غلب ای
جعل العلم غالبا فی معنی مرید کون العلمیة بغلبة الاستعمال لا بوضع واحد معین بها
ای باللام کالبیت للکعبة وجاز دخول اللام لو سمی بها ای اللام او بدونها صفة
کالحسن قال الرضی وهذا لیس بکلی اذ لا یقال المحمد والعلی او مصدرا کالفضل فیهما
عدا ما یمتنع اللام ولو جعل لفظ بنی علما له ای لنفسه فالحکایة علی بنائه غالبة
وقد یعرب نحو لیت تنصب ولو جعل مبنی علما لغیره ای لغیر نفسه فالاعراب
واجب کما اذا سمی رجل بلیت والنکرة فی الاصطلاح ما سواه ای ما سوی
ما ذکر من اقسام المعرفة المؤنث فی عرف النحاة ما ای اسم فیه التاء ولو
کان ذلک التاء مقدرا نحو نار وعقرب قال ابن الحاجب فی الایضاح حکم بان
التاء مقدرة فی الجمع وان کانت فی الثلاثی اوضح وقال الرضی واما الزائد علی الثلاثی
فحکموا فیه ایضا بتقدیر التاء قیاسا علی الثلاثی اذ هو الاصل وقد یرجع التاء فیه ایضا شاذا
نحو قدیدمة ووریئة فظهر ان ادخال نحو عقرب فی اللفظی مخالف للعقل والنقل
والالف مقصورة نحو حبلی او ممدودة نحو حمراء والمذکر ما اسم عداه ای
لم یکن فیه احدی الثلث فی هذا التعریف ابحاث الاول انه ان ارید بالتاء ما یصیر هاء
فی الوقف یخرج نحو صافنات واخت وبنت وان ارید المطلق فلا بد من التقیید
بعدم الاصالة وان لم یقید بالآخر دخل نحو تراث وتکلان وان قید بالآخر الحقیقی خرج
نحو ضاربین وان بمعنی الکون بعد الاصول خرج نحو اخت وان ارید التاء التانیث لزم
الدور والثانی ان من المؤنث صیغا موضوعة کهی وها وانت وبا نحو تضربین
ونون نحو ضربن وتاویة وهذه وهذی وکلتا وثنتان وکلها داخلة فی حد المذکر
والثالث ان الالف قد یکون للالحاق فان ارید المطلق فلا منع وان ارید ما للتانیث
لزم الدور والجواب انا نرید الاعم من الحقیقی والکون بعد الاصول ونقدر التاء فی
الامثلة المذکورة ونمنع التانیث بالصیغة طرد للباب وحفظا للقاعدة تسهیلا للضبط

للضبط ونزید الالف الذی صار مستقلا فی منع الصرف وذلک معلوم باستعمال العرب
ویمکن ان یقال التعریف لفظ یراد به التعیین لا التحصیل فلا دور وهو ای المؤنث
حقیقی لو کان بازائه ای بازاء مسماه ذکر من الحیوان کامراة بازاء رجل
وناقة بازاء جمل والا ای وان لم یکن فی مقابلته ذکر من الحیوان فالمؤنث
لفظی کظلمة وعین ولو اسند المشتق فعلا وغیره الی ضمیر المؤنث مطلقا
حقیقیا او لفظیا سوی نحو طلحة ای علم المذکر فانه لا یجوز التاء فی المسند الی ضمیره
لا یقال طلحة جاءت او الحقیقی عطف علی ضمیر المؤنث ای اسند المشتق الی نفس
المؤنث الحقیقی غیر الجمع اذ ضمیره داخل فی ضمیر المؤنث وحال الجمع سیجی وینبغی ان یزید
من الادمیین لجواز نحو سار الناقة بلا تاء بلا فصل بین المشتق والحقیقی احتراز عن
نحو جاء القاضی الیوم امراة فالتاء لازمة فی المشتق نحو طلعت الشمس وجاءت هند
ولو قال فالتانیث لیشمل نحو یا هند اضربی وتضربین لکان صوابا وجاز التاء
فی غیره ای فی مؤنث غیر ما ذکر من ضمیر المؤنث والحقیقی بلا فصل سواه ای سوی
نحو طلحة استثناء من غیره فانه لا یجوز التاء فی مسنده امثلة طلع الشمس او طلعت
وجاء الیوم هند او جاءت وکذا فی جواز التاء ظاهر الجمع مطلقا واحده مذکر
او مؤنث حقیقیا او لفظیا نحو جاءت الرجال وقال نسوة سوی جمع المذکر السالم
فانه لا یجوز فیه التاء الا ان یشبه المکسر کبنون فیجوز فیه التاء کقوله تعالی امنت به
بنوا اسرائیل وضمیر جمع المذکر العاقل سواه ای سوی المذکر السالم فان ضمیره
الواو لا غیر نحو الزیدون جاؤا وضمیر فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا علی الاصل
نحو الرجال جاءت او جاؤا او ضمیر جمع المذکر غیره ای غیر العاقل او ضمیر جمع
المؤنث مطلقا فعلت وفعلن لما ذکر نحو الایام والنسوة ذهبت او ذهبن
اسماء العدد لم یعرفه لانه علی معناه اللغوی الذی هو اظهر مما عرف به لو سلم
من الاعتراض اصولها ای اصول اسماء العدد التی یتفرع منها باقیها بالنقصان
او الزیادة او الاضافة او العطف لفظا او تقدیرا واحد الی عشرة نظروا الی شرف
المعنی وتقدمه فی الخلقة ولکن فیه جعل المجرد فرعا والمزید اصلا وهو قلب الموضوع
وخلاف المطبوع مع انهم اولوه بالمؤنث فاستویا فالحق اعتبار اللفظ واسقاط

النقصان في التنوع ويبنى على الفتح شبهها اي عشرة تحرزا عن توالي الفتحات
مع ثقل التركيب والحجازيون يسكنونها لان اصل المحذور توالي الحركات لم يجب
في عدم هذا لانه يوهم الاطلاق وهو مقيد بالتركيب بخلاف التاخير ومائة والف
فالاصول اثنتا عشرة كلمة ولما كان الغرض من ذكر اسماء العدد بيان الاحكام المختصة
بها ترك ما كان على القياس فبدأ من الثلثة فقال وثلثة بغير تنوين لكونها
على النقصها ولذا جاز وقوعها مبتدأ اليها اي منتهيا الى عشرة فان قيل لا امتداد
في ثلثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام على سبيل
القطع فكان كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وانما الدخول في التناول القطع كقوله تعالى
وايديكم الى المرافق قلنا صدر الكلام وثلثة والزايد اليها فالامتداد والتناول قطعيا
فتكون الغاية لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها الذي هو حكم عدم التناول القطعي
ملابس بالتاء كانا للمذكر او بالعكس اعتبارا لتانيث الجماعة وبدونها اي التاء
كانا للمونث فرقا بينهما والمذكر تقدم بالشرف والزمان ووجه ترك ما دون
ثلثة ههنا وفيما سيجئ سبق ولكن لو ذكر اعلاما لوجود تغير واحد الى احد وواحدة
الى احدى عند التركيب مطلقا وحذف النون من ثنتان واثنتان عند التركيب
مع العشرة لكان اوجه وثلثة عشر والزايد عليها منتهيا الى تسعة عشر كان للمذكر
ابقاء للجزء الاول بحاله وحذف التاء من الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس
واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة وثنتا ثنتان واثنتان لما لزمتا
الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتداء لا للتعويض
كانتا كجنس آخر واما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر فحملا على نظيره وتبعيدا
عن نقيضه وثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث تحقيقا لتمام المخالفة
وباب نوع عشرين وهو ثمانية الفاظ مستعمل فيهما اي المذكر والمونث
ويعطف العدد الاكثر الزايد على تسعة عشر يعني العقود الثمانية على العدد
الاقل يعني الاحاد الى التسعة من غير تغيير حالة الافراد في التذكير والتانيث
تقول ثلثة وعشرون وثلث وخمسون الى تسعة وتسعين بل تسع وتسعين
ومائة والف ومائتان والفان مستعملات فيهما اي المذكر والمونث ولم يذكر

ولم يذكر جمعها لعدم دلالته على عدد معين وهي المراد من اسماء العدد ولذا لم يذكر
بضعة ولو لم يذكر التثنية ايضا لكان اوجه لدلالة الاتحاد في المفرد عليه فيهما مع
كونها قياسا وهو اي هذا العدد يريد مائة وما زاد ملابس بعكسه
اي عكس ما سبق في باب العطف يريد انه يعطف الاقل فيه على الاكثر تقول
مائة وواحد وثلثة وخمسة عشر والف ومائة وواحد وقد احسن المص رحمه الله
حيث قدم قوله ولو كان اللفظ مذكرا كشخص دون المعدود بان اريد
به المراة مثلا او كانا ملابسين بالعكس بان كان اللفظ مؤنثا كنفس
والمعدود مذكرا بان اريد به الرجل مثلا فالاحسن رعايته اي رعاية اللفظ
وان كان رعاية المعنى ايضا جايزة تقول ثلثة اشخص واربع انفس وهو الاقيس
والاكثر في كلامهم ويجوز ثلث اشخص واربعة انفس على بحث تمييز العدد
ولكن لو اخر عن قوله ويجوز في ثماني عشرة الفتح في الياء كسائر اخواته
والسكون لثقل المركب كمعدي كرب والحذف مع ابقاء الكسرة الدالة
عليها لزيادة التخفيف وضعف حذف الياء مع فتحها اي النون لغاية
التخفيف لعدم الدلالة على الياء المحذوفة لكان اولى كما لا يخفى والاوجه من الكل
ذكره في المذكر والمؤنث لعدم اختصاصه باسماء العدد وراجح في عدم قوله
ولا مميز لواحد واثنان وكذا الواحدة واثنتان وثنتان كذا للتقدم الطبعي وترك
وجهه وهو الاستغناء بلفظ معدودهما مثل رجل ورجلان لافادتهما النص المقصود
بالعدد ولانه في صدد المسائل لا الدلائل ولما كان لتمييز العدد احكام مخصوصة ايضا
قال ومميز الثلثة والزايد اليها اي الى العشرة بل العشر مخفوض بالاضافة
للتخفيف مجموع ليطابق المعدود العدد وان وجد جمعيها معنى من جهة
المعنى دون اللفظ نحو ثلثة رهط الا في ثلثمائة الى تسعمائة وذلك لان للمائة
جمعين مئين ولا يضاف العدد الى جمع المذكر السالم لا يقال ثلثة مسلمين ومئات
فيلزم وقوع جمع المونث السالم بعد الثلث واخواته بعد تعوّد وقوع جمع المذكر
السالم بعده ويلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمئات رجل مثلا ان يلي التمييز المجموع
بالالف والتاء بعد ما تعود مجيئه بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين

الى تسعين وبهما لكونهما منتهى العاد من ملكه وعثمان فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر
و مميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب لتعذر الاضافة لكراهتهم جعل
ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما كان
غير العدد وكان منتهيا للتعدد و بخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاول لمن
منع الاتحاد غير باب عشرين وابقاء ماهو صورة نون الجمع او حذف نون غيره وفيه
مفرد لكونه اخف مع ثقل التركيب و مميز مائة والف و مميز تثنيتهما و
مميز جمعه اى الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز مجرور بالاضافة للتخفيف
كما سبق مفرد لانه قد يضاف اليه نحو ثلثة فيحصل التركيب فرجح الخفة على المطابقة
وحمل المفرد عليه طردا للباب ولما كان من احكام العدد ان يشتق منه اسم الفاعل
او ما هو صورته ولكل منهما بحث مختص شرع فيه فقال والمفرد اى اللفظ الدال
على الواحد من المعدود المتعدد ملابسا باعتبار تصييره اى تصيير معنى ذلك
المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثاني الى العاشر والعاشرة لا غير اى
لا يشتق مما فوق العشرة لانه اسم فاعل حقيقة فيقتضي مفردا يشتق منه كثالث اثنين
اى مصيرهما ثلثة ثم انه يضاف ابدا الى الانقص بدرجة اذ لا يتصور التصيير بزيادة
الواحد الا الانقص بدرجتين او المساوي او الزائد وباعتبار حاله اى مرتبته من
العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والاولى الى اى العاشر والعاشرة
والحادي عشر والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ولا نهاية له
بل يتجاوز العشرين ولكن بالواو نقول الحادي والعشرون والثاني والثلثون والثالث
والاربعون ولما لم يكن هذا القسم اسم فاعل جوز اشتقاقه من الجزء الاول والمعنى
على الواحد من الجزئين ثم ان الاول لا يضاف الا الى ما فوقه فيقال اول الاثنين
او الثلثة الى ما لا نهاية له والثاني يضاف الى مثله وما فوقه فيقال ثالث الثلثة
ورابع الخمسة ولا يضاف الى الناقص فلا يقال ثالث اثنين اذ معناه واحد واقع بها
بعد الاثنين فقط كحادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني
اى واحد من احد عشر متاخر عن عشر فبنى الجزآن من كل المركبين او حادي احد عشر
بحذف الجزء الاخير من المركب الاول مع بقائه بمعنى على حاله ويعرب الجزء الاول من

لانتفاء

لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبقي الجزآن الباقيان لوجوده فيهما المثنى ما اسم كان
في موضع اخره ولو حذف كان اظهر واخصر الف زائدة او ياء كذلك
فتح ما قبلها اى اليا لظهور لزوم فتح ما قبل الالف ونون كسرت ليفيد
ذلك الاسم ان معه اى مع مدلول مفرده مثله اى مثل ذلك المدلول في
الوحدة والجنس فقط فخرج نحو عثمان فلا يقال قرآن لطهر وحيض عند الجمهور لعدم
جنسية بخلاف الزيدين و قمرين لانهما بمعنى المسميين بزيد وقمر حقيقة او مجازا
فيتحقق الجنسية وحذف النون عند الاضافة لا ينافي كونها جزءا من الدال لانه
كالتنوين ولا يقتضي خروج المضاف لان المراد اصل الوضع وجعلها عوضا عن الحركة
او التنوين يقتضي عدم وجودها الا بعد وجود التركيب مع العامل وليس كذلك
وارجاع ضمير لبعده الى الزوايد يقتضي كونها كلمة لا جزءها والمثنى غيرها فان اردت
الوقوف على ما هو الحق فارجع الى صدر الكتاب ولما كان انقلاب الهمزة والالف
في المثنى من بحث الصرف لا حاجة اليه في النحو اصلا تركه بخلاف تعريفه يحتاج اليه في
بحث الاعراب والنعت ونحوهما وحذف نونه عند الاضافة فانه من لوازم التركيب
فناسب النحو الباحث عن التغييرات التركيبية من الاعراب والبناء فقال ويحذف
نونه بالاضافة لشبهه بالتنوين لقيامه مقامه لما عرفت ولو ترك قوله
و حذف التاء في خصيان تثنية خصية واليان تثنية الية على خلاف القياس
لشدة الاتصال بحيث لا ينتفع باحدهما بدون الاخر فكانا كالمفرد وجواز اثبات التاء
على العكس لكان انسب لعدم تعلقه بالنحو المجموع ما اسم ان جعل الزوائد
حروف مبنى او لفظ ان حروف معنى دل بالوضع على افراد فخرج التثنية واسم
الجنس لانه وضع للماهية فلذا يصدق على الواحد والاكثر فلا وجه لقول الفراء ان كل
اسم جنس له واحد بالتاء كتمر او بالياء كروم جمع مع عدم وجود خواصه من عدم النسبة
والتصغير وعود ضمير المفرد اليه واما ما ليس له واحد كذلك كخل وتراب فليس
بجمع بالاتفاق وخرج اسماء العدد ايضا لانها يدل على آحاد واجزاء لا افراد فان
افراد الشيء يلزم صدقه او صدق اصله عليها بخلاف احاده فافراد العشرة مثلا
كل عشرة واحاده كل واحد منها فلذا بدل الاحاد بالافراد بحروف مفرده ليس

المراد به ما ليس بمثنى ولا مجموع للدور وخروج جمع الجمع بل انما الاصل واسم الدال
على المفرد حقيقيا كالانعام او اعتباريا كالاناعيم فالانعام من حيث دلالتها على افراد
من نعم جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة
مفرد للاناعيم فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة فخرج اسم جمع لا
مفرد له من لفظه كابل وغنم فانه ليس بجمع بالاتفاق وان شاركه في الدلالة
على الافراد وعدم الصدق على الواحد والاثنين واما ما له صورة مفرد من لفظه كركب
في راكب وباقر في بقر فجمع عند الاخفش لصدق حده عليه واسم جمع لا جمع عند سيبويه
فراكب وبقر ليسا بمفردي ركب وباقر عنده وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية
والذي حمل سيبويه على هذا امر لفظي وهو عدم وجود خواص الجمع السابقة وقد
سبق في صدر الكتاب ان نظرهم لما كان في الالفاظ جعلوا الخواص اصلا والحدود
تبعا وتمحلوا فيها وقدروا ما لا وجود له حفظا للقواعد تسهيلا للضبط وترك
التصريح بعدم جمعية نحو ركب وهذا اكتفاء بعدم صدق التعريف لشهرة مذهب
سيبويه او ميلا الى مذهب الاخفش وهو الظاهر ولو كان ذلك المفرد اعتبارا
اعتباريا لا مستعملا ليدخل نحو عباديد يقدر له عبدود ونسوة يقدر له نساء مفرد له
كغلام وغلمة ومذاكير في جمع ذكر يقدر له مذكورا ومذكار ومحاسن في جمع حسن
يقدر له محسن ومشابه في جمع شبه يقدر له مشبه واحاديث النبي عليه السلام في جمع حديث
وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطفيف الرذل حوشي النبي صلى الله عليه وسلم
عن مثله بتغيير ما حال من حروف اي بزيادة حرف او حركة او بنقصان ويدخل
جمع السلامة لان زيادة الجزء او شبهه في عدم جواز الانفكاك مع الصادق تغيير بخلاف
نحو سمعهم ولو كان ذلك التغيير تقديرا تقديريا لا تحقيقيا كفلك مثال
الجمع له مفرد اعتباري وقد سبق وفلك مثال الجمع له تغيير تقديري فضمة فلك مفردا
كضمة قفل وجمعا كضمة اسد وهو اي الجمع مكسر لو غير بناء الجمعية فخرج نحو مصطفون
وظلمات لان تغيره بعد الجمعية للثقل او الفرق او نحوه بناء واحده ولو تقديرا لتركه
الكفاء والا اي وان لم يغير صيغة واحده فصحيح فالصيغة لا تتغير عندهم بتغيير الاخر
ذاتا ووصفا والا لزم بطلان الالحاق في نحو سلقى الرجل وعدا بنية الاسم الثلاثي اربعين

اربعين لا عشرة والتغيير السابق لغوي فلا تناقض مذكر ذلك الصحيح لو كان في اخره
قبل اي في اخر مفرده فيلزم تلقفان والظ ما قيل في المثنى فواحد ولو ترك في لسلم
مع الايجاز واو او ياء حرك ما قبلهما بجنسهما اي ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء
لفظا نحو مسلمون ومسلمين او تقديرا نحو مصطفون ومصطفين ونون فتحت
في اصل الوضع فيدخل نحو صالحوا القوم ويخرج نحو ساكن لكونه خارجا عن المقسم
ولان المراد كون المذكورات زائدة كما مر في المثنى وقد عرفت فائدة جعلها عوضا
ليفيد المجموع او الزوائد ان معه اي مدلول مفرده اكثر منه من جنسه فقيل
ثبوت الكثرة في المفرد فرضي كفلان افقه من الحمار وقد سبق وجه ترك الاعلال وعدم
قوله وحذف نونه اي نون جمع المذكر الصحيح بالاضافة لما سبق مع كونه حكما
مؤخرا من الشرط طبعا لقربه من ذكر النون وشرطه اي شرط عكس مذكر الجمع
الصحيح ولا حاجة الى ارجاع الضمير الى الاسم الذي اريد جمعيته جمع الصحيح بل هو في غاية
الركاكة حال كونه اسما لا وصفا ان يكون مدلول مفرده مذكرا لغويا
والمراد بالسابق الاصطلاحي فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين
فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين
وبفتحها عند ابن كيسان وكان المص اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا
عن التاء ولو مقدرا ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعيد لكونه مخالفا للغة
والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة علما اي مدلوله عالما ويجوز ان يكون
تقديره ان يكون مفرده مذكرا اي دالة علما عاقلا اي ذاته فالوجهان متساويان لاحتياجهما
الى ثلث محذوفات ولو قال علم مذكر عالم لكان اظهر واسلم ولو اكتفى بتذكير العالم لكان
اخصر ايضا وشرطه حال كونه صفة ان يكون مدلول مفرده مذكرا عالما
اذكر التوجيهين لكن الاول ههنا راجح لعدم المساواة بنزل العقل بالعلم ليتناول
نحو قوله تع فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه العاقل وان لا يكون مؤنثها اي مؤنث
تلك الصفة المفرد فعلاء كحمراء فانه لا يقال احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ومعنى الصفة كامل في التفضيل للدلالة على الزيادة فيناسبه اشرف الجمع
ولا فعلى بفتح الفاء كسكرى لا يقال سكرانون فرقا بينها وبين فعلانة كندمانة

[illegible]

ولكون ان اصلاح النزاع اخيرة في مذكرها اشرف الجمع كونه مالونه وان لا يستويا اي المذكر والمؤنث فيها اي في تلك الصفة كجريح بمعنى مجروح او مجروحة كعلامة فلا التخفيف على الشروط الحنة وترك السادس المذكور في الكافية وترك مجموع الثلاثة لانه موضعها اللغة ومؤنث عطف على مذكر والمراد به الاصطلاحي ايضا فيدخل نحو طلحات لو كان في آخره اي في جمع الصحيح مذكرا ملحقا الف وتاء زائدتان وشرطه اي شرط هذا الجمع لو كان مفرده صفة ان يجمع مذكره بالواو والنون اكتفى بالجوب الاحوال ان كان اي ان وجد مذكره كمسلمة لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والا اي وان لم يوجد مذكره فشرط وجود التاء في مفرده كحايضة وطامثة لمن حدث لها الحيض والطمث بالفعل حائضات وطامثات بخلاف الحائض والطامث فانهما بمعنى من ثبت له احدهما في الجملة اعني البالغة فجمعهما حوائض وطوامث لا غير والا اي وان لم يكن جمع من غير اعتبار شرط ولو زاد سماعا لسلم عن اعتراض الرضي بعدم الاطراد ثم الجمع الصحيح مذكرا ومؤنثا مبتدأ وافعال اي جمع على وزنه كافواس وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين كارغفة وفعلة بكسر الفاء كغلمة للقلة خبر بمعنى يطلق على ما دون العشرة بلا قرينة وغيرها اي غير المذكورات من المجموع للكثرة اي يطلق على ما فوق العشرة بدونها قال الرضي الظاهر ان الصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح لهما واعلم انه اذا لم يات للاسم الا جمع قلة كارجل في الرجل او الا جمع كثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للآخر مع وجوده كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود الاقراء ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها بخلاف التثنية والجمع ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي وقد ترك صيغها فقال المصدر يعمل كفعله المشتق منه عملا مطلقا عن قيد الزمان لان عمله لمناسبة الاشتقاق وهو متحقق بينه وبين مطلق الفعل فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول فان عملهما لمشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا قيل وفيه ان عمله ليس لمجرد مناسبة الاشتقاق بل مع كونه بتقدير ان مع الفعل كما اعترفوا به وحينئذ لا بد ان على الحال البتة فلا بد من عدم الاعتراض لها ومن اراد التفصيل فليرجع الى الكتاب وشرحه ما لم يكن منه عدم كون المصدر مفعولا مطلقا حقيقة

حقيقة مؤكدا او نوعا او عددا فلا يعمل حينئذ لان العمل في لفعله وهذا من فروع المصدر المذكور كعدم عمله موصوفا ومصغرا او معرفا باللام كذا في لب الالباب والرضي وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي وهذا لا يبعد الامتناع ونحو ضربت ضرب الامير اللص باعمال المصدر يجوز لان تسميته بالمطلق مجاز كذا في الرضي الا لو كان المطلق بدلا عن فعله المحذوف وجوبا استثناء مفرغ من الظرف المحذوف ولو للمصدرية بتقديره لان العمل لفعله في كل موضع او وقت الا موضع او وقت ان كان بدلا فان فيه اختلافا فعند السيرافي العمل للفعل المقدر وعند سيبويه للمصدر لقيامه مقام الفعل لا للمصدرية وكونه مقدرا بان مع الفعل حتى جوز تقدم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل فعلى كلا المذهبين يجوز تقديم المعمول كذا في الرضي ولب الالباب فوجه الوجهين واحد لا وجهان كما توهم ومعموله اي المصدر يتقدم عليه لو ظرفا نحو قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة فلما بلغ معه السعي لان المانع تاويله بان مع الفعل فان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وليس المؤول بشيء في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحجم للعامل لملابسته اليه في الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي كقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون هذا ما اختاره الرضي والجمهور منعوا مطلقا وقدروا العامل فيما ذكر من الآيتين ونحوهما ولا يضمر فيه نائب الفاعل اي لا يقع الاضمار في المصدر بان استتر فيه مرفوعه كالفعل والصفة بخلاف ضربي زيدا وذلك لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في وضعهما فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في وضعه الى ما يفيد الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه لمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى الالتزام الحكمي وقيل لو اضمر في مفرد المصدر لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وحالة الفعل راجحان الى الفاعل وكذا في الصفة بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا وفيه بحث اما اولا فانا نمنع صحة العكس لوجود المانع على زعمهم في المقيس فكان كالفعل واما ثانيا فانه لا يجري في التاكيد فلو قيل نعتبر مفردا في حالة واما ثالثا فانهم ان ارادوا والاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام في الاستتار وان ارادوا الابد

من علامته في الاستتار ضمير المثنى والجمع ولما اتحد في الصفة الكنى بتثنيتها فلم يلزم الاجتماع
بخلاف المصدر فيمتنع لزومهما والسند الظرف واسم الفعل وقول من قال ان الاضمار
فيهما تسامح لقيامهما مقام ما احضر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره بعد كونه
كلاما على السند الاخفى لان الافعال الغير المتصرفة وافعل من مثلا اسنداه غير صحيح
اذ لا اضمار حقيقة في شئ من الاشياء بل هو حكم محض واعتباري تحرف حققناه في
صدر الكتاب ولا فرق بين الفعل واسمه في المعنى بل في امور لفظية كما مر والمقتضي
للاستتار وهو الدلالة على الفاعل موجود فيهما على السواء وان ارادوا الاجتماع في اللفظ
حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ فمنقوض بالصفة وكون فاعلها عينها في الذات
والخارج لا يدفع التعذر بل يزيده وجاز حذف فاعله اي المصدر كما ذكر في الاضمار
بعينه وقيل لانه لو لم يجز لزم اضماره اذ كان غائبا مقدما وهذا بعد كونه مبنيا على
مغايرة الفعلين ممنوع اذ لو اريد بالاضمار ما سبق اعني الاستتار وهو الظا فالملازمة
ممنوعة لجواز ان يقال مثلا زيد ضربه شديد وان اريد المطلق فبطلان اللازم ممنوع والسند
ظاهر وجاز اضافته اليه اي الفاعل وقيل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة وهذا مع كونه مخصوصا باضافة المعرفة خلاف ما صرح به الرضي
من العكس والى المفعول وقل اعماله اي المصدر مصاحبا باللام المعرفة لامتناع
تقديره بان مع الفعل وانما جاز على قلة فرقا بين الشئ والمقدر به وهذا في الفاعل
والمفعول به الصريح واما في الظرف فكثير كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
اسم الفاعل يعمل كفعله لو كان مصاحبا بمعنى الحال او الاستقبال
تحقيقا كزيد ضارب عمرا الآن او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا
في ذلك الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان هذا الاشتراط في نصب المفعول به لا في الفاعل
مضمرا او لا في الظرف واعتمد عطف على الفعل المحذوف بعد لو على المبتدأ
ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او ذي الحال كجاء زيد راكبا جملا او الموصوف
كجاء رجل ضارب عمرا او الاستفهام بالهمزة او بغيرها نحو اضارب زيد عمرا
او حرف النفي من ما ولا وان ولو حذف الحرف بشمل النفي المستفاد من الاسم

من الاسم والفعل كما ذكر في بحث المبتدأ لتتم الفائدة في تغيير عبارة الكافية او النداء
نحو يا طالعا جبلا وهذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس
كالاستفهام والنفي في التقرب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فلا يكون
مقربا من الفعل وقيل لا اعتماد مثله على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب
واقول نظره لابن مالك ربح ان حرف النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفي في التقريب
ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب
تجري عليه ملفوظا او مقدرا ولم يذكر الموصول لان المراد به ههنا اللام فقط اذ الصفة
لا تقع صلة الا لها وسيذكره فلو ذكر ههنا لزم التكرار ولو اكتفى بالاول اوهم
اشتراط الحال او الاستقبال فيه ايضا فظهر ان مراد ابن الحاجب من صاحبه غير الموصول
لا ما بعده كما توهم ثم قيل ان هذا الاشتراط في البارز لا في المستتر والظرف ويضاف
اسم الفاعل لو اريد ذكر معموله في المعنى اليه اضافة معنى لو كان اسم الفاعل
بمعنى الماضي لامتناع نصبه ولو وجد معمول منصوب نحو زيد معطي عمرو درهما
امس قدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا جواب عن تمسك الكسائي حيث
يجوز عمله بمعنى الماضي ولو حال التقدير خلاف الظا نقول لما لم يجد عمله في المعمول
الاول مع كثرة دوره في الكلام كان قرينة للتقدير وقال السيرافي الاجود ان يقال
انما نصب ههنا الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الضرورة
وقال الاندلسي ردا على جواب الحذف لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس
قائما لامتناع الاقتصار وقال الرضي يمكن ان يرتكب جواز ذلك مع المؤنة وان كان
قليلا كما يجي في الافعال القلوب ويضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد
امس وعمرو اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظا
اولى وباللام اي بسبب دخول اللام الموصولة دون المعرفة على اسم الفاعل
يستوي الجميع اي جميع الازمنة لكونه حينئذ فعلا حقيقة ومعنى ولذا المبالغة
اوزانها العاملة ثلثة مفعال ومفعول وفعال وزاد سيبويه فعيلا فعلا ان اراد ان اوزان
المبالغة كذي اللام في استواء الجميع لم يستقم في المعطوفات وان اراد انها كاسم
الفاعل في العمل والاشتراط يرد عليه انهم صرحوا بانه لا يشترط معنى الحال والاستقبال في المبالغة

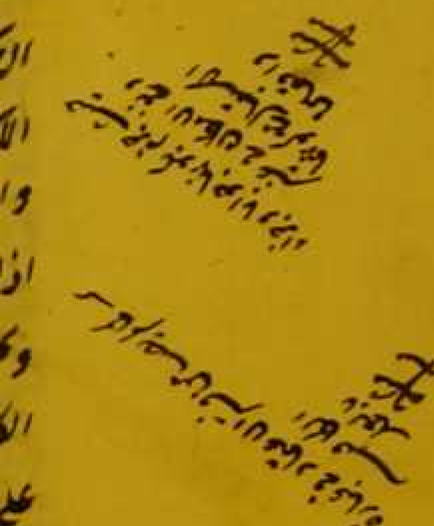
ثم ان هذا عند البصرية وقال الكوفيون لا يعمل المبالغة لفوات المشابهة بتغير الصيغة
وان جا بعده منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان معنى المبالغة جابر لما فات
من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا من مشابهة
الفعل فكيف يكون جابرا ويمكن ان يدفع بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة على الغير
فملاحظة الغير هي التي بعدته من المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب
لكونه بمنزلة التجدد واسم المفعول وهو كاسم الفاعل في العمل والاشتراط
والمثنى والمجموع صحيحا ومكسرا من اسم الفاعل والمفعول كالمفرد من اسم الفاعل في العمل
والاشتراط والمثنى والصحيح ظ لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فلكونه فرع الواحد وجاز حذف النون
من مثناهما ومجموعهما بالعمل اى بسبب عمل النصب على المفعولية معرفا اى داخلا
عليه اللام الموصولة لاستطالته فجاز الحذف للتخفيف ولابد من القيدين المذكورين لعدم جواز
الحذف عند انتفاء احدهما على ما هو جوابه الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها
يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث تعمل فعلها بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها
من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت لا الحدوث المقتضى للزمان لو اعتمدت على ما سبق
وهي اى الصفة المشبهة ملابسة باللام المعرفة لا الموصولة او المجردة عنها انفصال
حقيقي والمعمول اى معمول الصفة المشبهة الظ لا المضمر ملابس باللام او مضاف
الى الضمير بلا واسطة او بها لا مطلق المضاف او المجرد عنهما فيدخل نحو الحسن وجه غلام
في المجرد لا المضاف فالانفصال العقلي حقيقي لا لمنع الخلو كما توهم فيضرب الاثنان في الثلثة
يصير ستا وهو اى معمولها في هذه الاقسام الستة مرفوع بالفاعلية او منصوب
على التشبيه بالمعمول في المعمول المعرفة عند البصرية لانهم لا يجوزون تعريف التمييز
وعلى التمييز عند الكوفية لتجويزهم اياه وعلى التميز بمعنى المصدر اى جعل معمول الصفة مميزا
في غيرها اى غير المعرفة او مجرور باضافة الصفة اليه فيصير الستة في الثلثة ثمانية عشر
وامتنع منها الحسن وجهه باللام في الصفة المضافة الى معمولها المضاف لعدم افادة الاضافة
خفة لانها اما بحذف التنوين او النون او بحذف ضمير الموصوف منها او من معمولها
او نقله اليها ولا شيء منها فيه وامتنع الحسن وجه او وجه غلام باللام في الصفة
المضافة الى معمولها المجرد عنهما لان هذه الاضافة وان افادت التخفيف بنقل الضمير لكنهم

لكنهم لم يجوزوا اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر المختلف فيه وهو حسن وجهه باضافة
الصفة المجردة عن اللام الى معمولها المضاف فكانه اختار مذهب الكوفيين فانهم يجوزونه
في السعة بلا قبح لانتفاء المانعين المذكورين وما فيه ضمير واحد اما في نفس
الصفة او معمولها احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وما فيه ضميران حسن لاشتماله على المحتاج اليه لا احسن لاشتماله على زيادة والا
اى وان لم يكن في الصفة ولا في معمولها ضمير فقبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا
ولما كان وجود الضمير في الصفة غير ظ ظهوره في المعمول ذكر قاعدة يظهر بها وجوده و
عدمه فقال ولو رفعت بها نائب الفاعل اى بالصفة اى لو رفع الصفة اسما ظاهرا
بالفاعلية فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل والا اى وان لم يرتفع بها سواء
نصبت على التشبيه او جرت بالاضافة ففي الصفة ضمير لامتناع خلو الصفة عن
الفاعل كالفعل مطابق ذلك الضمير للموصوف في التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع كمطابقتها اياه والفاعل والمفعول اللازمان اراد بلزوم المفعول
تعديه فعله الى واحد فان ذلك الواحد ينوب مناب الفاعل فلا يبقى معمول
منصوب فيكون كاللازم والمنسوب كماضيه كهي اى كالصفة المشبهة فيما
ذكر من الاقسام والاحكام واما المتعدي منهما فلا يجوز نصب فاعله ولا جره لئلا يشتبه
بالمفعول على تقدير حذفه وحمل عليه عند الاكثرين ما ذكر معموله منصوبا بعده
اسم التفضيل قياسه للفاعل اى لتفضيله على غيره في الفعل لا لتفضيل
المفعول اذ لو كان لهما كثر الاشتباه فجعلوه قياسا في الاكثر وهو الفاعل وقد جاء
سماعا لتفضيل المفعول كاشهر اى اكثر مشهورية ولو ترك هذا ايضا لكان
انسب لانه من احوال الوضع والصيغة ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة
بطريق الانفصال الحقيقي باللام المعرف فيطابق موصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها لعدم المانع الذي سيجي كزيد الافضل
الزيدان الافضلان والزيدون الافضلون هند الفضلى الهندان الفضليان الهندات
الفضليات او بمن فهو مفرد مذكر في لفظا ابدا وان كان موصوفه غيره لكراهتهم
لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما في حكم الوسط لامتزاجه بمن

التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة عكس ترتيب
الكافية لان الثالث فرع الاولين في المطابقة وعدمها والاول على اصل القياس
دون الثاني او الاضافة في له معنيان اشار الى الاول وهو الاكثر بقوله
فلو كان اسم التفضيل المضاف للزيادة عليه اي على المضاف اليه الدال عليه الاضافة
وشرطه اي شرط اسم التفضيل المضاف في افادة هذا المعنى دخوله فيهم اي دخول
مدلول اسم التفضيل في مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا بحسب الارادة لئلا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه والجملة معترضة جاز المطابقة للموصوف لعدم المانع
المذكور والافراد مع التذكير وان كان موصوفه غيرهما لمشابهته افعل من في
كون المفضل عليه مذكورا معه والا اي وان لم يكن اسم التفضيل للزيادة على ما اضيف
اليه فقط بل للزيادة مطلقا فيطابق موصوفه لعدم المشابهة ويعمل اسم التفضيل
في مظهر الرفع على الفاعلية ولا ينصب المفعول به اتفاقا فيقدر في قوله تعالى وهو اعلم
من يضل فعل ناصب كيعلم واما العمل في المستتر فجائز بغير شرط بل لازم اذا لم يرفع
ظاهرا وكذا العمل في الظرف والحال والتمييز لانها معمولات ضعيفة يكفيها رائحة
الفعل واما العمل في المظهر فله شروط بينها بقوله في نحو ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد يريد اسم التفضيل يكون صفة لمعمول منفي والضمير الراجع الى
الموصوف يكون في متعلقه لاغيره ويدخل من التفضيلية على ضمير فاعله مقيدا بحال
وترك ضابط الكافية لغموضه وصعوبة فهمه واكتفى بالتشبيه والتمثيل لوضوحه
لا سيما على المبتدي وقد سبق واراد وجه ترك الدليل وهو كون اسم التفضيل في معنى
فعله اذ النفي في الكلام يتوجه الى القيد فينفي الزيادة فيبقى اصل الفعل فيكون احسن
مثلا بمعنى حسن مع انه لو لم يعمل في بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء
يلزم الفصل بينه وبين معموله اعني منه باجنبي وهو المبتداء ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا
وجاز من عين زيد يريد حذف الضمير المجرور من منه وكلمة في اونحوها في نحو المثال المذكور
مع بقاء البواقي على حالها وكعين زيد احسن فيها الكحل يريد بقولنا رجلا احسن في عينه
الكحل في المثال الاول ونحوه بهذه العبارة ونحوها وفي هذا المثال من التفضيلية مقدرة
بعد الكحل فيلزم الفصل الفعل الماضي ما دل بالوضع على ما مضى المضي

المضي او زمان او حدث او شيء مضى بالمعنى اللغوي فخرج نحو امس ولم يضرب ودخل
نحو ان ضربت ضربت وعسى وبني الماضي لعدم مقتضى الاعراب على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو غزا لا السكون مع كونه اصلا في البناء لمشابهته الاسم في وقوعه
موقعه في نحو زيد ضرب وضارب ما لم يلحقه اي الماضي الواو الضمير فيضم
لقرب لازمه من الفتح ووجود ثقله لانه اي الماضي يضم حينئذ لفظا نحو ضربوا او تقديرا
نحو غزوا او الضمير المتحرك المرفوع لانه يسكن حينئذ نحو ضربن وضربت وضربتما وضربتم
وضربتن المضارع ما فعل دل بالوضع على الزمان الحال والاستقبال
بالاشتراك على الاصح وهو اي المضارع معرب لمشابهته الاسم لفظا ومعنى
واستعمالا منه اي من بين انواع الفعل لا غير لعدم المشابهة التامة فيه لو ان
لم يتصل به اي بالمضارع نون التاكيد خفيفة او ثقيلة فانه حينئذ مبني على الضم
في جمع المذكر وعلى الكسر في الحاضرة وعلى الفتح في غيرهما لانها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب
قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى حقيقة ولو نون جمع المؤنث
فانه حينئذ مبني على السكون حملا على الماضي واعرابه اي المضارع رفع ونصب وجزم
فالمضارع الصحيح الآخر المفرد غير المثنى والمجموع سوى الحاضرة اي المخاطبة
ملابس بالضمة رفعا والفتحة نصبا لفظا ملفوظتين والسكون جزما
كيضرب ولن يضرب ولم يضرب وغيره اي غير المفرد المستثنى منه الحاضرة صحيحا او
معتلا بالنون رفعا وحذفها نصبا وجزما نحو يضربان ولم يضربا ولن يضربا
لان الضمير المرفوع لما عد جزء بدليل سكون آخر نحو ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب
بعده ولما لم يحتمل الالف والواو الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة
لحذفها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر
فالنصب يناسبه في مخرج اصلهما وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع
في الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا والمعتل الآخر بالالف فيه
لفظه ووحدته بالضمة رفعا والفتحة نصبا تقديرا اي مقدرتين والحذف
اي حذف الآخر جزما نحو يخشى ولن يخشى ولم يخش والمعتل بغيره اي غير الالف
يعني الواو والياء بالضمة رفعا تقديرا والفتحة نصبا لفظا والحذف جزما

نحو يغزو و يرمي ولن يغزو ولن يرمي ولم يغز ولم يرم وفي كلام المص نظر من وجوه
الاول ان الضمة والفتحة في الصحيح المفرد يكونان بتقدير في الوقف والثاني ان
السكون في المضارع يكون بتقدير في نحو لم يضرب الرجل والثالث ارجاع الضمير عنه الى
المفرد بلا قرينة مع ان الظاهر رجوعه الى الصحيح والرابع الفتحة في المعتل بغير الالف يكون
بتقدير في الوقف ولو قال فالمفرد سوى الحاضرة بالضمة والفتحة مطلقا ولو بتقدير
والسكون كذلك في الصحيح والحذف في المعتل وغيره بالنون وحذفها لسلم مع الايجاز
ويرفع المضارع لو جرد عن الناصب والجازم الآتيين وعامله التجرد عند الكوفيين
ووقوعه موقع الاسم عند البصريين وينصب المضارع بان وكلمة ان التي بعد العلم
مخففة من المثقلة فلا ينصب المضارع لانها للتحقيق فيناسب العلم والناصبة للرجاء
والطمع فلا يناسبه فهي لا بد من السين او سوف او قد او حرف النفي كقوله تعالى علم ان سيكون
و التي بعد الظن يحتمل المخففة باعتبار دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدم
التيقن و ينصب المضارع بلن وهي اي لن موضوعة لنفي الفعل المستقبل
واذن لو كان فعله مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل
والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى
وقد يجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في قول من قال لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في
الاستقبال وقد اصاب في تعديم هذا الشرط اذ في عبارة الكافية فصل بين الاصل
والفرع ولكن لم يصب في تبديل الاعتماد بالعمل في قوله ولم يكن فعله معمولا لما قبلها
اذ لا عمل في نحو والله اذن لا خرجن للاعتماد مع عدم العمل كما لا عمل في نحو انا اذن اكرمك
ونحو ان تاتني اذن اكرمك وحصروا الاعتماد في هذه الثلثة فيكون المراد الاعتماد
الكامل ووجه اشتراط ضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين لا تواردا العاملين
على معمول واحد لعدم تمشيه في الاولين والاختلاف بالكلية والجزئية في المعمول كاف
كقولك مرادي ان تقوم ولعدم امتناعه بل وقوعه اذا اختلف محل العمل كمررت بزيد
فلم لا يجوز ان يكون اكرمك في الثالث منصوبا لفظا ومجزوما محلا واما الاعتماد الناقص
فيمتنع وجوب العمل لا جوازه وذلك في موضعين بينهما بقوله ولو كانت اذن بعد الفاء



قدمها لكون الاعتماد فيها اكثر والواو وجاز اعمال اذن بناء على ضعف الاعتماد
لاستقلال المعطوف لكونه جملة والغاؤها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف
العامل وصح الفصل بينهما اي بين اذن ومعموله بالقسم نحو اذن والله اكرمك
والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك لا غير لكثرة دور
هذه الثلثة في الكلام خاصة دون اخواتها وكي وهي للسببية اي سببية
ما قبلها لما بعدها كاسلمت كي ادخل الجنة وان اي ينصب المضارع بان مقدرة
بعد حتى لو كان المضارع مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة
الى زمان التكلم غيره وحتى اي حتى في حرف جر بمعنى كي للسببية كاسلمت حتى ادخل
الجنة او الى لانتهاء الغاية كسرت حتى تغيب الشمس ولو قصد بالمضارع الحال
حقيقة كمرض فلان حتى لا يرجونه ولو كان ذلك القصد حكاية كلمت سرت حتى
ادخل البلد يرفع المضارع بعد حتى لعدم تقدير ان لكونها للطمع والرجاء فيناسب الحال
فيكون حتى حرف ابتداء بمعنى ان ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب
لا حرف جر ويجب في السببية يحصل الاتصال المعنوي جبر الما فات من
الاتصال اللفظي وترك التعريفات لظهورها لمتصدي هذا الكتاب و بعد لام كي
اي لام بمعنى كي للسببية اذ هي حرف جر كحتى لا يدخل الفعل الا بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة و بعد لام الجحود وتا اشارة الى لام الجحود زائدة للتاكيد بعد النفي
لكان اي لحدثه نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم اذ الحدث
متحد بالنوع في الجميع ولا حاصل للتعميم كان المعنوي كما لا يخفى فيقدر مضاف اما
في اسمها او خبرها ليصح الحمل مثل ما كان صفة الله او ذا التعذيب لهم و بعد الفاء لو
كانت للسببية و بعد الواو لو كانت للجمعية اي لمصاحبة ما قبلها لما بعدها
وهما مبتدأ قبلهما اي الفاء والواو امر خبر والجملة حال من فاعلي الفعلين المقدرين
بعد لو كزرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي كلا تشتمني
فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني او نفي قدمه لمناسبة النهي كما تاتينا
فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحدث مني او تمن قدمه لمناسبة النفي كليت لي
مالا فانفقه او عرض قدمه لمناسبة التمني كالا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك

نزول فاصابة خير منك او استفهام كهل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء
فشرب منه و بعد او لو كانت بمعنى الى او الا ترك ان فيهما لانها خارجة
عن معنى او مقدرة بعده والتوجيه بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها
غير وجيه اذ لا تفاوت في المعنى بين الداخلتين وغيرهما فالتقييد ضايع بل التوجيه
ان يقال مراد ابن الحاجب بقوله بشرط معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى في
التركيب لا كونهما معنى او نحو لالزمنك او تعطيني حقي و بعد العاطفة مطلقا
لو كان المعطوف عليه اسما اذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم فيقدر ان
فيكون في تاويل الاسم فيصح العطف كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من
لبس الشفوف وجاز اظهار ان معها اي العاطفة كاعجبني قيامك وان تذهب
ومع لام كي كجئتك لان تكرمني ووجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع
بعد اللام بمعنى كي كقوله تعالى لئلا يعلم لاستكراه اللامين المتواليتين ويمتنع اظهار
ان فيما عداها واعلم ان ان الناصبة يجوز في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس
بقياس كما في تلك المواضع من غير عمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية
النصب ويجزم المضارع بلم ولما وهما للقلب اي تقلب المضارع الى
معنى الماضي ولما اشارة الى لما للاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم ولا يجب الاستغراق في لم وجاز حذف فعلها اي لما عند
القرينة دون لم كشارفت المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب ويكثر في نفي الفعل المتوقع ولام الامر
اي يجزم المضارع بها وبه اي بهذا اللام يطلب الفعل وقد يحذف هذا اللام
للضرورة الشعرية كقوله محمد تفد نفسك كل نفس وقد يفتح هذا اللام وجاز
السكون في هذا اللام بعد دخول الواو والفاء وثم عليه كقوله تعالى ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهي بالاضافة بتنكير المضاف او بتجويز
كون زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتاويل الدال على النهي وبه اي بلا هذه
يطلب الترك وكلم المجازاة اي يجزم المضارع بها وهي ان ومهما واذما وحيثما وما

وهما لا يجزمان بلا ما واني قدمه لمناسبة الظرفين واين ومتى وهما يجزمان مع
ما وبدونها وما ومن واي وكل يجزم مع كيفما واذا و يجزم المضارع
بان مقدرة بعد الافعال الستة السابقة سوى النفي لو قصد السببية
فيه للمصدر ولو لم تقصد لم يجز الجزم بل يرفع فيكون صفة او حالا او استينافا
ولو قدم هذا فصال وهي ان ويقدر بعد الافعال في لكان اخصر واحسن وانسب
لاسلوبه المعهود والكلم المجازية تدخل الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني
ولو يجعل التكلم ولو قدم هذا ايضا فصال وكلم المجازاة وتدخل الفعلين في لكان
مثل ما سبق ويسميان اي الفعلان المدخولان شرطا وجزاء فلو كانا مضارعين
او الاول اي الشرط فالجزم لازم في المضارع ولو كان الثاني مضارعا
فقط ففيه وجهان اي جاز الجزم والرفع في المضارع ولو كان المسبب
اي الجزاء ماضيا بلا قد لفظا او معنى فد ان لم ماضي فيهما نحو ان ضربت لم اضرب
او لفظ فيجوز نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت
لم يجز الفاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا
عن الرابطة ولو كان المسبب مضارعا مقارنا بلفظ لا او مضارعا
مثبتا فيجوز الفاء وتركه لان اداة الشرط لم يقلب معناه ولكن خلصه للاستقبال
فكان موثرا من وجه دون وجه والا اي وان لم يكن الجزاء ما ذكر فالفاء واجبة
لعدم تاثير اداة الشرط اصلا فاحتيج الى الرابطة وذلك اذا كان الجزاء ماضيا
بقد لفظا او معنى او مضارعا منفيا بما او لن او سوف او السين او جملة اسمية او امرا
او نهيا او تمنيا او عرضا او دعاء او غير ذلك ويقع اذا التي للمفاجاة مع
الجملة الاسمية موقعها اي موقع الفاء لان معناه ينبئ عن حدوث امر بعد امر
ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون الامر بالصيغة مقابل الامر باللام افرده بالذكر
لكونه قسما من الفعل براسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهي
والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسم من الفعل كالنفي وبدونها كالمضارع
لفظا وحكما ما تفعل يطلب به مدلول ماخذه اي مصدره من المخاطب

تخرج امر الغائب والمتكلم بحذف التاء تخرج نحو قوله تع فلتفرحوا بغير قراءة على
صيغة المخاطب ومجهول امر المخاطب وبني الامر بالصيغة عند البصرية لزوال
موجب الاعراب اعني المشابهة التامة للاسم بحذف التاء على السكون في
المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا في البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل
الساكن بحركة تجانسه واما حذف الاخر في المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله
وهو السبب في تجديد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم وقيل وبهم ما قيل
اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم من اللام لكنها منوية مقدرة
عند الكوفية فيكون مجزوما ومبنية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف في الفرع
والنام بعد بعد زوال الجازم لما مر فعل ما معمول لم يسم لم يذكر ظاهرا
ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا فاعله اي فاعل ذلك المفعول ما جعل نسبت
نسبة تامة او على وجه القيام الى المفعول في الاصل كضرب عمرو وفي ضرب زيد
عمرا فان نسبة الفعل الى عمرو في الاول تامة دون الثاني وان نسبة المعلوم الى
المفعول وقوعية ونسبة المجهول قيامية والفعل مطلقا لو توقف تعقله
اي تعقل مضمونه على متعلق وهو غير الفاعل في اصطلاح النحاة فالفعل متعد
كضربت زيدا والا اي وان لم يتوقف تعقله على متعلق فالفعل غيره اي غير
متعد كذهب زيد قال الرضي فعلى هذا يدخل نحو قرب وبعد ويخرج في المتعدي مع
كونها لوازم والابعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول
ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك يعني بغير واسطة الجار وقد يتعدى
الفعل الى اثنين اما معموله الثاني غير الاول ذاتا كاعطى اوعينه وهو باب
علم وقد يتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وهما اصلان في هذا القسم فكانهما
كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى معمولين فلما دخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث وهذه الاربعة ثبت اصالها
بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول الاول لها اي لهذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل كمفعول اعطيت في جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه ونحوهما
والمفعول الثاني والثالث كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الاخر



الاخر وجواز تركهما معا وغيرهما من الخصائص افعال القلوب اي افعال
اصطلاحية دالة على احوال القلوب من العلم والظن فانهما اما كيف او اضافة
او انفعال لا فعل وتاثير ويمكن ان يراد بالفعل القائم بالغير فيكون من باب
تسمية الشيء باسم جزء مدلوله وهي اي افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت
هذه الثلثة للظن وزعمت مشترك بين الظن والعلم وعلمت ورايت ووجدت
وهذه الثلثة للعلم تنصب استيناف او خبر افعال القلوب فالجملة معترضة
او خبر ثان او خبر محذوف جزئي الجملة الاسمية على ان كل واحد معمول به
وخصت هذه الافعال اي ميزت من بين الافعال بانه اي الشان اذا ذكر احدهما
اي احد المعمولين ذكر المعمول الاخر ان اراد الذكر اللفظي فالحكم اكثري
لا كلي اذ قد ورد الحذف مع القرينة في قوله تع ولا يحسبن الذين يبخلون بما
آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فالمعمول الاول محذوف اي
لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ووجه الخلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ
المعمول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما
عرفت قيام زيد وعدم لزوم كون الاول بشيء في حكمه من كل وجه وان اراد ما
يعم التقديري فالحكم كلي اذ هما جزءا الكلام لكونهما مبتدأ وخبرا في الاصل فاذا لم
يتلفظ احدهما فلا بد من التقدير مع القرينة ولا يجوز الحذف نسيا بخلاف باب
اعطيت فان حذف احد معموليه مقدرا ونسيا كثير واما حذف المعمولين
معا فمشترك بينهما مقدرا كان نحو من يسمع يخل وسال زيد عمرا درهما فاعطى او نسيا
كقوله تع هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطي ويمنع وهذا
هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسيا في معمولي باب علمت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر
عن مضمونه الحقيقي الا ترى ان علماء المعاني اوردوا الاية السابقة مثالا للتنزيل منزلة
اللازم فلو حصل العلم فيها بمعنى المعرفة فمفعول العلة مشتركة وقد ينفي العلم بضرب
من التجوز وجواز الالغاء عطف على انه اذا ذكر اي خصت هذه الافعال
بجواز العمل لكونها افعالا والغاية لاستقلال معموليها كلاما ما لم تتقدم هذه الافعال

على معمولها في لا يجوز عند الجمهور الغاؤها لان عامل النصب لفظي وفي تقدمها
يقلب المعنوي وهو اي الالغاء اولى من الاعمال مع جوازه لو تأخرت
هذه الافعال عن معمولها والاعمال اولى من الالغاء مع جوازه ايضا لو توسطت
هذه الافعال بين معموليها ويجب الالغاء بين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد وبين
الفاعل ومعموله كلست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان كان زيدا احسب قائم وبين
سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد
واحسب عمرو وخصت هذه الافعال بجواز التعليق من قولهم امرأة معلقة
لمفقودة الزوج لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال
عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب
العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قبل الاستفهام
كعلمت ازيد قائم وهل زيد قاعد واي القوم احسن وعلمت غلام من عندك و
قبل النفي كعلمت ما زيد منطلق وان زيد ذاهب ولا زيد في الدار ولا عمرو و
قبل اللام الابتدائية الداخلة على معمولها لان لهذه الثلثة صدر الكلام وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة والعمل التقديري كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه فروعي
الجانبان وخصت بجواز كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين راجعين
لواحد كعلمتني منطلقا وامتنع نحو ضربتني بل يقال ضربت نفسي لان المغايرة في غير افعال
القلوب غالبة فاذا اتحدا زيد النفس تحريجا وتنبيها الى ما يجب ان يغفل عنه
بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فلا يحتاج
الى زيادة وعلى الاصل مغايرة المؤثر والمتأثر الاصليين بينهما فاذا اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فقصد المغايرة اللفظية بقدر الامكان واما افعال القلوب فالمفعول به في
الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب الاول بل هو توطئة فلم يتحدا فلم يكره الاتفاق اللفظي
وفيه ضعف اذ المخالف للاصل يناسبه التنبيه لئلا يغفل لا التلبيس ولو سلم فلا نم
لزوم المغايرة بقدر الامكان فلم لا يكفي المغايرة ذاتا واعرابا ولو سلم فمنقوض بجواز
نحو ما ضربت الا اياك اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضميرية والمغايرة ممكنة بازيد من هذا
بان يقال ما ضربت الا نفسك مع عدم لزومها وظننت وعلمت ورايت ووجدت الملابسات

الملابسات بمعنى اتهمت وعرفت وابصرت واصبت لف ونشر مرتب يتعدى
كل واحد من هذه الاربعة حين ظننت لانا اريد به اللفظ الى معمول واحد لا اثنين
وانما لم يجعل بمعنى حالا من فاعل يتعدى مع كونه اقوى من جهة اللفظ اذ جمهور النحاة
لم يجوزوا تنكير المتعلق معرفة لان فاعل يتعدى حينئذ ان رجع الى مجموع الاربعة
لم يستقم الى واحد وان رجع الى كل واحد يلزم ملابسة الى معنى الاربعة الا ان يراد
بالواحد جنس المفعول الذي ليس بعده معمول الافعال الناقصة نقصانها
عدم تمامها كلاما بالفاعل بخلاف الافعال التامة ثم لفظ الافعال يشمل الماويات
والتسمية بالفعل الناقص اصطلاح جديد والمناسبة كون بعض افراده وجزء بعضها
فرد بين للعدم ثم ما خبر محذوف لا ملحوظ لما قبل جزء ان كان مبتدأ صارح وجملة
معترضة وضع لاجل اثبات امر لفاعله عدل عن التقرير لايهامه القرار والدوام
وعن الصفة لايهامها الوجود فلا يشمل ليس وليس المراد صلة الوضع والا لا يشمل الا
نحو صير بانشاء معلوما ومجهولا ولما كان التعريف شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا
وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلفوا في الجواب فبعضهم خصوا الصفة بالخبر اي
بحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم بالخارجة عن مدلوله وبعضهم بغير مدلول مصدره
وشيء منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد به اعتراف بفساد الحد مع انه يمنع الجمع لخروج ليس
حينئذ ولو اريد بالمصدر الموجود في الاستعمال دخل نحو فعال بل اسماء الافعال كلها وقد
عرفت فساد جعلها عبارة عن الفعل وبعضهم قال معنى الحد ان العمدة فيما وضعت له هذه
الافعال هو التقرير المذكور لا غير بخلاف الفعل التام فان الصفة عمدة فيه ايضا وجعل
الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا بعد عدم تمشيه في ليس وكونه
تحكما يجعل التقرير عمدة بخلاف نحو الزمان لا قرينة يعتمد بها عليه فلا يلتفت اليه في الحدود
ولو بدل الفاعل بالمبتدأ وبالاسم وفسر بالمبتدأ بعد دخول العامل عليهما لكان اقرب
وترك قول ابن الحاجب يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها لاعتناء التفصيل
الاتي عن هذه الاجمال وترفع الافعال الناقصة الاول من الجملة الاسمية اي
المبتدأ على الفاعلية وتنصب الثاني منها لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه

ثم ذكر معانيها على التفصيل مقتصرا على ما به الامتياز تاركا ما به الاشتراك لظهوره فقال
صار قدمه على كان لقوله وبمعنى صار للانتقال في الصفة كصار زيد عالما او في الحقيقة
كصار الطين خزفا وكان اما ناقصة لتحقق الخبر زمانا ماضيا دائما من غير عدم
سابق او لاحق نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على لتحقق الخبر اى وللانتقال نحو افتقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيها اى في كان
عطف عليه ايضا ضمير الشان كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان وهذا
ليس معنى لكان بل استعمال متفرع على الاولين فلو قال في يجوز فيها الشان لكان احسن
واظهر او تامة بمعنى وجد كقوله تعالى كن فيكون او زائدة لتحسين اللفظ بلا معنى
ولا عمل كقوله تعالى من كان في المهد صبيا والمنصوب حال واصبح وامسى واضحى ويكون
هذه الثلثة تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات والجملة معترضة من جهتين وظل
وبات وقل كونهما تامتين نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا وهذه الجملة
كالسابقة لاقتران الجملة اى المعنى الماخوذ من الجملة باوقاتها وهي الصباح والمسا
والضحى والظلول والبيتوتة و يكون هذه الخمسة بمعنى صار بلا دلالة على
الاوقات المذكورة وليس قدمه لبساطته واصالته لنفي مضمون الجملة حالا
في الزمان الحال وهذا مذهب الجمهور وقال سيبويه ومن تبعه مطلقا ومابرح ومافتئ
ومازال ومانفك قدم المابات لتمحضها واصالتها ثم غير ترتيب الكافية فيها
لان الثلاثي احق بالتقدم ثم الصحيح ثم المهموز وهذه الاربعة بمعنى لدوام حدث
خبرها لفاعلها مذ قبله اى مذ زمان امكان قبول فاعلها لمضمون خبرها فمعنى مازال
زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ والمراهقة فلا يضر انتفاؤه في اوائل
زمان الصبي لعدم امكان القبول ولزمها اى هذه الاربعة في كونها ناقصة النفي
ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بدل الفاعل بالاسم اشعارا
لجواز التعبير به فما فيها مصدرية بتقدير الزمان قبله ولذا اى لاجل كونها
للتوقيت المذكور افتقر مادام الى كلام قبله لانه اى مادام مع اسمه وخبره
ظرف منصوب وفضلة فلا بد له من ناصب وعمدة نحو اجلس مادام زيد جالسا
اى مدة جلوسه وغدا واضحى وعاد وراح بمعنى صار اخر هذه الاربعة مع كونها

كونها بسائط لانها ملحقات والغالب كونها تامة ولذا راعى في الترتيب معانيها
الاصلية ففصل بين غدا وراح مع اخويهما في المعنى وجعلهما طرفين لكون مدلوليهما
طرفي النهار واتى وجاء بمعنى كان وقعد بمعنى صار منها اى من الافعال الناقصة
اخرهما لقلة اتيانهما ناقصتين حتى قال الاندلسى لا يتجاوز ان الموضعين اللذين استعملها
العرب فيهما وهما قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب
اختاره واطلقهما الفراء فكان المص اختاره ولا يتقدم الاخبار اى اخبار الافعال
الناقصة على ما معها نافية في اوله ما لانها اما نافية لها صدر الكلام او مصدرية
وقد سبق امتناع تقدم معمول المصدر عليه والمصرح به بعض خلاف ابن كيسان حيث جوز
مستدلا بان ما في هذه الافعال لنفي النفي فيكون اثباتا ولا خلاف الكوفية ومن تبعهم
حيث منعوا جواز التقدم في ليس ايضا لان العمدة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصة
فيها لا يجري ان لم ولما وان ولا على الاصح لا يقتضي الصدارة وان كانت للنفي ومفهوم
هذا الكلام جواز التقدم في ماعدا الما وبات فاكتفى به ولم يذكر جواز تقدم الاخبار
على الاسما لظهوره اذ لو نظر الى الاصل فقد قرر جواز تقدم الخبر على المبتدا ولو الى الحال
فقد علم جواز تقدم المعمول على الفاعل وكذا شبه افعال المقاربة لم يفرد لانها
نوع من الافعال الناقصة لصدق حدها عليها ووجود حكمها فيها ولفظ المقاربة يدل
على الفصل فيفهم انها فعل ناقص يدل على المقاربة وهذا حد جامع ومانع وانما كونه تلك
المقاربة رجوا كما في عسى او مجزوما كما في كاد واوشك وعما في صاحبها فخارج عن حد
النوع ووظيفة لغوية عسى كعسى زيد ان يقوم اى عسى حال زيد او ذا ان
يقوم وقال الكوفية ان يقوم بدل اشتمال فعسى حينئذ تامة وارتضاه الرضي
بدا ان لعسى استعمالين مشهورين احدهما ان يكون ناقصة خبره الفعل المضارع
مع ان والثاني ان يقتصر على المرفوع وهو الخبر في الاول فاشار اليه بقوله او عسى
ان يخرج زيد فعسى حينئذ اما تامة بمعنى قرب او استغنى عن الخبر وهو حاصلا لاشتمال
الكلام على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولا يتصرف عسى بمعنى لا يجي
منه مضارع ومجهول وامر ونهي ونحوها لانه انشاء كلعل ولا يعرف لتاخير هذا الحكم وجه
وقد يحذف ان في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فلا يحتاج الى المحذوف وقد

حربة خ

يقوم السين مقامه اى مقام ان لاشتراكهما فى الدلالة على الاستقبال يقال عسى
زيد سيقوم وكاد لكاد زيد يضرب فخبره مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يناسبه
ان الدال على الرجاء وقيل لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وفيه ان كاد لا يدل
على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان فى اوشك
مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد وقد تدخل ان فى خبر كاد
تشبيها بعسى وتدخل كلمة النفي على كاد مثبتا معناه كسائر الافعال رد
لقول من قال نفيه للاثبات مطلقا ومن قال فى الماضي للاثبات وفى المستقبل كالافعال
وطفق وجعل لا يعرف لتقدمه وجه وكرب واخذ وهى اى هذه الاربعة ككاد
فى الاستعمال فى كون خبرها المضارع بلا ان للاشتراك فى العلة واوشك اى اسرع
وهو كعسى فى كون خبرها مضارعا مع ان اذ قد يستعمل فى الطمع وككاد فى كونه ايضا
بدونها فعل التعجب ما افعله وافعل به اى ما كان على وزنهما وهذا
التعريف اوضح وامنع والدلالة على التعجب يعرف من لفظه ولا يتصرفان بالتثنية
والجمع والتانيث والخطاب والتكلم ونحوها ولا يجوز التقديم اى تقديم المعمول
ونحوه عليهما والفصل بينهما وبين معمولهما كما احسن فى الدار زيدا خلافا للمازني
فى الظرف وجاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعل نحو ما كان احسن زيدا وهى مزيدة
وما مبتداء نكرة بمعنى شىء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه
خبرها ما بعدها وهمزة افعل للتعدية وفيه ضمير راجع الى ما والمنصوب بعده معموله
وهذا مذهب سيبويه اختاره المص وقال الاخفش ما موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف
اى الذى افعله اى جعله ذا فعل شىء عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا من غير سد شىء مسده
وذا غير معهود وبه فى افعل به مفعول لا فاعل بمعنى صيره ذا فعل على ان يكون همزة
افعل للصيرورة والباء للتعدية او الباء زائدة والهمزة للتعدية ففى افعل ضمير هو فاعله
اى اجعل انت اياه ذا فعل اى صفه به وهذا مذهب الاخفش اختاره المص وعند سيبويه
الباء زائدة والفاعل لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها فيجوز حذفها نحو احسن
ان تقول والامر بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة اى صار ذا فعل وكون الامر بمعنى الماضي
غير معهود فلذا لم يختره المص افعال المدح والذم لما كان الوضع لانشائهما يعرف

يعرف من اللغة فالمحتاج اليه ههنا معرفة الاصطلاح ليتوسل به الى معرفة الاحكام المختصة
وذا يحصل بعد الافراد استغنى به عن الحد نعم وبئس وفاعلهما معرف باللام
للعهد الذهني او مضاف اليه اى الى المعرف باللام بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل هذا او مضمر مميز بفتح اليا بلفظ ما بمعنى شىء
نحو نعما هى اى نعم شيئا هى وعند سيبويه ما معرفة تامة بمعنى الشىء فيكون فاعلا لكونه بمعنى
ذى اللام وهذا غير معهود فلذا لم يختره المص وقدمه او بنكرة منصوبة كنعم رجلا
زيد وبعده اى بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وهذا هو الغالب وقد
يتقدم المخصوص على الفعل نحو زيد نعم الرجل مبتداء حال من المخصوص فيكون ما قبله
خبرا مقدما فقيل العائد اللام ولا يتاتى هذا فى المضمر المميز الذى هو مبهم غير عائد الى
شىء او خبر المحذوف هو هو فيكون جملتان وقد يحذف المخصوص عند القرينة
كقوله تعالى نعم العبد اى ايوب عليه السلام قدمه لان المطابقة تفيد ايضا اذ المقدر
كالملفوظ وليس الحذف نسيا ولا بد من مطابقته اى مطابقة المخصوص له اى
للفاعل فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس وساء كبئس فى
افادة الذم والشرائط والاحكام وحبذا وفاعله ذا وحب كظرف اى صار حبيبا
ولا يتغير حبذا لا فعله ولا فاعله فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وان كان المخصوص احدها
لجريها مجرى الامثال يقال حبذا الزيدان ومخصوصه اى مخصوص حبذا كالاول
اى مخصوص نعم وبئس فى بعديته للفاعل غالبا وفى الوجهين فى اعرابه وبانه قبله
اى قبل مخصوص حبذا او بعده حال او تمييز على وفقه اى وفق مخصوص حبذا
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كحبذا الزيدان راكبين وحبذا امراة هند
وذو الحال والمميز هو ذا لانه فاعل مبهم لا المخصوص ولما كان التمييز من اسم الاشارة
قليلا فى الاستعمال بخلاف الحال عكس ترتيب الكافية ويمكن ان يقال التمييز ههنا من
النسبة كطاب زيد والدا ولله دره فارسا والتمييز راجح لكونه انسب للمدح والذم
فيستحق التقديم الحرف قد سبق حده حروف الجر هو اى حرف الجر ما
حرف وضع لافضاء الفعل اى ايصاله او افضاء معناه اى ما دل على الحدث
كالاسماء المتصلة بالفعل والظرف الى الاسم ولو كان الاسم تقديرا مقدرا كمررت

وهذا التعريف لا يتناول الزائد ولا مثل رب فيكون حدا للمجاز الاصلي فيلزم كون
ذكر غير الاصلي استطرادا مع كونه من مقاصد النحو ولو زاد وحمل عليه لاصاب من للابتداء
في المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم وعلامة
صحة ايراد الى او ما يفيده فائدتها في مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اي التجئ اليه منه
حتى انه لا يبتني في نحو من التفضيلية والتبيين اي اظهار المبهم وعلامة صحة
وضع الموصول موضعه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان
والتبعيض وعلامة صحة وضع بعض مكان موضعه كاخذت من الدراهم والبدل
ويعرف بصحة قيامه مقام من كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة والتجريد
وهو ان ينتزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه حتى كانه بلغ في الاتصاف
بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة كقولهم لي
من فلان صديق ولقيت من زيد اسدا والاستغراق في النفي كما جاءني من رجل
فانه نص في الاستغراق فلذا لا يجوز بل رجلان ولو لم يذكر من لم يكن نصا فيه بل ظاهرا
فلذا يجوز ما جاءني رجل بل رجلان فظهر انه غير الزيادة ومثالها ما جاءني من احد
فان احدا اذا قرن به حرف النفي افاد الاستغراق البتة كان معه من او لا فلذا لا يجوز
بل اثنان ولم يذكرهما لانها سيجئ حروفها فيلزم التكرار والقسم نحو من ربي
لافعلن كذا ويضم اوله ايضا اي كما يكسر فيه اي القسم ولا يدخل الا على لفظ الرب
والى وضع للانتهاء في المكان والزمان بلا خلاف وقد الى قلت كائنا بمعنى مع
كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم الى اموالكم والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم
ويدخل الى الضمير كما يدخل الظاهر نحو اليك والى واليه ويعلم فهذا التخصيص
الذكري كثرة كون حتى بمعنى مع وعدم دخولها الضمير لا يقال حتاك وحتاي وحتاه
وفي للظرفية اي ظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق
وقد في او كونه بمعنى على خبرا وحالا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
قال المحققون انها للظرفية حقيقة ايضا مجازا لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف
في الظرف والباء للاستعانة لم يصب في تقديمها اذ الالصاق اصل وغالب في الباء
والمراد بالاستعانة استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة فيكون

لم يذكرها

فيكون بمعنى مع كقوله تعالى دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والالصاق اي لافادة
لصوق اوله بمجرورها نحو مررت بزيد اي التصق المرور بمكان يقرب منه وهو يستلزم
المصاحبة بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا في
حال الاشتراء والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بمعنى التصيير نحو ذهبت بزيد
اي صيرته ذاهبا وهي بهذا المعنى قليلة وسماعي ولكنها معقولة لمفهوم المجاز وعليه فلكل
من تقديمها على المقابلة وتاخيرها وجه واما التعدية بمعنى الافضاء فعامة لكل جار اصلي
والمقابلة اي لوقوع مجرورها في مقابلة اخر نحو بعت هذا بهذا والظرفية كجلست
بالمسجد والبدل كاعتقت بهذا الثوب خيرا منه والتجريد كرايت بزيد اسدا
واللام للاختصاص بالملكية كالمال لزيد وبغيرها كالجل للفرس والتعليل
كضربت للتاديب وخرجت لمخافتك والقصد اي الارادة كقوله تعالى الا ليعبدون
فان افعال الله تعالى غير معللة بالاغراض على الصحيح وحمل القصد على الغرض والغاية
لا يناسب اختصار المتن لعموم التعليل والعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا
وحزنا ولدوا للموت وابنوا للخراب والمحققون على انه للتعليل مجازا وبمعنى عن بالقول
كقلت لزيد انه لم يفعل الشر ويأتي اللام للقسم والتعجب اي معه نحو لله
لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام وكي للغرض وانما يدخل حينئذ ما الاستفهامية
نحو كيمه فعلت اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه جارا حذف الف ما كما في لمه وعمه
ورب للتقليل اي لانشائه وانه للتكثير كما في مقام المدح والذم وتصدر
رب لكونها انشاء ويختص بدخول نكرة موصوفة بمفرد او جملة لتحقق التقليل
وفعلها اي رب ماض لان حاله معلوم ويحذف فعل رب زمانا غالبا
لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد يدخل رب على مضمر مفرد مذكر مبهم
لا مرجع له فيكون نكرة مميز بفتح الياء حال الى منصوبه المضاف الى ضمير المضمر
اي يكون مميزا بنكرة منصوبة واضاف المنصوب الى الضمير لانه عامله وتلحق رب
ما الكافة عن العمل فيدخل ربما على الجمل الفعلية كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا
والاسمية نحو ربما زيد قائم الا لو كان ما زائدة فان رب حينئذ على الاسم نحو ربما
ضربة بسيف وواوها اي واو اضمر رب بعدها لا يدخل المضمر كما يدخله رب

بل يختص بنكرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها انيس والقمل لهما اى لرب

لقربها فيكون اختيار المذهب البصرية او لواو رب لانها مضاف لقيامها مقام رب

فيكون اختيار المذهب الكوفية وواو القسم مبتداء ويختص بالظاهر

اعتراض فلا يقال وك لافعلن وتاؤه اى القسم عطف على واو القسم

ويختص تاء القسم بالله من بين اسماء الظاهرة يجب خبر حذف فعلها

اى كل واحدة منهما ولا يكون بالنصب او الرفع جواب كل منهما طلبا اى

دال على الطلب والسؤال فلا يقال والله وتالله اخبرني وباؤه اى القسم

عام يدخل المضمر والمظهر اسم الله تع او غيره ويحذف فعله ويذكره وذلك لان

الباء اصل الكل والواو بدل منه ومنه التاء ويجب ان ينحط مرتبة الفرع عن

اصله وجوابه اى القسم لغير الطلب باللام الابتدائية للتاكيد

وحرف النفي ما ولا وهما يعمان الاسمية والفعلية والظاهر انه سقط ان

المختصة بالاسمية من قلم الناسخ فانها ايضا يقع جوابا للقسم ويحذف

جواب القسم لو توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم

او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد

قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه

وعن للبعد اثره على المجاوزة لعمومه نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء

حقيقة كزيد على السطح او مجاز العلى دين وهما اى عن وعلى اسمان بدخول من

الجارة عليهما لامتناع دخول الجار على الجار من عن يمين اى من جانبه ومن عليه اى من فوقه

والكاف للتشبيه نحو الذى كزيد عمرو وقد يدخل الكاف الضمير نحو انا كانت

وقد يكون اسما بمعنى المثل يضحكن عن كالبرد المنهتم اى عن اسنان مثل البرد الذائب

للطافتها اخر هذا لانه استطرادى ومذ ومنذ كلاهما للزمان للابتداء اى لابتداء

الزمان بدل في الزمان الماضي يعني اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي فمعناهما ان

مبداء زمان فعلهما هو ذلك الزمان الماضي كسافرت من البلد مذ سنة كذا اذا لم يكن في

تلك السنة اى مبداء مسافرتي هذه السنة وامتد الى الآن ولو قال لابتداء الزمان

في الماضي لكان اظهر واخصر والظرفية في الحال اى ان اريد بما بعدهما الزمان الحاضر

الحاضر ولو باعتبار البعض فمعناهما ظرفية لفعلهما مع التساوى كما رايته مذ شهرنا

او يومنا اذا كنت في ذلك الشهر او اليوم اى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا

الشهر او اليوم الحاضرين لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما

فلا يصح اعتبارهما مبداءله وحاشا وخلا قدمه لتقدم نحا وعدا للاستثناء

اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها الحروف المشبهة بالفعل في انقسامها الى

الثلاثي والرباعي والخماسي والبناء على الفتح والدلالة على الحدث مثل التاكيد والتشبيه

والمناسب ايراد الاحرف بدل الحروف لكونها ستة فهي قلة لكنهم لما عبروا عن الجارة

والعاطفة بصيغة الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من

صيغتي القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة وفيه

ان اكثر الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية الكثرة بالقلة ثم عدم

تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعي فلا بد من بيانه

والملاحظة المذكورة لا يتاتى فيما عدا المشبهة والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف

مفهومات شمل ما وضع للافضاء وما شابه الفعل وعمل عمله الفرعي ونحوهما ولها

افراد ذهنية كثيرة يلاحظ معها اجمالا ثم يعرف الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد

فيناسب صيغة الكثرة في الابتداء تصدر اى يقع في صدر الكلام الا ان

المفتوحة فانها لا تقع في الصدر اصلا فهل لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد

لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما وحتى لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة

في الكتابة وفيه ان العلة حينئذ الالتباس وباقي المقدمات مستدرك

ولو كانت الحروف بما الكافة لا يعمل في افصح اللغات ويخرج عن

الاختصاص بالاسمية حينئذ ويدخل الافعال كما يدخل الاسماء نحو انما قام زيد

وانما زيد قائم ان المكسورة يغير ويؤكد معنى الجملة ولا يغيرها الى المفرد

وان المفتوحة معها اى مع الجملة كالمفرد فمعنى بلغني انك قائم بلغني

قيامك فالكسر لازم في محلها اى محل الجملة والفتح لازم في محله

اى محل المفرد ولو انك فاعل اى مع ان الجملة في لو انك قائم فاعل اذ تقديره

لو ثبت قيامك فيجب الفتح لوجوب افراد الفاعل وقدمه لبساطته وقس على هذا



ولولا انك مبتداء اذ تقديره ولولا قيامك ثابت فيجب الفتح ايضا لامتناع كون المبتدا
جملة اقتصر عليهما لنوع غموض فيهما وظهور اندراج البواقي في القاعدة مع عدم الحصر
فلو احتملهما اي فلو احتمل ان مع اسمها وخبرها الجملة والمفرد جاز الكسر والفتح
نحو من يكرمني فاني اكرمه بين ما وقع بعد الفاء الجزائية الكسر بناء على فانا اكرمه والفتح
على حذف الخبر او المبتداء اي فتعليمي ثابت له او جزاؤه تعليمي وقس عليه الواقع بعد اذا
المفاجاة كخرجت فاذا ان السبع بالباب اي فاذا السبع بالباب او كونه بالباب ثابت
فجاز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة ولو كان كسره حكما بان وقع بعد
العلم كعلمت ان زيدا قائم وعمرو ولو تقدم الخبر وان كان تقدمه تقديرا مثل ان
زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم تفريع على القاعدة نحو تغيير المكسورة الجملة فيبقى
معنى الابتداء الواقع فيجوز العطف المحلي وتغييرها المفتوحة فيزول معنى الابتداء
فلا يجوز العطف المذكور وانما شرط التقدم المذكور اذ لولاه للزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان ولذلك اي ولكون ان المكسورة في جواز العطف
المذكور لانه لا يغير معنى الجملة ايضا لاجل تقديران معنى الجملة جاز دخول اللام
الابتدائية التي لتاكيد معنى الجملة على اسمها اي اسم ان المكسورة لو فصل بينه
وبينها كقوله تعالى ان علينا للهدى او خبرها كان زيدا لقائم او معموله اي الخبر المقدم
على الخبر كان زيدا لطعامك آكل ولم يجز دخولها في غير هذه الصور لكراهة توالي حرفي الابتداء
وقدموا ان ترجيحا للعامل او لبطلان صدارة اللام بلا ضرورة عند ترتيب الكافة وبدل
ما بينهما بمعموله المقدم رعاية للترتيب الطبيعي في مدخولها والقرب من مقتضى اللام ودفعا
للايهام مع ان في ترتيب الكافة فصلا بين الاصل والفرع وقل دخول اللام في خبر
لكن وهو مذهب الكوفية نحو ولكنني من حبها لعميد واول بان اصله لكن انني فخفف
وجه البصرية مقاومة العاملية بكون التاكيد داعي للصدارة فاستويا فلو اجتمعا يلزم ترجيح
المقدم بلا مرجح وبهذه العلة لم يجز دخولها على باقي الحروف المشبهة سوى ان المفتوحة
المغيرة معنى الجملة فلا يدخلها الموزة ولو خففت المكسورة يجب دخول اللام
في الخبر للفرق بينها وبين النافية وجاز في الغاؤها اي ابطال عملها لفوات بعض
مشابهة الفعل كفتح الآخر وجاز اعمالها على ما هو الاصل فلا يجب اللام حينئذ لحصول الفرق بالعمل

الرافع ط

بالعمل الا عند ابن الحاجب ودخولها مبتدا اي دخول المكسورة المخففة في خبره
على فعل المبتداء والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية
والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على فاعل يجب ولم نجعله عطفا على الغاؤها
مع القرب والظهور لئلا يشم اختيار مذهب الكوفيين فانه ضعيف والمفتوحة
عطف على ضمير خففت اي لو خففت المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر وجوبا لانها
اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها في الظاهر فقدر في مقدر
وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف وقل عمل المفتوحة المخففة في غيره اي غير ضمير
الشان ويدخل المفتوحة المخففة الجمل مطلقا اسمية او فعلية من النواسخ او لا
ويجب مع الفعل اي اذا دخلت المفتوحة المخففة الفعل المتصرف غير الدعاء
يجب ان يكون مع الفعل حرف النفي لا وان ولن ولم ليكون كالعوض من المحذوفة
لا للفرق بينها وبين المصدرية لانها يجامع المصدرية ايضا ولذا قدمها على الثلثة الاخيرة
فانها للفرق ايضا مثالها قوله تعالى اولا يرون ان لا يرجع اليهم والحسب ان لن يقدر
والحسب ان لم يره او السين كقوله تعالى علم ان سيكون او سوف كقوله
واعلم فعلم المراء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا
وكان وهي حرف براسه كاخواتها على الصحيح للتشبيه وقد يعمل مخففا والالغاء غالب
ولكن هي ايضا مفردة عند البصرية للاستدراك اي رفع توهم يتولد من الكلام
المقدم يقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى معطاكم زيد حاضر لكن عمرا
غائب او لفظا كجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ ولا يعمل لكن لو خففت لمشابهتها
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجريها ويدخلها اي لكن مشددة ومخففة الواو
لعطف الجملة على الجملة او الاعتراض وليت للتمني اي انشائه فتدخل على المستحيل
كليت الشباب يعود يوما او الممكن الغير المرجو ويدخل ليت ان المفتوحة
كليت ان زيدا قائم على ان يكون مع اسمها وخبرها اسم ليت والخبر حاصلا وعند البصرية
ساد ان مسدهما كما بعد علمت ولعل للترجي فيختص الممكن المرجو والمخوف
كقوله تعالى لعل الساعة قريب حروف العطف هو في اللغة الامالة مطلقا
وفي العرف امالة المعطوف الى المعطوف عليه الواو للجمع المطلق والفاء للترتيب

لافادة الفوق

بلا مهلة وثم وحتى عطفان على الفاء اي هما ايضا للترتيب ايضا ومعطوفها اي
حتى جزء متبوعه القوي او الضعيف لافادته او الضعف كمات الناس حتى الانبياء
عليهم الصلوة والسلام وعلى نبينا وقدم الحاج حتى المشاة بمهلة حال منهما وما بينهما اعتراض
او حال من حتى واو واما وام لاحد مبهم وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهامية
اي غير مفارقة عنها من لزم المكان اذا لم يفارقه ولو كان الهمزة تقديرا كقوله ما ادري
وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان يليها اي الهمزة احد المستويين ويلي
الآخر ام ويجاب بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما ولا يجاب بنعم او لا لان ام المتصلة
انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيين فيطلب بخلاف او مع الهمزة
كما اذا قلت اي اجاءك زيد او عمرو اجاءك احدهما لا على التعيين او لا فيصح في الجواب
نعم او لا وام المنقطعة للاضراب اي الحكم الاول مع الشك في الثاني فتستعمل
في الخبر نحو انها لابل ام شاة اضربت عن الاخبار الاول وشككت في الثاني وفي الاستفهام
كأزيد عندك ام عندك عمرو قصدت الاضراب عن الاستفهام الاول بالثاني
وقد تدخل المنقطعة المفرد لو كان بعد خبر لعدم الالتباس بالمتصلة
بخلاف ما لو كان بعد الاستفهام فانه يلزم الجملة بعد ام ح لدفع اللبس والمثال مر
ويجب اما في اول المعطوف عليه معها اي اما العاطفة كجائني اما زيد واما عمرو
ليعلم من اول الامر ان الكلام على الشك وجازت اما في اول المعطوف عليه
ولم يجب مع او العاطفة كجائني اما زيد او عمرو ورايت زيدا وعمرا لان او عام
للشك الاولي والعارضي واما للاول خاصة وبل للاضراب عن الحكم الاول
بجعله كالمسكوت عنه وصرف الحكم الى المعطوف مع الاثبات اي في الكلام المثبت
كجائني زيد بل عمرو فكانه لم يحكم في المعطوف عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد واما في النفي ففيه خلاف بين في المطول لات
ولا لازمة للايجاب اي غير مفارقة عنه لانها لنفي ما وجب للاول نحو جائني زيد لا عمرو
ولكن عكسها اي عكس لا اي لازمة للنفي في عطف المفرد نقيضة لا فيكون لايجاب
ما انتفى عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو وفي عطف الجملة نظيرة بل يجئ بعد النفي والاثبات
نحو ما جائني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جائني زيد لكن عمرو قد جاء حروف التنبيه الا واما يصدران اي جملة

كانت

كانت اسمية او فعلية فهما مختصان بالجملة لتوكيد مضمون الجملة وكون الكلام بعدها مبتدأ به
وها لا يختص بالجملة تدخل المفرد وغيره وكثر دخوله في اسم الاشارة حتى
لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معاني اسمائها الا بها نحو هذا حروف النداء
اي والهمزة للقريب اراد به ما عدا البعيد فيشمل المتوسط فاتى له فالهمزة للاقرب
وجه تقديمها ظاهر ويا وايا وهيا للبعيد هذا مذهب الزمخشري حال واما يا الله
مع كونه تعالى اقرب من حبل الوريد فلاقتصار الداعي لنفسه واستبعاده له عز من نيته
المدعو تعالى وعند ابن الحاجب يا اعم وارتضاه الرضي حروف الايجاب نعم للتقرير
اي لتقرير مضمون ما سبق استفهاما او خبرا ايجابا او نفيا هذا في اللغة وفي العرف يفهم منه
معنى الايجاب بعد النفي كبلى ولذا قال الفقهاء لو قال اليس لي عليك الف درهم فقال
نعم يكون اقرارا ترجيحا للعرف على اللغة وبلى لايجاب النفي خبرا او استفهاما كبلى
في جواب من قال لم يقم زيد او الم يقم زيد اي بلى قام زيد واي بكسر الهمزة وسكون الياء
للاثبات بعد الاستفهام ويدخل القسم بلا تصريح بفعله اي لا يذكر فعل القسم معه
لا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله وتعمري كقوله تعالى
ويستنبئونك احق هو قل اي وربي واجل وجير بالكسر والفتح وان بكسر الهمزة
وتشديد النون المفتوحة لتصديق المخبر موجبا او نافيا وجا بعد الاستفهام والدعاء
حروف الزيادة وتسمى حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة
وزن او غير ذلك ومعناها انها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة والمراد بزيادتها
ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا والا لكانت عبثا فلا يجوز في
كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري تعالى وفائدتها اما التاكيد للمعنى كمن الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس او استقامة الوزن او السجع او نحو ذلك اللام كشكرت له
ولا ابا لك عند سيبويه وكقوله تعالى وما لي والا نعبد والله واذ بوأنا لابراهيم والكاف
كقوله تعالى ليس كمثله شئ فد قيها لعدم الجنسيها و لتقارب الافراد وان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية نحو ما ان طبنا جبن وقلت زيادة ان مع لما
نحو لما ان قمت قمت وما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ولو لم يفصل
بين الاخيرين لكان احسن وان بفتح الهمزة وسكون النون مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير

وبان القسم المقدم ولو المؤخر نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادة ان
بعد الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على رواية جر ظبية وما يزاد بعد اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى واي واين وان كقوله تعالى اما ترين شرطا اي حال كون
هذه المذكورات دالة على الشرط وبعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة وعما قليل
ومما خطيئاتهم وقلت زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير
ما جرم وايما الاجلين ومثل ما انكم تنطقون وقيل ما فيها كلها نكرة والجر بعدها بدل منها
ولا يزاد بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد وبعد الواو العاطفة
الواقعة بعد النفي نحو ما جائني زيد ولا عمرو وغير المغضوب عليهم ولا الضالين ولو
قدم هذا لاطراده لكان احسن وقلت زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم
ومن يزاد في النفي وما في حكمه كالنهي والاستفهام ولا يزاد في الموجب خلافا
للكوفيين والاخفش والباء تزاد في النفي ينبغي ان يقيد بليس وما اذ لم يسمع
في ان ولا وتزاد في خبر مبتدء بهل لا في مطلق الاستفهام كهل زيد بقائم ولا يقال
ازيد بقائم وتزاد في غيرها اي في غير افراد المذكورين سماعا مسموعا لا مقيسا
كالسعي تبدو وكفى بالله وبحسبك درهم حرفا التفسير يفسر نظرا الى الخارج تنصيصا
على العدد بخلاف نحو حروف التنبيه اي يفسر اي مبهم مفرد كجاء رجل اي زيد او جملة
كقطع رزقه اي مات وان على صورة المصدرية يفسر ما بمعنى القول لا صريحه
ولا ما ليس في معناه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم حروف المصدر ما وان
المخففة مختصان بالجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر وغير سيبويه عمم ما نحو
بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المشددة للاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيعم
حروف التحضيض هلا والا المشددتان ولولا ولوما تتصدر هذه الحروف الفعل
اي يدخل على اول الفعل فاذا اقتضاه الصدر والفعل بعباره وجيزة وان كان الفعل
مقدرا مقدرا نحو هلا زيدا ضربته الا للعرض وهي الشريعة كقوله فهلا نفس ليلا تشفعها
ومعنى هذه الحروف في الماضي اللوم على ترك الفعل وفي المضارع الحض عليه حروف التوقع
الدال على توقع المخاطب قد كقولك لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب في الماضي
للتقريب اي تقريبه من الحال وفي المضارع للتقليل اكثر اي في اكثر المواضع او الزمان

او الزمان وقد يكون للتحقيق كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك وقد يفصل بينهما
اي بين قد والفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يحذف اي قد نحو تعالى
فصدقت او فعله كقوله لما تزل برحالنا وكان قد اي كان قد زالت حرفا الاستفهام
الهمزة وهل تتصدران الكلام وجوبا والهمزة تلي الاسم مع وجود الفعل بلا قبح
كازيدا ضربت وقبح هل زيدا ضربت واما اذا لم يوجد الفعل فيستويان فيقال بلا قبح
ازيد قائم وهل عمرو قاعد وبانفراد الهمزة للانكار مطلقا اي سواء كان لمجرد
الانكار كاتضرب زيدا وهو اخوك او للاستبطاء كقوله تعالى الم يأن للذين امنوا الاية
او للتحضيض نحو الا تقاتلون او للتقرير كقوله تعالى الم نشرح لك صدرك او للتسوية
كقوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم او للتعجب كقوله تعالى الم تر الى ربك الاية او للتوبيخ
كقوله تعالى اكذبتم باياتي وهل لا تستعمل في شيء منها وتدخل الهمزة الحروف العاطفة
دون هل كقوله تعالى او كلما وافمن كان واثم اذا ما وقع وكون الهمزة معادلة لام المتصلة
دون هل عرف في حروف العطف فلذا لم يذكره ههنا وتحذف هي اي همزة الاستفهام
عند القرينة وتحذف فعلها ايضا عندها كقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه ولا تحذف
هل ولا فعلها حرفا الاستقبال السين وسوف وقيل اي في سوف زيادة تنفيس
اي تاخير حروف الشرط تتصدر اي يجب ان يقع في صدر الكلام لو للماضي ولو
تدخل المضارع فلها التقدم معناها وان عكسها اي للاستقبال ولو دخل الماضي
ويدخلان الفعل وجوبا وان كان الفعل مقدرا كقوله تعالى لو انتم تملكون وان احد
من المشركين فالمرفوع بعدهما فاعل محذوف لا مبتدأ تقديره الاول لو تملكون فلما حذف
الفعل انفصل الضمير وفي الثاني وان استجارك احد فحذف وفسر ولهذا
اي ولاجل وجوب دخولهما على الفعل فتح همزة لو انك لانه فاعل مقدر هو ثبت وخبره
اي خبر ان حينئذ اي حين وقع بعد لو فعل وجوبا ليكون كالعوض من المحذوف
فيقال لو انك انطلقت لانطلق الا لو كان خبره جامدا فيجوز للتعذر كقوله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ولو صدر القسم على الشرط وغيره لزم المضي
في شرطه وان كان معنى لا لفظا نحو والله ان لم تاتني لاكرمنك والجواب له
اي القسم لفظا فلا يجزم ولا يدخله اللام التي تدخل جواب لو ولا الفاء نحو والله ان

ان جئتني او لو جئتني ما اكرمك او اني لا اكرمك ولا يجوز لما اكرمك او فاني اكرمك
واما مغني جواب لهما معا ولو توسط القسم بتقدم الشرط او غيره عليه جاز الوجهان
ان يكون الجواب للقسم لفظا فيكون غير مجزوم والشرط ماضيا نحو ان اتيتني فوالله لا اكرمك
وانا والله ان اتيتني او لم تأتني لاكرمنك وان يلغى القسم ويعتبر الشرط نحو ان تأتني والله
آتك وانا والله ان تأتني آتك ويقدره اي يقدر القسم في صدر الكلام
لذكره فيه في لزوم المضي وكون الجواب للقسم لفظا كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون وان
اطعتموهم انكم لمشركون واما التفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر او في الذهن
فيندرج فيه ما وقع في اوائل الكتب ويجب حذف فعله الذي هو الشرط والتزم
في موضعه اي الفعل جزء جوابه اما مبتدأ كاما زيد فمنطلق تقديره مهما يكن من شيء
فزيد منطلق او معمولا لما بعد الفاء كاما يوم الجمعة فزيد منطلق وهذا مذهب سيبويه فانه
يجوز ومنع جزء جزائه في موضع الشرط وان كان هنا مانع آخر نحو اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق فجواز تقدم ما يمتنع تقديمه خاصية لاما عنده حرف الردع اي الزجر والمنع
كلا وبانه بمعنى حقا لكن المقصود به تحقيق مضمون الجملة فكان كان فلم يخرجه ذلك عن
حرفيته ترك تاء التأنيث الساكنة لان ذلك فهم من بحث التأنيث فخوف من التكرار التنوين
نون ساكنة في الاصل فلا يرد ما الحركة العارضة مثل عادا الاولى تتبع حركة الآخرة بر يتبع
بعدها لمخرج نون تولدت لا للتأكيد فخرج نون التأكيد الخفيفة ويكسر التنوين ويضم
ساكن بعدها والكسر هو الاصل المطرد في تحريك الساكن والضم للاتباع كقوله تعالى وعذاب
اركض فيمن قرأ بضم التنوين لاتباع ضمة الكاف وهو اي التنوين للتمكن اي للدلالة
على امكنية الاسم في الاسمية بعدم مشابهته الفعل فيكون علامة الانصراف فيختص بالمنصرف
والتنكير كما في صه فان معناه اسكت سكوتا ما بخلاف صه بغير تنوين فان معناه اسكت
الآن والعوض عن حرف نحو جوار والمضاف اليه كيومئذ وحينئذ وساعتئذ وعامئذ



ومررت بكل قائما والمقابلة نون جمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب
والعالم يجعله تنوين التمكن لوجوده في نحو عرفات مع منع الصرف للتأنيث والعلمية
وعند الزمخشري نحو عرفات منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة لان تاءه غير
متمحض للتأنيث للدلالة على الجمعية ايضا فلذا يكتب بالتاء فضعف عن المنع ومنعت تقديرا

بعد ما اخرى فصارت كالنعامة والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع
لتحسين الانشاد ويحذف التنوين مع همزة ابن في اللفظ والخط نحو زيد بن عمرو
يريد العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر لكثرة الاستعمال بخلاف رجل ابن زيد
وزيد ابن عالم فتنوينهما لا يحذفان في اللفظ ولا همزة ابن في الخط وقد حذف
التنوين في غيره اي في غير نحو زيد بن عمرو كقوله تعالى قل هو الله احد الله
الصمد فيمن قرأ بلا تنوين نونا التأكيد خفيفة ساكنة او بمعنى الواو ثقيلة مفتوحة
يختص نون التأكيد بقسميها بمستقبل فيه معنى الطلب في الامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقد دخل نون التأكيد في جواب
القسم المثبت وكثرت نون التأكيد في نحو اما تترن اي في الشرط المؤكد
حرفه بما الزائدة ترك سائر احكام نون التأكيد لان موضعه الصرف هاء السكت
هاء ساكنة تلحق ما اي آخر حرف تحرك بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بها
احترازا عن مثل يا زيد ولا رجل فلا يلحق به هاء السكت وقفا لا وصلا كثمه
وره وقه وماهيه وسلطانيه والكشكشة شين معجمة وشين
معجمة ساكنان تلحق كاف المؤنث وقفا حفظا لحركتها خوفا لا يلتبس
بكاف المذكر نحو اكرمتكش ومررت بكش

تم بعون الله الملك الوهاب واليه المرجع والمآب في سنة ١١١١

الحمد لله على التمام وعلى نبيه افضل الصلوة والسلام

كتب هذه النسخة المباركة حسين بن حسن الامام في قلعة سلمان غفر الله تعالى
له ولوالديه ولمن قرأ ونظر ولمن استنسخ ودعا اليه ايمن آمين آمين
يا رب العالمين وصلى الله تعالى على سيدنا وشفيعنا وطبيبنا
ومولينا محمد وعلى آله وصحبه واولاده وازواجه
وعلى سائر الانبياء وآلهم واصحابهم
اجمعين وسلم على المرسلين
والحمد لله رب العالمين
تم